الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Jijel

Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــوع

دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإقتصادية

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتين

- بسمة فنيط
- ربيعة لعدادرة

إشراف الأستاذ

- كبيش محمود

أمام اللجنة المشكلة من:

أ.عبد المالك توبي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
أ.كبيش محمود	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ.هدى ملواح	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

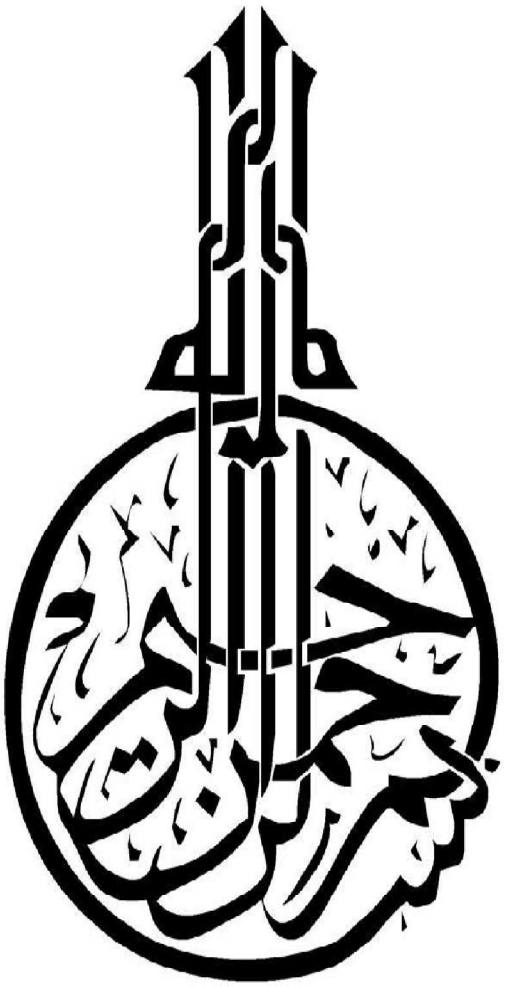

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا

نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا بل ذكرنا

دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا و إذا

أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بأنفسنا

اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع

و قلب لا يخشع و من نفس لا تشبع

و من عين لا تدمع

و من دعوة لا يستجاب لها

اللهم آمين

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

نتوجه بخالص شكرنا إلى جميع من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "محمود كبيش" الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة

كما نتوجه بشكرنا إلى السيد عبد المجيد بوربيع على الجهد الذي بذله لأجلنا،دون أن ننسى كل من الأساتذة:فنيط سفيان بورمة هشام سعادة اليمين،بولحية اعمر

كما نشكر كل أساتذة قسم العلوم التجارية على كل الجهد الذي بدلوه من أجل تعليمنا

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة هذا العمل

بسمة/ ربيعة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه

لولا فضل الله علينا أما بعد:

إلى التي أنارت حياتي بحبها وحنانها إلى أمي الحبيبة حفظها الله

إلى سندي ودعمي في هذه الحياة أبي الغالي حفظه الله

إلى النجوم التي أضاءت ظلمة ليلي إخوتي:حمزة،عبد الحكيم

رضوان

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أخواتي:

ميادة،لويزة،راضية،أميرة،لبنى،لمياء

إلى الكتاكيت أمير ضياء الدين وأميرة شمس الأصيل

إلى من تقاسمت معها أحلامي وآلامي صديقتي الغالية على قلبي

نادية

إلى صديقاتي: نعيمة،نجاة،فيفي،وسام،خديجة،صباح، صليحة

إلى من تقاسمت معها عناء هذا العمل زميلتي بسمة

إلى كل من نسيهم قلمي وتذكرهم قلبي

ربيعة

إهداء

الحمد لله الذي خلقنا وزين عالمنا بالعلم

المعرفة أهدي عملي المتواضع إلى:

من علماني وبفضلها ارتبطت بطاعة الله والدي حفظها الله

وأطال في عمرهما

إلى من كان لي سند ودعما أخواي حسام الدين،زين الدين

إلى زهرات البيت وسام و نسرين

إلى فراشة ولؤلؤة المنزل رشا

إلى صديقاتي شهرزاد،حورية،فضيلة،سامية،عفاف،نادية وكل

من نسيها قلمي ولم ينساها قلبي

إلى جدتي الغالية "تومية" أطال الله في عمرها

الى من شاركتني مصاعب هذه المذكرة صديقتي ربيعة

بسمة

ملخص

إن المعلومات المحاسبية تعتبر الأساس الذي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية عند اتخاذ مختلف قراراتها و خاصة القرارات المالية ،و حتى تضمن المؤسسة نموها واستمرارها فهي تهدف إلى أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية تتوفر على خصائص نوعية تجعل منها معلومات ذات جودة ، وفي هذا السياق فقد هدفت هده الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ،حيث تطرقنا من خلالها إلى الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية ومختلف القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية، والدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبية في تحسين نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية لتعزيز مصداقية نتائج النسب المالية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأداة المستخدمة في ترشيد القرارات المالية هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم توزيع الاستبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية وانطلاقا من المعطيات المتحصل عليها قمنا باستخدام المعالجة الإحصائية لتحليلها واختبار فرضيات الدراسة، و في الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جودة المعلومات المحاسبية تساعد بشكل كبير في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث أن هناك اتفاق كبير في المؤسسات الاقتصادية على أن الاعتماد على SCF عند عرض القوائم المالية يساعد بشكل كبير على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة تساهم في تعزيز مصداقية نتائج النسب المالية و التي تساعد بدورها في ترشيد مختلف القرارات المالية .

الكلمات المفتاحية: الجودة ،المعلومات المحاسبية ،القوائم المالية ،القرارات المالية ، المؤسسات الاقتصادية ، الإفصاح المحاسبي ، النسب المالية.

Summary

The accounting data is the basis upon which the economic institutions when making various solutions and in particular financial decisions, and to ensure that the enterprise growth and continuity, it is aimed at the data to be presented in the financial statements are available on the characteristics of the quality of the data, which makes it the quality of, and in this context, the study aimed at fell asleep to know the role played by the quality of accounting data in decision-making in financial economic institutions , where we addressed the theoretical framework in which the quality of accounting data and various financial decisions taken in economic institutions, and the role played by accounting disclosure in improving the quality of the data presented in the financial statements to enhance the credibility of the results of the financial ratios , where the latter tool used to rationalize financial decisions this the theoretical side, either in applied side has been the distribution of the questionnaire on a sample of economic institutions on the basis of the data obtained we use statistical treatment for analysis and testing hypotheses the study, and the latter has been reached to a group of the most important of which is that the quality of accounting data would help greatly in the rationalization of financial decisions economic institutions , and that there was considerable agreement in economic institutions that reliance on FAS when the financial lists help significantly the production of accounting data quality contribute to strengthening the credibility of the results of the financial ratios and which in turn help to rationalize the various financial decisions.

Keywords: quality, accounting data, financial statements, financial decisions economic institutions, accounting disclosure, financial ratios**.**

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

AICPA	AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
CAF	CAPACITE D'AUTO FINANCEMENT	قدرة التمويل الذاتي
DR	DELAI DE RECUPERATION DU CAPITAL INVESTI NON ACTUALISE	مدة استرداد رأس المال المستثمر
FASB	FINANCIAL ACCOUNTING STANDARD BOARD	مجلس معايير المحاسبة المالية
IP	L'INDICE DE PROFITABILITE NON ACTUALISE	مؤشر الربحية
IFRS	INTERNATIONAL FINANCIER REPORTING STANDARD	معايير الإبلاغ المالي
IAS	INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD	معايير المحاسبة الدولية
MIS	MANAGEMENT INFORMATION SYSTEME	نظام المعلومات الإداري
SCF	SYSTEME COMPTABILITE FINANCIER	النظام المحاسبي المالي
SPSS	STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCE	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
TIR	LE TAXE INTERNE DE RENTABILITE	معدل العائد الداخلي
VAN	LA VALEUR ACTUELLE NETTE	القيمة الصافية الحالية

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المحاسبة كنظام للمعلومات	09
02	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	25
03	عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية	42
04	القرارات حسب المستوى الإداري	46
05	تأثير عنصر الزمن	49
06	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس	93
07	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي	94
08	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الخبرة	95
09	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	96
10	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط الشركة	96
11	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الصفة القانونية للشركة	97

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين البيانات والمعلومات	11
02	المقارنة بين SCF و IFRS/IAS من حيث عرض القوائم المالية	17
03	درجات مقياس ليكرت " (LIKERT)	86
04	إجابات الأسئلة ودلالتها	86
05	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول_ معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة-	87
06	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني_ معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية_	88
07	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث_ مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية_	89
08	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع_ مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية_	90
09	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	91
10	ثبات الاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	92
11	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	93
12	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	94
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	95
14	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	95
15	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط الشركة	96
16	توزيع أفراد العينة حسب الصفة القانونية الشركة	97
17	نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الأول _ معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة_	98
18	نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الثاني_ معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية_	99
19	نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الثالث_ مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن	101

	معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية_	
20	نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الرابع_ مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية_	103
21	نتائج اختبار لتحليل فقرات محاور الدراسة	105
22	معامل الارتباط الفقرتين "يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية " و "يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات"	107
23	معامل الارتباط بين الفقرتين "التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية من المحور الثالث" و "النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية"	108
24	معامل الارتباط بين الفقرتين"تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق SCF معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة" و "يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي"	109
25	معامل الارتباط بين الفقرتين"عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار" و الفقرة "يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة الأرباح المتبعة"	109
26	معامل الارتباط بين الفقرتين "تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب" و "كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها"	110

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و تقدير	
الإهداء	
قائمة المصطلحات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
الملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية	
تمهيد	**6**
المبحث الأول:المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي	**7**
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة	**7**
المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي	**9**
المطلب الثالث: مفهوم المعلومات المحاسبية	**10**
المطلب الرابع: مقومات نظام المعلومات المحاسبي	**12**
المبحث الثاني: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**14**
المطلب الأول:مفهوم القوائم المالية	**14**
المطلب الثاني: قواعد إعداد القوائم المالية	**16**
المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية	**16**
المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية	**22**
المبحث الثالث:الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	**24**
المطلب الأول :الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**24**
المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية	**28**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية	**31**
المطلب الرابع: مشاكل استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**34**
خلاصة	**37**

الفصل الثاني: مدى مساهمة نوعية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات المالية	**40**
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار	**40**
المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار	**43**
المطلب الثالث: أنواع القرارات	**46**
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار	**48**
المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية	**51**
المطلب الأول:قرار الاستثمار	**51**
المطلب الثاني: قرار التمويل	**59**
المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح	**65**
المبحث الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية	**68**
المطلب الأول: أهمية الإفصاح في تحسين نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية	**68**
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية ودورها في ترشيد القرارات المالية	**74**
المطلب الثالث: العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية	**81**
خلاصة	**84**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	**86**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**87**
المطلب الأول: مجتمع وحدود الدراسة	**87**
المطلب الثاني: أداة الدراسة	**87**
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة	**89**
المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل	**94**
المبحث الثاني: خصائص عينة الدراسة	**95**

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**95**
المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	**96**
المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	**97**
المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	**97**
المطلب الخامس: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط الشركة والصفة القانونية لها	**98**
المبحث الثالث: تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية	**100**
المطلب الأول: تحليل فقرات الاستبيان	**100**
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	**107**
المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات المالية	**109**
خلاصة	**114**
الخاتمة	**116**
قائمة المراجع	**122**
الملاحق	

مقدمة

إن العالم في عصرنا الحالي يعيش تطورات مستمرة في مختلف المجالات،ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات حيث خرجت من النظم التقليدية باعتبارها فنا تعتمد على قدرات المحاسبين الذاتية في تقدير الأمور لتصبح علما كباقي العلوم الأخرى المتعارف عليها تهتم بتوفير المعلومات المحاسبية إلى مختلف مستخدميها من أجل مساعدتهم في اتخاذ مختلف قراراتهم.

حيث تسعى أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية التي تحقق لها الأهداف المسطرة وذلك من خلال الاعتماد على نظام معلومات محاسبي كفؤ يسمح لها بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة،وللوصول إلى هذه الغاية لابد من توفر بعض الخصائص النوعية في مخرجات النظام المحاسبي والتي تقدم في شكل قوائم مالية متعددة منها:الميزانية،جدول حسابات النتائج،جدول تدفقات الخزينة،جدول التغير في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق.

كما تسمح مختلف هذه القوائم المالية بإيصال المعلومات المحاسبية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب إلى الأطراف المستفيدة منها ليتم اتخاذ مختلف القرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية بكفاءة وفعالية، ومن هذا المنطلق يمكن طرح **التساؤل الرئيسي** الآتي:

ما مدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية المعتمدة من النظام المحاسبي المالي (SCF) في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ✓ كيف تساهم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة ؟
- ✓ كيف تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟
- ✓ ما مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية ؟
- ✓ ما مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة **الفرضيات** التالية:

الفرضية الأولى: نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة.

الفرضية الثانية: المؤسسات الاقتصادية تبني قراراتها المالية على أساس معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية.

الفرضية الثالثة: تلتزم المؤسسة الاقتصادية بالإفصاح عن المعلومات التي ترى أنها كافية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية.

الفرضية الرابعة: تعتمد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- ✓ التعرف على القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ الرغبة في معرفة دور المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية .
- ✓ قلة الدراسات في هذا المجال .
- ✓ الرغبة في معرفة إسهام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية وفي اتخاذ القرار المالي.
- ✓ التعرف على العمل المحاسبي لنظام المعلومات المحاسبي المتوفر لدى المؤسسة الاقتصادية .

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي ومخرجاته.
- ✓ إبراز أهمية القوائم المالية في العمل المحاسبي.
- ✓ إبراز كيفية تحسين جودة المعلومات المحاسبية عن طريق الإفصاح المحاسبي.
- ✓ التعرف على كيفية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية

- ✓ الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسة الاقتصادية على القوائم المالية لاتخاذ مختلف قراراتها المالية من اجل ضمان استمراريتها.
- ✓ أهمية جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة باعتبارها الأساس الذي يبنى عليه مختلف القرارات المالية.

- ✓ محاولة معرفة الأسباب التي تؤدي إلى ترشيد القرارات وتدعيمها.

أسباب ذاتية

- ✓ محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد حول هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح والتوصل إلى نفي أو إثبات صحة الفرضيات التي وضعت،سيتم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على الكتب، المقالات العلمية، الدراسات السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع بالإضافة إلى القوانين ومواقع الانترنيت، بهدف عرض الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية ومختلف القرارات المالية المتخذة في المؤسسة الاقتصادية ،أما في الجانب التطبيقي فيتم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن ثم استخلاص نتائج الدراسة.

صعوبات الدراسة:

في إطار إعداد بحثنا واجهتنا عدة صعوبات وعرقلت السير الحسن للدراسة ومن أهمها :

- ✓ ضيق الوقت لم يسمح بالحصول على معلومات كافية لعينة الدراسة .
- ✓ رفض المؤسسات الاقتصادية التعاون ومساعدة الطلبة .
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية في مجال اتخاذ القرارات المالية .

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول يعرض الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية من خلال تقديم المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي، القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، أما الفصل الثاني فيعرض مدى مساهمة نوعية المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال تقديم عملية اتخاذ القرار ،ماهية القرارات المالية و مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

وأخيرا الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة من خلال تقديم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، خصائص عينة الدراسة و تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة

1- دراسة احمد عبد الهادي شبير بعنوان"دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل،جامعة فلسطين سنة 2006

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية وكذا معرفة جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة،حيت تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين باستثناء شركات التامين والبنوك،وقد تم تطبيق أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ إن للمعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة
- ✓ تتميز المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة بموضوعية وعدم التحيز والمصداقية وبدرجة عالية من الوضوح والثقة.

2- دراسة ناصر محمد علي المجهلي بعنوان"خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ،جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2009

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في زيادة درجة ملائمة وموثوقية التقارير المالية في اتخاذ القرارات وكذا معرفة التقارير المالية أهميتها وفاعليتها في اتخاذ القرارات، حيت تكونت عينة الدراسة من مجموعة شركات هايل سعيد انعم وشركاءه المحدودة بجمهورية اليمن، وقد تم تطبيق أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ التقارير المالية هي المصدر الأساسي لمتخذ القرار منها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.
- ✓ تتوفر التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن على معلومات محاسبية ملائمة تؤثر في اتخاذ القرارات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية في العصر الحالي ذات أهمية بالغة في أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الأداة المحركة والفعالة في ترشيد قراراتها، وتعد هذه المعلومات مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في القوائم المالية، حيث أن توفيرها للأطراف المستفيدة هو الغرض الرئيسي لأي نظام للمعلومات المحاسبية، وتبرز صحة هذه المعلومات عند توفرها على خصائص نوعية تجعل منها ذات جودة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية من خلال المباحث التالية:

- المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي.
- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول:المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي

نتيجة لتزايد الحاجة للمعلومات المحاسبية سواء من الأطراف الداخلية للمؤسسة أو من الأطراف الخارجية لها، أصبح من الضروري أن تكون للمحاسبة كغيرها من العلوم نظام يساعدها في توصيل هذه المعلومات يسمى بنظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة

تعتبر المحاسبة من أهم الوسائل المستعملة في استخراج وتحليل المعلومات في المؤسسة وهذا من اجل توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ مختلف القرارات.

1- تعريف المحاسبة

لقد تعددت تعاريف المحاسبة ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- **تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA):"**عرف المحاسبة على أنها نشاط خدمي وظيفته تقديم المعلومات الكمية ذات الطابع المالي بغرض أن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة **".** [1]
- **حسب المادة 3 من قانون 07-11** تعرف المحاسبة على أنها: **"** نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتسجيلها، وتقييمها، وعرض كشوف تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية**".** [2]
- **كما عرفت المحاسبة** على أنها: **"**علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات**".** [3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء **تعريف للمحاسبة:**

"هي علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات والأحداث الاقتصادية بصورة كمية وتلخيصها وتحليلها من أجل عرض كشوفات تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد الأطراف الداخلية (الإدارة ...) والخارجية (الموردين، إدارة الضرائب...)على ترشيد قراراتهم**".**

---

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص24.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 المتضمنة للنظام المحاسبي المالي، العدد74، ص3.

[3] قاسم إبراهيم الحبيطي، زايد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 5.

2- أهداف المحاسبة

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة في النقاط الرئيسية التالية:

- قياس نتائج الأعمال في فترة زمنية معينة وتحديد نتيجة المؤسسة من ربح وخسارة.
- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل
- يمكن الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي.
- قياس تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط الذي أنشأت من أجله.
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لكون المحاسبة تعبر عن وسيلة للرقابة الداخلية للمؤسسة.

3- المحاسبة كنظام للمعلومات

من المتفق عليه أن هناك العديد من المستخدمين أو الجهات التي ترتبط في تعاملاتها مع المنشأة بعلاقات ذات مصلحة مادية، يحتم على المنشأة إنشاء قسم للمحاسبة يهتم بتسجيل وتوفير هذه المعلومات بصورة دورية تساعد المستخدمين سواء داخليين أو خارجيين عل اتخاذ قرار رشيد ومن هنا يعتبر قسم المحاسبة في أي منشأة من أهم الأقسام وأكثرها حيوية. [1]

وعليه فالمحاسبة نظام للمعلومات يهدف إلى تحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة إلى الأطراف المهتمة، حيث يتم إدخال البيانات(فواتير البيع والشراء كشوف صرف الأجور والمرتبات، القوائم والتقارير المالية...) ومعالجتها (التسجيل في الدفاتر المحاسبية) من اجل الحصول على مخرجات (القوائم المالية...) يتم توصيلها إلى الأطراف الداخلية والأطراف ذوي العلاقة مع المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك في للشكل التالي:

[1] سليمان مصطفى، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 28.

الشكل رقم (01): المحاسبة كنظام للمعلومات

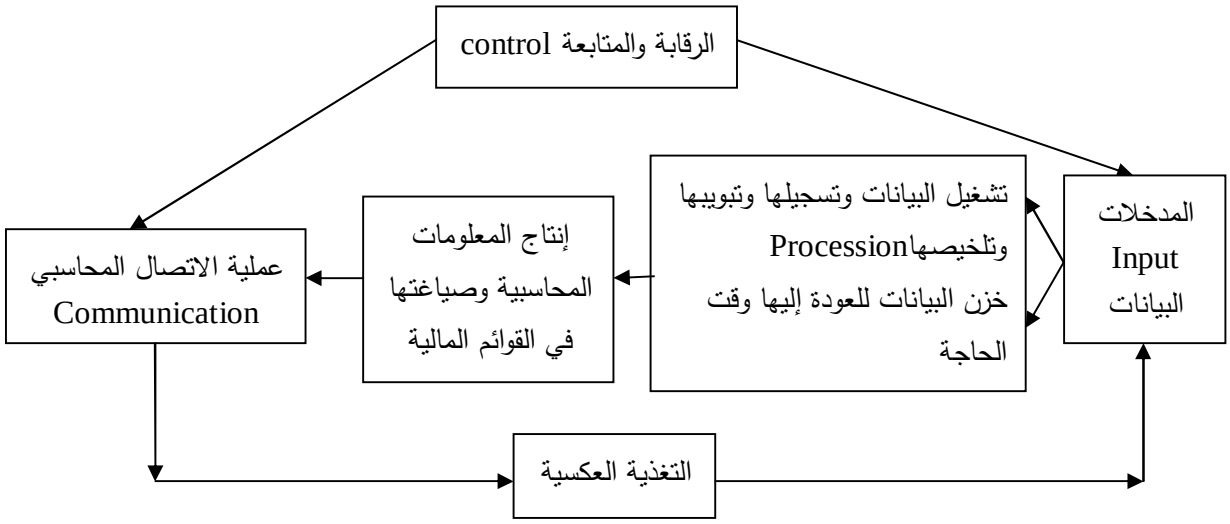

المصدر: كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص299.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري حيث يعرف بأنه: "مجموعة من المكونات المتصلة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم".[1]

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي: توجد عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي نذكر منها:

- **"**نظام المعلومات المحاسبي هو"نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية(MIS) يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الجهات أو الأطراف ذات المصلحة أو العلاقة بالمنشأة من أجل مساعدتها في اتخاذ قرارات رشيدة، ويتكون الهيكل المتكامل لنظام المعلومات المحاسبي من مدخلات وعمليات ومخرجات**"**.[2]

[1] بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011- 2012، ص9.

[2] سليمان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص29.

➢ وعرفه البعض على أنه: " يشير إلى كافة الأساليب (البشرية، المادية والبرمجيات) التي يمكن أن تستخدم في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات، يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها".[1]

من خلال التعاريف السابقة لنظام المعلومات المحاسبي يمكن استخلاص بعض مميزات نظام المعلومات المحاسبي منها:

– إن نظام المعلومات يعتبر نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية (MIS) يهتم نظام المعلومات المحاسبية بمعالجة بيانات فتصبح معلومات من أجل إيصالها إلى الأطراف المستفيدة وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

– يتكون نظام المعلومات من ثلاث مراحل هي: مدخلات (بيانات)، تشغيل (معالجة) ومخرجات(القوائم المالية ...)، حيث يمكن إعطاء نظرة عن هذه المراحل:[2]

1- المدخلات: هي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها(البيانات المحاسبية).

2- المعالجة: هي عبارة عن جميع العمليات والإجراءات والقواعد المحاسبية التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام (قوائم مالية).

3- المخرجات: هي عبارة عن المعلومات والنتائج الصادرة من النظام (قوائم مالية، تقارير إدارية...) بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

– يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على عناصر مادية (مستندات، تسجيلات، دفاتر، دليل الحسابات التقارير والقوائم...) وعناصر بشرية (مالكي الدفاتر، محاسبي، مراجعي الحسابات...) وبرمجيات تسمح بمعالجة المدخلات.

– أن نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى تقديم معلومات دقيقة تتسم بالخصائص النوعية المتعارف عليها إلى الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية.

المطلب الثالث: مفهوم المعلومات المحاسبية:

لدراسة أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرار لا بد من التطرق لتعريف البيانات والمعلومات باعتبار أنهما مكونات أساسية لنظام المعلومات المحاسبية، حيث يعتبر كل

---

[1] قاسم إبراهيم الحبيطي، زايد يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] بوفروعة سوفيان، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

من المعلومات والبيانات من المفاهيم المثيرة للجدل من حيث اختلاف الكتاب والمفكرين في تعريفهما:

1- تعريف البيانات: تعددت التعريفات المقدمة عن البيانات نذكر منها:

- حيث عرفت بأنها"هي مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات".[1]
- وعرفت أيضا بأنها"المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي ترمز إلى الأشياء والحقائق، الأفكار، الآراء الأحداث والعمليات التي تعبر عن المواقف والأفعال أو تصف هدفا أو ظاهرة أو واقعا معينا دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة فيتم التعبير عنها بكلمات أو أرقام أو رموز أو أشكال فالبيانات في الواقع تمثل الموارد الأولية للحصول على المعلومات وهي تجمع من مصادر متنوعة داخلية أو خارجية جاهزة أو أولية شفوية أو موثقة، رسمية أو غير رسمية".[2]

2- تعريف المعلومات:

تعددت التعريفات المقدمة للمعلومات ونذكر منها:

- حيث عرفت بأنها "بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة".[3]
- وعرفت أنها " البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر ببعضها البعض".[4]
- كما عرفت أنها "البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات".[5]

من التعاريف المقدمة للبيانات والمعلومات يمكن إبراز أهم الاختلافات بينهما والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 1997، ص 1.

[2] عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن، 1989، ص 21.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 15.

[4] عبد الرحمن صباح، مرجع سبق ذكره، ص21.

[5] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 32.

الجدول رقم (01): الفرق بين البيانات و المعلومات

البيانات	المعلومات
مواد خام لإنتاج المعلومات	مخرجات البيانات
مدخلات يتم معالجتها	مخرجات تم معالجتها
تمثل حقائق عن أحداث داخل وخارج المنظمة	لا تكتسب هذه الحقائق صفة معلومات إلا إذا حدد ذلك المستخدم

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التعاريف السابقة.

3- تعريف المعلومة المحاسبية:تعددت التعاريف المقدمة للمعلومة المحاسبية ونذكر منها:

- عرفت بأنها**"**هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة**"**.[1]
- كما عرفت بأنها **"**مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها**"**. [2]
- وتعرف أيضا أنها**"** كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلًيا**"**. [3]

المطلب الرابع: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

عند تصميم النظام المحاسبي لأي مؤسسة بصرف النظر عن طبيعتها ومجال نشاطها لا بد من توفر بعض المقومات، ومن أهمها ما يلي:

---

[1] محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي ، دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق scf في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5 ، 6 ماي 2013، ص3.

[2] أحمد عبد الهادي شبير ، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] قاسم إبراهيم الحبيطي ، مرجع سبق ذكره ، ص27.

1- الوحدة المحاسبية: أي المؤسسة التي يراد وضع نظام محاسبي لها وبيان شكلها القانوني (فردية، شركة تضامن، شركة مساهمة) بالإضافة إلى تحديد مجال نشاطها حيث أن الحجم ونوع النشاط يؤثران على تصميم النظام المحاسبي.

2- المجموعة المستندية: وتتمثل في النماذج والأوراق والفواتير وجميع المستندات المتعلقة بالعمليات المالية من حيث المبالغ والأطراف التي تأثرت بها وتاريخ حدوثها سواء كانت خلال الفترة أو الفترات الزمنية (المالية) السابقة. [1]

3- المجموعة الدفترية: وهي عبارة عن مجموعة الدفاتر والسجلات (دفتر يومية، ودفتر الأستاذ) حيث يتم بهذه الدفاتر إثبات وتسجيل القيود وتبويبه[2] لعرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي تتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعنية. [3]

4- دليل الحسابات: يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيف والتبويب والترقيم التي يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة. [4]

5- الأفراد المؤهلين: إن الأعمال والإجراءات المحاسبية تحتاج إلى وجود أفراد مؤهلين وقادرين على إدارة الدفاتر والسجلات وتشغيل النظام بشكل يساعد على معالجة العمليات المالية وتوفير المعلومات وتوصيلها للجهات المستفيدة منها لتلبية احتياجات المستخدمين (داخليين والخارجيين) فقد يكون المستخدمين يعملون في كافة المستويات الإدارية للمنشأة أو عملاء وجهات حكومية وغيرهم.

6- الأجهزة والبرمجيات: مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.[5]

---

[1] سليمان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] المرجع السابق ، ص 29.

[3] قاسم إبراهيم الحبيطي ، زياد يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] المرجع نفسه، ص 20.

[5] سليمان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 30،31.

7- التقارير والقوائم المالية: تعد التقارير إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل في الرقابة من بينها القوائم المالية، إذ تعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية والأطراف الخارجية، وهناك أنواع عديدة من التقارير تبعا لنوعية النشاط ومن الواجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، كما يجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير والقوائم المالية المعروضة واضحة قابلة للفهم.[1]

المبحث الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشاة وأدائها، تستفيد منها سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية.

المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية أداة تسمح لمختلف الأطراف الداخلية و الخارجية بالاستفادة من مجموعة من المعلومات المحاسبية التي تعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسات الاقتصادية.

1 - تعريف القوائم المالية

لقد تعددت التعاريف المقدمة للقوائم المالية و نذكر منها:

- تمثل القوائم المالية [*] (الكشوف المالية) **"**وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة في المركز المالي للمؤسسة وما تحققه من نتائج ،[2] كما توضح مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها(المادية و المعنوية)**"**. [3]

---

[1] أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، منشورات بسكرة، الجزائر، 2001 ص10.

[*] المشرع الجزائري عند تطرقه **للقوائم المالية** استخدم مصطلح **الكشوف المالية**، لذلك فإن استخدام كلا المصطلحين مرتبط بمدى استخدامه في المراجع المعتمد عليها.

[2] مفيد عبد اللاوي ،آليات وطرق تطبيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و تقارير محافظ الحسابات ،أطروحة دكتوراه،كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر،2013- 2014، ص121.

[3] Michel Lamarche, Système la comptabilité, Edition D'organisation, Paris, 1998, p15.

➢حسب المادة **26** من قانون **07- 11"**يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه**".**[1]

حيث تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان و يتم إصدارها في مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية، وهي بدورها توفر المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

يلزم القانون كل الكيانات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بإعداد الكشوف المالية في نهاية كل فترة مالية كما جاء في المادة **25** من القانون**07-11:**

" كل كيان يدخل مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد الكشوف المالية**".** [2]

مما سبق يمكن استنتاج أن القوائم المالية :

"هي عرض هيكلي ذات طابع مالي للمؤسسة وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات يتم جمعها، تحليلها، تفسيرها، وتلخيصها لمعرفة المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاع واسعا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها**".**

2- خصائص القوائم المالية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم يجب أن تتصف بخصائص معينة وهي: [3]

1- القابلية للفهم: و يقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الفهم في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

2- الملائمة: وتكون المعلومة ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية وتوفر إمكانية التنبؤ بها.

3- الموثوقية: ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير الإمكانيات والاعتماد عليها كمعلومات صادقة، وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية .

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 المتضمنة للنظام المحاسبي المالي، العدد74 ، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص5.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان،2008، ص274.

4- القابلية للمقارنة: يقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

المطلب الثاني: قواعد إعداد القوائم المالية

هناك عدة مبادئ وقواعد لابد من احترامها عند القيام بإعداد القوائم المالية أهمها: [1]

- على المؤسسة التأكد من أن فرضية استمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لابد من شرح الأسباب وتبيان كيفية إعداد هذه القوائم في هذه الحالة.
- إن فرضية محاسبة الالتزامات متوفرة.
- إن المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغيير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغيرات جاء بها المعيار.
- كل عنصر معتبر، يظهر بمفرده (مستقلا)، وكل العناصر غير المعتبرة تجمع.
- لا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا ألزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك، يمكن القيام بمقاصة بين الأعباء والإيرادات إذا كان هناك معيار يلزم أو يسمح بذلك أو أن تكون ناتجة عن عمليات متشابهة وغير معتبرة.
- كل معلومة رقمية تعطى تقارن بالدورة السابقة.
- كل قائمة مالية تحمل :اسم المؤسسة، ذكر هل الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أو المجمع تاريخ الوثيقة، العملة المستعملة والتقريب في الأرقام.
- في حالة تغيير في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة أقصر، على المؤسسة ذكر أسباب تغير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتواة مع أرقام الدورات السابقة والدورات اللاحقة للدورة المعنية.[2]
- تقدم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية.

المطلب الثالث : مكونات القوائم المالية

تعد القوائم المالية جزء من التقارير المالية وهي تصدر بالعملة الوطنية وبشكل يسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة، وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها

---

[1] مفيد عبد اللاوي ،مرجع سبق ذكره، ص ص 123،124.

[2] المرجع السابق، ص 121.

المؤسسة، ولقد حددتها معايير المحاسبة الدولية (من خلال المعيار الدولي رقم **1** و المعيار الدولي رقم **7**).

أما النظام المحاسبي المالي فقد حدد القوائم المالية التي يجب اعتمادها وفق للمادة **25** من قانون **07-11** وهي كالآتي: [1]

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة .
- جدول التغير في الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

حيث تعتبر كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة **قوائم أساسية** لأن المؤسسة تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري.
أما الملاحق فهي **قوائم مكملة للقوائم الأساسية** لأنها تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة.[2]

يمكن الإشارة إلى أن القوائم المالية الواردة في النظام المحاسبي (**SCF**) هي نفسها الواردة في معايير المحاسبة الدوليةIFRS/ IAS وعددها 5 قوائم ولكن الاختلاف كان في تسمية هذه القوائم فقط وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): المقارنة بين SCF و IFRS/IAS من حيث عرض القوائم المالية

القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF	القوائم المالية حسب المعايير الدولية IFRS/IAS
الميزانية	قائمة المركز المالي
جدول حسابات النتائج	قائمة الدخل
جدول تدفقات الخزينة	قائمة التدفقات النقدية
جدول تغير الأموال الخاصة	قائمة التغير في حقوق الملكية
الملاحق	الإيضاحات و الجداول المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات الأستاذ بن بخمة سليمان.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة 25 نوفمبر 2007، العدد74، ص5.

[2] قاسم ابراهيم الحبيطي، زايد يحي السقا، مرجع سبق ذكره ، ص61.

1- الميزانية

تعد المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان للمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها. [1]

حيث تعرض الميزانية من عناصر الأصول والخصوم كما هو موضح في **الملحق رقم (01)** وبصفة مفصلة ويمكن إيجازها حسب المادة 1.220 من قانون 25-03 على النحو التالي: [2]

1-1- الأصول: وتتكون من:

- التثبيتات المعنوية .
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الأموال الإيجابية.

1-2- الخصوم: وتتكون من:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة(منتجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلة الخزينة السلبية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص111.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 مارس2009 المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونات الحسابات و قواعد سيرها ، العدد 19، ص 26.

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، كما تساهم في عملية التقرير المالي عن طريق توفر مايلي: [1]

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

2- جدول حسابات النتائج

يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بطرق عدة تمكن المستثمرون والدائنون من استخدام معلومات جدول حسابات النتائج في تقييم الأداء السابق للمؤسسة. [2]

- يعرف جدول حسابات النتائج على انه" بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة في الكيان خلال السنة المالية،ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية إذا كانت ربح أو خسارة". [3]

إن جدول حسابات النتائج يحترم مبدأ الدورية ويقوم على مبادئ استقلالية السنوات المالية ومقابلة المصاريف بالإيرادات، وإيجازا يتضمن جدول حسابات النتائج ما يلي: [4] (*)

تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية .

---

(1) كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة، المكتبة الجامعية الحديث، الإسكندرية، مصر،2007، ص 111.

(2) أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية ، 2008، ص123.

(3) مفيد عبد اللاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 69،70.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 مارس2009 المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونات الحسابات و قواعد سيرها ، العدد 19 ، ص ص24، 25.

(*) أنظر الملحق رقم02.

- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية منتجات وأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

وتكمن أهمية جدول حسابات النتائج في أنه يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة أداء المؤسسة بمعرفة قدرتها وفاعليتها في توظيف الموارد المتاحة لديها، وكذلك المساعدة في التوقع والتنبؤ لقدرتها على توليد التدفقات النقدية في المستقبل.

3- جدول تدفقات الخزينة

هي كشف للمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة.

حسب المادة "2.240 من قانون 25-03":يقدم جدول تدفقات الخزينة مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية".

وحسب المادة 1.240 من نفس القانون: يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها(القيم المماثلة) وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ومصادر الحصول عليها. [1]

وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي: [2]

- **الأنشطة التشغيلية:** تتضمن العمليات النقدية التي تستخدم في تحديد صافي الدخل مثال ذلك التحصيلات من بيع بضاعة وتقديم خدمات والمدفوعات للموردين والعاملين والمصروفات الأخرى.
- **الأنشطة الاستثمارية:** تتضمن أصول طويلة الأجل تتكون من منح القروض وتحصيلها شراء وبيع الاستثمارات وأي أصول إنتاجية طويلة الأجل.
- **الأنشطة التمويلية:**وتتضمن عناصر الالتزامات وحقوق الملكية وتتضمن الحصول على قروض من الغير وسدادها ،الحصول على رأس المال من الملاك ودفع توزيعات لهم.

ويمكن حساب جدول تدفقات الخزينة بطريقتين حسب المادة 3.240 من قانون 25-03 كما يلي:

---

[1] المرجع السابق، ص 24، 25.

[2] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2009، ص49.

1- الطريقة المباشرة: وتتمثل في:[*]

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون،الضرائب) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

2- الطريقة غير المباشرة :وتتمثل هذه الطريقة في تصحيح النتيجة الصافية مع الأخذ بالحسبان: [**]

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن،المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات(الضرائب المؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

وتكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي عند عرضه داخل القوائم المالية يمكننا من معرفة قدرة المؤسسة على كيفية توليد واستغلال النقدية وما يعادلها.

فهو يوضح لنا التغير في رصيد النقدية التي بحوزة المؤسسة ما بين أول الفترة وآخرها، كما يمكننا من معرفة نوع الأنشطة السابقة الذكر التي أدت إلى الزيادة أو النقصان في النقدية.

رابعا - جدول التغير في الأموال الخاصة

هو جدول أو كشف تعرض فيه ملخص التغيرات التي حصلت على حقوق الملكية خلال فترة معينة،وتنشأ الزيادة في حقوق الملكية من استثمارات الملاك والأرباح المحققة خلال الفترة وينشأ النقص منها من مسحوبات الملاك من الشركة والخسائر المتحققة خلال الفترة. [1]

حيث تعرض المؤسسة جدول التغير في الأموال الخاصة **(انظر الملحق رقم05)** وبصفة عامة يوضح ما يلي:[2]

- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقا لما تتطلبه المعايير.

---

[*] أنظر الملحق رقم03.

[**] أنظر الملحق رقم04 .

[1] طلال الججاوي، ريان نعمون، المحاسبة المالية 1 ، مناهج الجامعات العالمية، الطبعة الأولى، جهينة للنشر والتوزيع ،عمان 2007، ص261.

[2] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص144.

- إجمالي البنود الناتجة عن1و2 الموضحة أعلاه توضح بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.
- لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الخطأ.

وتكمن أهمية عرض جدول التغيرات في الأموال الخاصة ضمن القوائم المالية في كون هذا الأخير تمكننا من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير في الأموال الخاصة للمؤسسة.

5- الملاحق [1]

يوفر الملحق معلومات إضافية عن الوضع المالي للمؤسسة وذلك لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة.

يتضمن ملحق القوائم المالية معلومات تخص النقاط التالية- متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية-:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية الأساسية السالفة الذكر.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملات، حجم ومبالغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المطلب الرابع : مستخدمو القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومات المالية إلى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة، ومن أهم مستخدمو هذه القوائم:[2]

- المسيرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة.
- ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين الآخرين).

---

[1] سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير ، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2011- 2012، ص63، 64.

[2] جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص17.

- الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط والهيئات الأخرى التشريعية والمراقبة).
- المتعاملين الآخرين مع الكيان كمؤسسات التأمين، الأجراء، الموردون والزبائن.
- كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

ويمكن تصنيف مستخدمو القوائم المالية بناء على الحاجة للمعلومة كما يلي:

1- المستخدمون الداخليون: وتتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة وباستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية فالمديرون يحتاجون إلي المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسئولين وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة مدير التسويق مشرفي الإنتاج، المدير المالي وموظفو الشركة.

2- المستخدمون الخارجيون: توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية وهي كالتالي:

2-1- المستثمرون الحاليون والمرتقبون (ملاك المؤسسة فرد أو شركاء أو مساهمون): الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية من اجل مساعدتهم في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أسهم أو بيعها أو الاحتفاظ بها.[1]

2-2- المقرضون الحاليون والمرتقبون (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين): وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة علي سداد ديونها والتزاماتها.

2-3- العاملون الحاليون والمرتقبون: وهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسن مستوى معيشتهم.[2]

2-4- اتحادات العمال : والتي ترغب في معرفة ما إذا كان أصحاب الأعمال سيقومون باحترام تعهداتهم للعاملين وسداد أجور ومرتبات وحوافز مرضية تتناسب مع الأرباح التي يحققونها.

2-5- السلطات الضريبية: ترغب في التأكد من أن الشركة تلتزم بتطبيق القوانين الضريبية.[3]

---

[1] مسعود محمود الشرقاوي ،مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر،2007، ص18.

[2] أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] مسعود محمود الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص18.

2-6- السلطات القضائية: فهي تحتاج إلي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

2-7- المحللون الماليون والوسطاء الماليون: فهم يحتاجون إلي البيانات والقوائم بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

2-8- المستهلكون أو العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة علي الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة كما يهمهم تقييم مقدرة المنشاة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

2-9- المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهه. [1]

المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة في اتخاذ مختلف القرارات في المؤسسات الاقتصادية، وتزداد هذه الأهمية كلما توفرت في هذه المعلومات خصائص تجعل منها ذات جودة.

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إذا كان تحديد أهداف التقارير المالية يمثل نقطة البدء والمستوى الأعلى في هيكل نظرية المحاسبة فإن المستوى الثاني الذي يليه مباشرة يختص بتحديد الصفات التي ينبغي أن تتوافر في المقاييس المحاسبية والمعلومات الناجمة عنها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة[2] فكلما توفرت المعلومات زادت المعرفة وقلت الشكوك [3] وحتى تتمتع هذه المعلومات بالجودة المطلوبة يجب أن تتوافر فيها معيار المنفعة أي قدرة المعلومة على خدمة احتياجات قرار معين ويتم دائما تقسيم منفعة المعلومات في ضوء ارتباطها بالقرار التي استخرجت من أجله، وحتى تصبح المعلومات مفيدة يجب أن تتصف بخصائص معينة يطلق عليها الخصائص النوعية، وهي تستخدم كمعايير للتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة). [4]

ويعد البيان رقم 2 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأكثر شمولية وأهمية، والدي يمكن الاعتماد عليه لزيادة

---

[1] أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، حلب، 2005، ص66.

[3] خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ص31.

[4] هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، طبع- نشر - توزيع، الإسكندرية، 2000، ص43.

منفعة وفاعلية المعلومات المحاسبية لكافة مستخدميها ، فقد اعتمد FASB على مجموعة دراسات سابقة رائدة في تحديد أهداف التقارير المالية عند وضعه للإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة المالية والشكل رقم (02) يوضح هذه الخصائص:

الشكل رقم (02): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

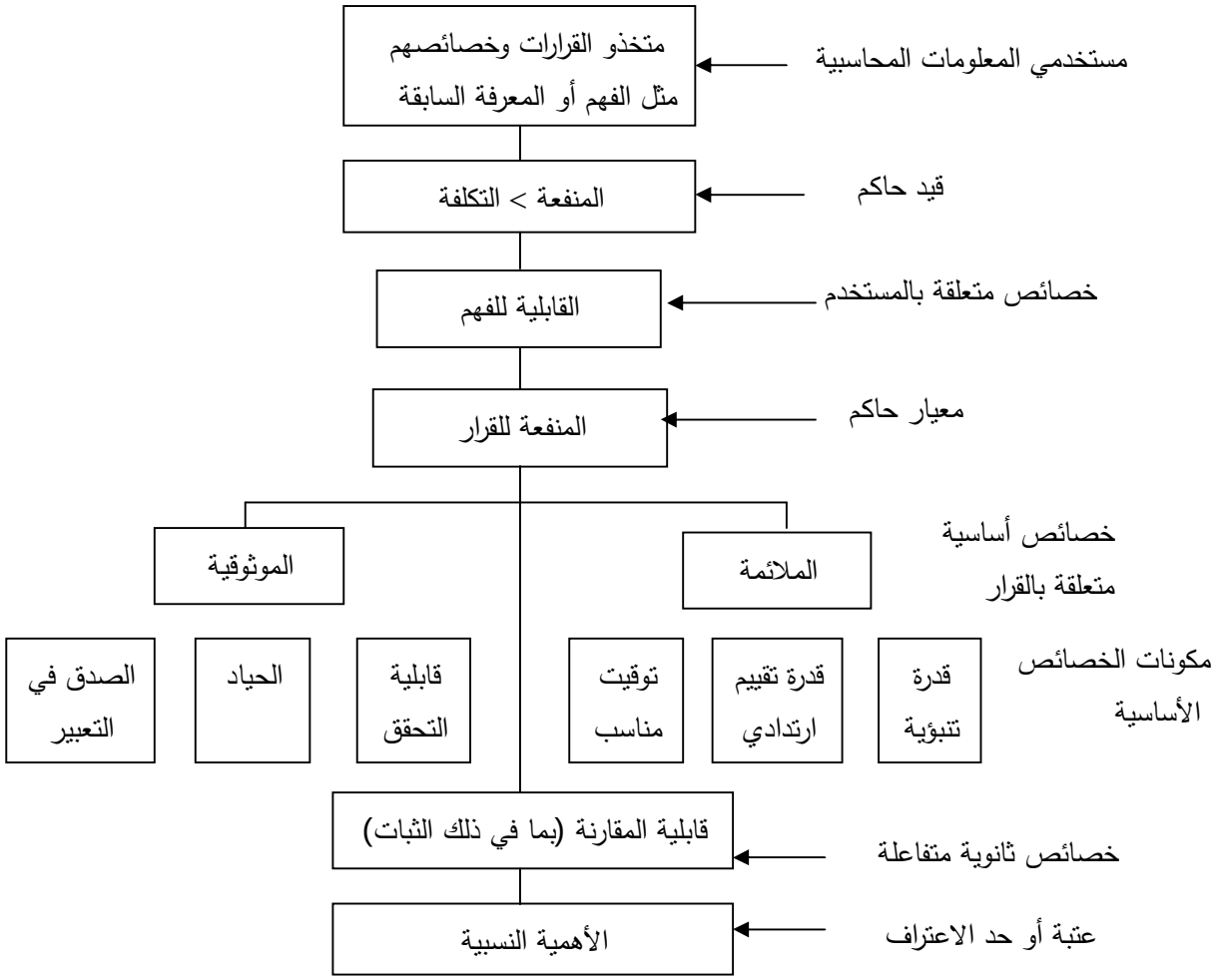

المصدر:رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، حلب، 2005 ص68.

من الشكل السابق يتضح لنا أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعالج أربعة نقاط مهمة وهي:

1- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات المحاسبية

2- خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية: وتنقسم إلى خصائص أساسية الملائمة والموثوقية وهذين الخاصيتين بدورهما ينقسمان إلى خصائص فرعية:

–الملائمة تنقسم إلى: قدرة تنبؤية/ قدرة تقييم الارتدادي (التغذية العكسية)/ توقيت المناسب.

–الموثوقية تنقسم إلى: قابلية التحقق/ الحياد/ الصدق في التعبير.

3- خصائص ثانوية: وهي ناتجة عن تفاعل الخصائص الأساسية وهما: القابلية للمقارنة والثبات.

4- قيود استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: وهما: أن تكون المنفعة المحققة من المعلومة أكبر من تكلفتها، والأهمية النسبية للمعلومات.

1- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات أو مستخدمي المعلومات المحاسبية:

يعتمد مستخدمي المعلومات المحاسبية على معلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، وحتى تكون المعلومات المحاسبة عادلة فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ومن بين هذه الصفات: [1]

– القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).

– القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

– الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

2- خصائص ذاتية للمعلومات الحاسبية: وتنقسم إلى خاصيتين أساسيتين وهما خاصية ملائمة المعلومات وخاصية موثوقية المعلومات.

1- الملائمة: المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية [2] ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون متضمنة لثلاثة خصائص نوعية فرعية وهي:

1-1- التوقيت الزمني المناسب: أي يجب توفير المعلومات المالية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد هذه المعلومات قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار. [3]

---

[1] قاسم إبراهيم الحبيطي، زايد يحي السقا، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص99.

[3] هواري سويسي، بدر الزمان حمقاني، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 29،30 نوفمبر، 2011، ص298.

1-2- القدرة التنبؤية: تم اشتقاقه من نماذج تقييم الاستثمارات، ولقد عرفه مجلس معايير المحاسبية المالية FASB في بيانه رقم 2 لعام 1980 بأنه" خاصية للمعلومات تساعد المستخدمون على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة. [1]

1-3- قدرة التقييم الارتدادي (التغذية العكسية): هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة. [2]

2- الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، حيث تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كالمعلومات التي تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية ولكي تكون المعلومات ذات موثوقية يجب أن تتصف بثلاث خصائص فرعية وهي:

2-1- قابلية التحقق: بمعنى أنه لو تم إعادة القياس المحاسبي للحدث موضوع البحث من قبل العديد من المحاسبين لتم التوصل إلى نفس النتائج وبصورة مستقلة.[3]

2-2- الحياد: وتعني هذه الخاصية أن لا تكون المعلومات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمين القوائم المالية علو حساب أو مستخدمين آخرين. [4]

2-3- الصدق في التعبير: لكي تكون المعلومات موثوق فيها فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة والنظام المحاسبي المالي اعتبرها انعكاس للأهمية النسبية. [5]

---

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية ، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص201.

[3] كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90 الجامعة المستنصرية، 2011، ص 114.

[4] حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1999، ص110.

[5] نوي الحاج، مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد9، الجزائر، 2013، ص37.

3- الخصائص الثانوية: وتنقسم إلى خاصيتين هما:

1- القابلية للمقارنة: تكتسب المعلومات الخاصة بمنشاة معينة منفعة اكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع المعلومات المماثلة عن المنشات الأخرى وبالمعلومات المماثلة لنفس المنشأة عن فترات سابقة.

إن المقارنة بين المؤسسات والتماثل في تطبيق الطرق عبر الزمن تزيد من القيمة المعلوماتية للمقارنات الخاصة بالغرض الاقتصادي المناسب أو الأداء وتعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على إرجاعها إلى أساليب وطرق مميزة.[1]

2- الثبات: ويقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المنشاة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى.[2]

4- قيود على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: وتنقسم إلى:

1- المنفعة أكبر من التكلفة: ومعناه أن تكون منفعة استخدام المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها فان هذه القاعدة صحيحة وسليمة ليس فقط بخصوص جودة المعلومات ولكن لاستخدامات عديدة منها نظم المعلومات المحاسبية، فإذا كانت التكلفة أكبر من العائد انتفعت الحكمة من تلك النظم والمعلومات الصادرة عنها.[3]

2- الأهمية النسبية: وترتبط بمجموعة من اعتبارات التي يجب مراعاتها منها: نوع المعلومة وما إذا كانت من البنود العادية أو الغير العادية ومدى علاقتها بقرارات معينة على مستوى المؤسسة أو على مستوى مستخدميها، ومنه فمفهوم الأهمية النسبية يرتكز على تقديرات ذاتية وشخصية لمتخذ القرار.[4]

المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية (التي تم التطرق إليها سابقا)، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، 2002، ص ص 50،51.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثارها في اتخاذ القرارات،(رسالة ماجستير)، تخصص محاسبة، كلية التسيير، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر، 2008- 2009، ص56.

[3] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سبق ذكره،ص37.

[4] هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص46.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، لأنه حتى ولو تم إرسال المعلومات بطريقة فعالة فإن جودة المعلومات تتحدد بطريقة استخدامها بواسطة متخذ القرارات، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرارات لابد من أن تكون على مستوى عالي من الجودة بمعنى لها القدرة على تحفيز الفرد متخذ القرار ليتخذ موقفا معينا ،ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا المعلومة المحاسبية من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وهي كالتالي :[1]

1- منفعة المعلومات: يقول اندروز ANDRUS أن أي معلومة يمكن أن تقيم من زاوية المنفعة المستمدة منها، هذه المنفعة تتمثل عنصرين هما: صحة المعلومات وسهولة استخدمها، وقد قام اندروز بتحديد أربعة منافع للمعلومات:

1-1- منفعة شكلية: كلما تطابق شكل المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

1-2- منفعة زمنية: يكون للمعلومات قيمة كبيرة جدا إذ توفرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج فيه إليها.

1-3- منفعة مكانية: يكون للمعلومات قيمة كبيرة إذا أمكن الوصول إليها أو الحصول عليها وذلك فإن طريقة الاتصال المباشرة بالحاسب الآلي تعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

1-4- منفعة التملك: يؤثر معد المعلومات في قيمة هذه المعلومات من خلال الرقابة التي يمارسها على عملية توزيع ونشر هذه المعلومات في أرجاء التنظيم.

حيث أن الحصول على المعلومات يحتاج إلى تكلفة ولذا فإنه عند ما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإنه يكون أمام التنظيم بديلين:

– يستطيع التنظيم زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات .

---

[1] أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص-ص 54-56.

– تقليل التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

2- درجة الرضا عن المعلومات: عادة ما يكون من الصعب أن نحكم على المدى الذي ساهمت به هذه المعلومة في تحسين القرار المتخذ، ومن هذا فإن البديل لقياس كفاءة المعلومات هو استخدام مقياس الرضا عن المعلومات من قبل من يتخذ القرار فإذا كان متخذ القرار يدرك أن نظام المعلومات الموجود لابد وأن يوفر له قدرا معينا من المعلومات التي تساعده في عملية اتخاذ القرار، وإذا قام متخذ القرار بطلب هذه المعلومات ووجدها فإن رضائه عن النظام يتم تدعيمه، أما إذا لم يجدها متاحة ووجد أن عليه أن يبحث عن هذه المعلومات ويجمعها بنفسه فإن عدم رضائه عن النظام يتم تدعيمه.

3- الأخطاء والتحيز: كثيرا من المديرين يفضلون جودة المعلومات على كمية المعلومات المتاحة فالجودة أهم من كم المعلومات ولاشك أن جودة المعلومات تتفاوت باختلاف الأخطاء والتحيز الموجود في هذه المعلومات وقد أوضحنا سلفا أن التحيز في المعلومات يكون سببه دائما محاولة الفرد أو الوحدة التنظيمية ممارستها لحق توزيع المعلومات داخل المنتظمة وتكون مشكلة التحيز في المعلومات أن من يستقبل المعلومات لا يكون على علم بهذا التحيز وإلا كان من السهل عليه إجراء عملية التعديل اللازمة على المعلومات للتخلص من هذا التحيز ويمكن القول أن التحيز في البيانات والمعلومات من السهل علاجه إذا تم إدراكه ومعرفته وعادة ما يوجد الخطأ في المعلومات نتيجة لما يلي:

– عملية القياس غير دقيقة للبيانات.
– الخطأ في عملية تسجيل البيانات.
– الخطأ في البرامج المستخدمة من الحاسب لإعداد البيانات.
– التزوير المتعمد في البيانات.

وفي أي نظام للمعلومات فإن مستقبل المعلومات لا يمكن أن يدرك أن هناك خطأ أو تحيز فيها والتي يمكن أن تؤثر على درجة جودة البيانات لكن يمكن إتباع طرق للتقليل من الخطأ في المعلومات المتاحة للمنظمة ومنها:

– الرقابة الداخلية على المعلومات لاكتشاف الخطأ فيها.
– المراجعة الداخلية و الخارجية للمعلومات.
– إضافة درجة محددة من الثقة حول صحة المعلومات.

– وضع قواعد خاصة بعملية قياس والتجميع والإعداد للبيانات.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

إضافة إلى القيود التي تحد من التطبيق العملي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإن هناك عوامل أيضا تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، ومن بين هذه العوامل: [1]

1- عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي.

2- عوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها.

3-إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

1- العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية: إن النظم المحاسبية تعمل في ظل البيئات(الاقتصادية الاجتماعية والقانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى: اقتصادية، اجتماعية قانونية وسياسية كما يلي:

1-1- العوامل الاقتصادية: تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات و تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمي المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة.

ومن العوامل الاقتصادية نجد التضخم، ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة.

1-2- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بجدول حسابات النتائج، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بالميزانية فقط.

[1] سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص-ص 46- 51.

1-3- العوامل القانونية: تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

1-4- العوامل السياسية: العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقد اتجهت نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق حيث تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، كما أن إعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية، وهو بالدرجة الأولى عملا فنيا، ويجب التركيز أولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة ويجب أن تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية.

1-5- العوامل الثقافية: من الواضح أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل نظم العمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع

المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

2- **العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية**: في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب(المعلوماتية) من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن التركيز على بعض الجوانب التالية:

2-1- **التصوير والتمثيل**: وهو ما يقصد به تلاءم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستخدميه.

2-2- **التأكد:** يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعدادها من جهة أخر لنفس النتيجة.

2-3- **أجل الحصول على المعلومة:** باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

2-4- **التحديد:** المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا: يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبير وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

2-5- **اكتمال المعلومة وتمامها**:الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

2-6- **الملائمة:** تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما، وتعتبر" الملائمة "للمعلومة المفصح عنها عنصرا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

3- **تقارير المراجعة الخارجية**: إن المعلومات المحاسبية والمالية كانت وما تزال غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا، مما يثقل كاهل متخذي القرارات في مختلف المستويات، كما

تصعب مهمة مصلحة الضرائب عند فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها بالإضافة إلى تضليل كل الراغبين في التعامل معها في حالة اعتماده على بياناتها.

كما أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى التأكد من مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فان عملية مراجعة الحسابات الخارجية للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي.

حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية.

المطلب الرابع : مشاكل استخدام الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

لقد تم التطرق سابقا إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يصعب في بعض الأحيان تحقيق كافة هذه الخصائص، حيث أن توفير خاصية قد تمنع إمكانية خاصية أخرى بصورة كافية، وفيما يلي أهم المشاكل التي نتجت عن استخدام هذه الخصائص: [1]

1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (الملائمة والموثوقية)

إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها ،أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام

[1] بوفروعة سوفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33،34.

التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.

2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية

كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة

لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر و بالتالي اختبار مستوى الأهمية يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4- قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها(اختبار التكلفة / العائد)

إن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها.

إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه

إن المعلومات يجب أن تقدم بصورة واضحة وسهلة وبسيطة ليتسنى لمستخدميها استيعابها ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمي المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع مؤسسات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمنية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المؤسسات بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق

المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير،وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمؤسسة ذات العلاقة.

خلاصة

من خلال ما سبق نستخلص أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي لنظام المعلومات الإداري حيث يعتبر المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ مختلف قراراتها، ونجد أن نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية يمر بثلاثة مراحل (مدخلات،عملية تشغيل ومخرجات) تكون مترابطة بين بعضها البعض لتحقق الأهداف المرجوة والمرحلة الأخيرة من النظام هي عبارة عن القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة والتي من خلالها يتم إيصال المعلومات للأطراف المستفيدة منها،ولكي يتم إيصالها بالشكل الصحيح يجب أن تتصف هذه المعلومات بخصائص نوعية تجعلها ذات فائدة لمستخدميها.

الفصل الثاني:

مدى مساهمة نوعية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

نظرا للتغيرات المستمرة في البيئة الخارجية للمؤسسة فإن المؤسسة تحرص على أن تكون عملية اتخاذ القرار بعد دراسة شاملة لهذه البيئة من اجل التحكم في مختلف القرارات سواء كانت متعلقة بالإنتاج، التسويق، المالية...الخ.

تعتبر القرارات المالية من أهم و أصعب القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية والتي تؤثر على مركزها التنافسي، وهذا راجع للتحديات الكبير التي تواجه المؤسسة والمتمثلة في إيجاد مصادر التمويل الكافية التي تسمح لها بتغطية احتياجاتها المتزايدة .

ونظرا للتكامل بين هذه القرارات المالية فان المؤسسة تسعى بشكل مستمر أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية ذات جودة حتى تساعد في تعزيز مصداقية النتائج المتوصل إليها عن طريق النسب المالية لاتخاذ قرارات مالية سليمة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى تأثير نوعية المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المالية من خلال المباحث التالية:

- مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات المالية.
- ماهية القرارات المالية.
- مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات المالية

تعتبر عملية اتخاذ القرار الرشيد من المهام الرئيسية التي تسعى إليها الإدارة، وذلك عن طريق المفاضلة بين عدة بدائل متاحة على ضوء الموارد المتاحة والمحدودة لاختيار البديل الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة.

المطلب الأول: عملية اتخاذ القرار

يعتبر القرار هو الرأي النهائي الذي يتوصل إليه متخذ القرار لحل مشكلته نتيجة المفاضلة بين مجموعة من البدائل المقترحة(الحلول المطروحة).

1- مفهوم القرار

لقد تعددت التعاريف المقدمة للقرار ونذكر منها:

- حيث عرفت أنها" عملية تقييم البدائل المتعلقة بهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات يجعله يعتمد اختيارا يوجه إليه قدراته وطاقاته لتحقيق غايته". [1]
- و عرفت أيضا بأنها"اختيار بديل معين من البدائل لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير، هو جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال". [1]

2- مفهوم عملية اتخاذ القرار

لقد تعددت تعاريف عملية اتخاذ القرار هي:

- حيث عرفت أنها" العملية الأساسية في الإدارة وأن عمل المدير الحقيقي هو صنع القرار الذي يميز البديل الأفضل والأمثل من بين البدائل المختلفة والمتاحة وبالتالي اختيار البديل الأمثل الذي يعرض قابلية المدير على الإبداع واعتماد العقلانية كأساس منهجي لاتخاذ القرار". [1]
- و عرفت أيضا بأنها "سلسلة من الخطوات التي تتضمن تحديد تشخيص المشكلة، طرح الحلول، تقييم بدائل الحلول، اختيار البديل الملائم، تنفيذ قرار الاختيار وتقييم نتيجة القرار المتخذ". [1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية اتخاذ القرار:

---

[1] مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، أثر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 49.

[1] علي خلف مجاحجة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 148.

[1] مؤيد عبد الحسين الفضل، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[1] علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة، 2008، ص 17.

"هي عملية تهدف إلى تحديد البديل المناسب من بين البدائل المتاحة بالاعتماد على مجموعة من المعايير لتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة".

كما يمكن التفريق بين القرار وعملية اتخاذ القرار:" فالقرار هو البديل الذي تم اختياره من خلال المفاضلة بين البدائل الممكنة، أما عملية اتخاذ القرار فهي الخطوات العملية المتبعة في سبيل الوصول لاختيار القرار الأفضل".

3- عناصر عملية اتخاذ القرار

تتكون عملية اتخاذ القرار من عناصر أساسية وهي كالتالي:[1]

1- متخذ القرار: قد يكون فرد أو جماعة أو جهة، ويتمتع متخذ القرار عادة بالسلطة التي تخوله ذلك.

2- موضوع القرار: وهو المشكلة التي تتطلب من متخذ القرار البحث عن حل أو اتخاذ قرار ما بشأنها.

3- الأهداف والدافعية: القرار المتخذ هو عبارة عن سلوك أو تصرف معين من أجل تحقيق هدف محدد حيث أن وراء كل عمل أو سلوك دافعا، ووراء كل دافع حاجة معينة يراد إشباعها، وعليه فإن أي قرار يتخذ لا بد من أن يكون له دوافع لتحقيق هدف معين.

4- قاعدة البيانات والمعلومات: لاتخاذ قرار إداري صائب لا بد من جمع بيانات ومعلومات كافية عن طبيعة المشكلة وأبعادها وأسبابها وأطرافها وتأثيراتها، وذلك بغرض تكوين صورة واضحة عنها وقد تكون البيانات أو المعلومات عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل وتعد عملية توفير البيانات والمعلومات بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المناسب المشكلة قيد البحث والمسألة الحيوية لنجاح القرار، حيث تساهم نظم المعلومات الإدارية المحوسبة كثيرا في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

5- التنبؤ: التنبؤ يساعد متخذ القرار في أن يتنبأ بما سيقوم به مستقبلا، لذلك فهو ركن أساسي من أركان عملية اتخاذ القرار، حيث يساعد المدير في إدراك أبعاد المشكلة أو المشكلات التي تواجهه، تمهيدا لاتخاذ قرار بشأنها بغرض حلها ومعالجتها.

6- البدائل: يمثل البديل أو الحل مضمون القرار الذي سوف يتخذ لحل مشكلة ما ومن النادر أن يكون هناك حل واحد للمشكلة وعلى الأغلب أن يكون هناك أكثر من حل للمشكلة وبالتالي

---

[1] ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،ص- ص71-73.

فإن متخذ القرار الجيد هو الذي يختار البديل الأنسب والأفضل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة.

7- **المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار:** ونقصد به الجو العام أو البيئة التي يتم فيه اتخاذ القرار وما يتضمنه هذا المناخ من اعتبارات خاصة عند متخذ القرار، وظروف داخلية وخارجية تضع أمام متخذ القرار معوقات أو قيود عند اتخاذه للقرار.

4- خصائص عملية اتخاذ القرار

تتسم عملية اتخاذ القرار بخصائص معينة وهي:[1]

– أنها عملية ذهنية: فهي نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح.

– أنها عملية إجرائية: فعلى الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات إلا أن هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل تحديد وتعريف المشكل.

– أن تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرارات.

– أن اختيار البدائل لا يتم عشوائيا وإنما يكون وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب بديل.

– أننا لا نختار البديل الأمثل فالمثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع، وربما لا يناسب الظروف التي يتخذ خلالها القرار ولذالك فإن الاختيار يتوجه إلى البديل الأنسب وهو الذي يتناسب مع الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار.

– أن عملية اتخاذ القرار مرتبط بالمستقبل، حيث أن القرار في الوقت الحاضر ولكن تنفيذه وآثاره ستكون في المستقبل، وهذه الخاصية تؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرارات لأنها تعتمد على التنبؤ بالمستقبل فضلا عن التغير وعدم الاستقرار في العوامل المؤثرة فيه.

5- أهمية عملية اتخاذ القرار

لا يمكن أداء أي نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المنظمة وتحديد مستقبلها، حيث تكمن أهمية اتخاذ القرار في ما يلي:[2]

– **عملية مستمرة:** حيث أن مجال عمل المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج، التسويق، التنظيم، الأفراد...الخ.

---

[1] أحمد ماهر، الادارة، المبادئ والأهداف، الدار الجامعية، 2006، ص 283.

[2] المرجع نفسه، ص ص 281، 282.

– **اتخاذ القرار أداة المدير في عمله:** لكل شخص له مهنة له أداة يستخدمها في عمله واتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي والتي يمارس بواسطتها العمل الإداري وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

– **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:** ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل ومثل هذه القرارات لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها.

– **جوهر العملية الإدارية:** تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهر وأساس كل الوظائف الإدارية الأخرى من تخطيط، تنظيم، توجيه، ورقابة لأن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03):عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية

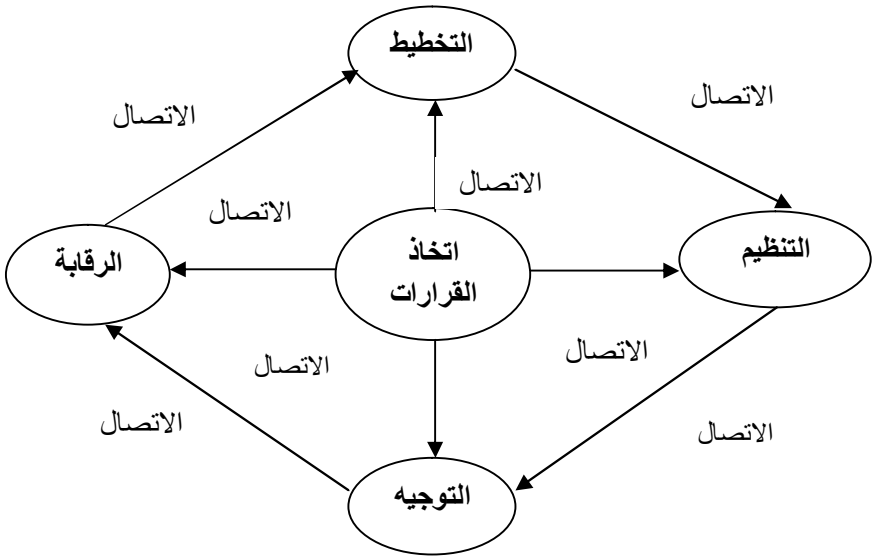

المصدر: ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 68.

– **اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة:** إن الدور الإداري لوظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تتصف عملية اتخاذ القرار بالكثير من التداخل والتعقيد وهذا ما فرض على متخذ القرارات أن يكون عقلانيا في المفاضلة بين البدائل المتاحة وبإتباع الخطوات (المراحل) التالية:

1- تحديد المشكلة؛

2- تحليل المشكلة؛

3- تحديد البدائل؛

4- تقييم البدائل واختيار البديل الأفضل؛

5- تنفيذ القرارات ومتابعته؛

6-تقييم النتائج؛

1- تحديد المشكلة: عملية إدراك المؤسسة بوجود مشكلة ما، معناه موقف غامض في حاجة إلى تفسير انحراف الأداء الفعلي على الأداء المخطط أو المستهدف، تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا إذ يجب على متخذ القرارات أن يكتسب الخبرة والدراية في جمع المعلومات لتحديد المشكلة بدقة وتعمق وترتيبها حسب الأولوية وتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل ما إذا كانت هذه المشاكل تقليدية، حيوية، طارئة.[1]

وتعتبر هذه المرحلة بالنسبة للإدارة المالية هي مرحلة لاكتشاف المشكلة والتي يتم من خلالها الاستقصاء المنظم للمعلومات التي تمكن من تحسين نوعية القرارات المالية.

2- تحليل المشكلة: بعد تحديد المشكلة ومعرفة طبيعتها، لا بد من تجميع البيانات والمعلومات لتصنيفها وتحليلها وذلك لتحديد الأهداف المراد تحقيقها وهي عندما يدرك الشخص أن هناك فرق بين وصفه الحالي والوضع المثالي وهي الفجوة التي يجب أن تسد بواسطة قرار سليم ناجح. [2]

3- تحديد البدائل: في هذه المرحلة يتم تطوير أكبر قدر ممكن من البدائل لحل المشكلة لمتخذ القرار في هذه الخطوة على خبرته الشخصية في المجال كما يمكن إشراك بعض العاملين أو الاستشاريين ممن لديهم الخبرة الكافية والمتميزة، ويتطلب اتخاذ القرار الناجح والفعال بدائل عدة لاختيار البديل من بينها. [3]

و تتطلب عملية تحديد البدائل:

– القدرة على الابتكار لإيجاد الحلول المناسبة.

– الاعتماد على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة و بالتالي بكل الحلول الممكنة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 133.

[2] المرجع نفسه، ص22.

[3] كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 74.

فإذا كان القرار استثماري يمكن الاعتماد على الاستثمار قصير الأجل كالاستثمار في الموجودات المتداولة مثل النقد والذمم المالية المدينة والمخزون السلعي، أو الاعتماد على الاستثمار طويل الأجل والمتمثل في الاستثمار بالموجودات الثابتة وهو أصعب البدائل لارتباطه بنوع من الاستثمار الذي يتصف بكبر المبالغ وطول الفترة الزمنية للمشروع.

أما إذا كان القرار المالي يتعلق بالتمويل فيمكن أن تكون البدائل في التمويل الداخلي أو الاقتراض أو طرح أسهم لتمويل المشروع.

4- تقييم البدائل واختيار البديل الأفضل: تعتمد هذه العملية على مقارنة البدائل المتوفرة بغرض اختيار البديل الذي يحقق النتائج الأكثر فعالية، ويتم هذا الاختيار وفق معايير مساعدة يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

– **المخاطرة:** يتم تقييم على أساس هذا المعيار بالموازنة بين المخاطر والمكاسب المتوقعة لكل بديل.

– **الاقتصاد:** يتعلق هذا المعيار بتكلفة وضع البديل المختار موضع التطبيق ويتم من خلال هذا المعيار اختبار البديل الذي يحقق أكبر النتائج بأقل التكاليف الممكنة.

– **التوقيت:** عندما يتطلب اتخاذ القرار السرعة ليكون فعالا، ويكون من الضروري الاقتصاد في الوقت، أما إذا كان الهدف الأسمى لاتخاذ القرارات يتطلب الدقة وبذل الجهد أكثر من السرعة فإن عامل التوقيت يصبح ثانويا عند اختبار البديل الأفضل.

– **الموارد:** إن خيارات متخذ القرار تتوقف أيضا على ما يتوافر لديه من موارد مالية وبشرية وغيرها.

5- تنفيذ القرار ومتابعته: بعد مرحلة اختيار أفضل بديل مناسب لحل المشكلة يجب وضع البديل قيد التنفيذ أي تحويله إلى عمل فعال من خلال تحضير إستراتيجية وبرنامج للتنفيذ من قبل أفراد المؤسسة.

6- تقييم النتائج: إن الخطوة الأخيرة هي تقييم القرار الذي تم اختياره فالأخطاء الجسيمة التي يقع فيها الكثير من المديرين هو تنفيذ أحد البدائل ولذلك هناك ثلاث خطوات لعملية التقييم وهي:

– تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار مع وضع تقرير زمني للفترة التي يستغرقها.

– تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه.

---

[1] علي الشرقاوي، العملية الإدارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص ص141، 142.

– تقييم نتائج القرار أول بأول على ضوء النتائج المحددة سابقا.

المطلب الثالث: أنواع القرارات

توجد العديد من القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة، ويمكن تصنيفها بناء على مجموعة من المعايير كما يلي:

1- تصنيف القرارات حسب حالات الطبيعة

حالات الطبيعة هي الأحداث المتوقع حدوثها وتخرج عن سيطرة متخذي القرارات وتصنف القرارات حسب هذا النوع إلى:[1]

1-1- قرارات تحت ظروف عدم التأكد(UNCERTAINY): في هذه الحالة نكون غير قادرين على تحديد وجمع المعلومات لإيجاد الحلول المناسبة أو حتى لافتراض الاحتمالات حتى نستطيع أن نتخذ القرار المناسب.

1-2- قرارات تحت ظروف التأكد(CERTAINTY): وهذه هي الحالة التي نكون قادرين فيها على تحديد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة لاختيار الحلول المناسبة.

1-3- قرارات تحت ظروف المخاطر(RISKS): هي الحالة التي نستطيع فيها تحديد المشكلة والبدائل واختيار البدائل المناسبة في ظل معلومات ليس مؤكدة تماما ولكن هي مناسبة لاتخاذ قرار وهي نوع من المخاطرة.

2- تصنيف القرارات حسب المستوى الإداري: وتنقسم إلى:[2]

2-1- القرارات الإستراتيجية: وهي تمثل القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف الإستراتيجية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل، والرقابة على الأداء العام للمؤسسة ويحتاج هذا النوع من القرارات إلى معلومات تتعلق بالظروف المستقبلية التي تحيط بالمنظمة و يمكن التأكد منها.

2-2- القرارات التكتيكية: ويهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة[*] وفعالية[**] استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء الوحدات التنظيمية، يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على فترات مالية متباعدة نسبيا.

---

[1] علي حسين، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة، 2008، ص20.

[2] ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر،عمان، 2007، ص21.

[*] **الكفاءة**: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف و بأكثر منفعة من استخدامها.

[**] **الفعالية**: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

2-3- قرارات تشغيلية: يتم اتخاذ هذه القرارات ضمن القرارات المرتبطة بتسيير العمليات اليومية في المؤسسة، ويمتاز هذا النوع من القرارات بأن المعلومات اللازمة لاتخاذ هذه المعلومات محددة ومتاحة ضمن المنظمة نفسها، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): القرارات حسب المستوى الإداري

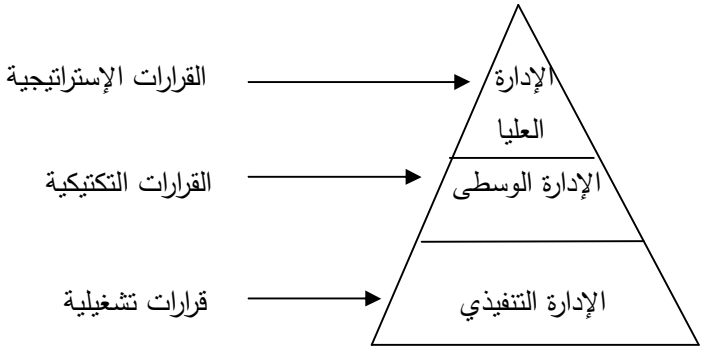

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية.

3- تصنيف القرارات حسب إمكانية برمجتها: وتنقسم إلى:[1]

1-3- القرارات المبرمجة: هي تلك القرارات المتكررة والروتينية لدرجة أنه تم وضع إجراءات محددة ومسبقة لاتخاذها معبرا عنها في شكل مخطط أو برنامج في الحاسوب.

2-3- القرارات غير المبرمجة (المفاجئة): وهي تلك القرارات غير الروتينية وبالتالي لا وجود لإجراءات محددة مسبقا لحلها، إضافة إلى تعقيدها وتجددها مما يتطلب حلولا مؤقتة وبالتالي فإن اتخاذها يستلزم وقتا طويلا وجهدا كبيرا.

4- تصنيف القرارات حسب الإدارة المصدرة: وتنقسم إلى:[2]

1-4- إدارة الإنتاج: تتخذ القرارات الإنتاجية التي تتعلق بجودة الإنتاج وحجمه والقرارات الرقابية على الجودة...الخ.

2-4- إدارة الأفراد (موارد بشرية): تتخذ القرارات المتعلقة بشؤون الأفراد، التدريب...الخ.

3-4- الإدارة المالية: تتخذ القرارات المالية المتعلقة بتوفير الأموال وأوجه إنفاقها على المشروعات وتحديد مصادر التمويل.

---

[1] محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2006- 2007، ص 89.

[2] علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 21،20.

4-4- إدارة التسويق (البيع): تتخذ القرارات التسويقية المتعلقة بتحديد السوق، أساليب الترويج للسلعة...الخ.

5- تصنيف القرارات حسب الممارسات في اتخاذ القرارات: وتنقسم إلى:

5-1- القرارات الفردية: يقوم المدير بمفرده باتخاذ القرارات دون مشاركة أحد من المسئولين في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، ويكون لهذه القرارات الفردية أسباب منها انخفاض كفاءة المسئولين أو عدم وجود آراء متبادلة بين الرئيس والمسئولين، أو عدم وجود وقت كافي للمناقشة الجماعية.[1]

5-2- القرارات الجماعية: تتخذ القرارات الجماعية بالأغلبية بواسطة الجماعات ويعتمد المديرون في بعض الأحيان على رأي الآخرين من خلال عقد اللجان والاجتماعات إلا أن في بعض الأحيان قد تكون هذه القرارات مناسبة الاستخدام في السلم الإداري والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات غير المبرمجة تتسم بالتعقيد وتحتاج إلى العديد من الآراء البديلة والتقييم من الخبراء ذوي الرأي وهي من أهم الطرق المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية. [2]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية إذا تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة (قرارات غير رشيدة)، ومن بين العوامل نذكر ما يلي:

1- العوامل الإنسانية: وتتمثل في: [3]

- مدى قبول واقتناع الأفراد بالقرار الذي يتم اتخاذه أو الحل / الحلول المقترحة.
- العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنظمة ومدى تمشي القرارات والحلول معها.
- التسرع في اقتراح وتبني الحلول والمشكلات دون دراسة متأنية أو تقسيم جيد لهذه الحلول.
- الاعتماد بدرجة كبيرة على الخبرة السابقة.
- التحيز والعواطف.
- الخلط بين المشكلة ذاتها ومظاهر هذه المشكلة.
- عدم اهتمام متخذ القرار باحتمالات المقاومة للتعبير عن جانب العاملين.

---

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 207.

[2] ناصر محمد العذيلي، إدارة السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 440.

[3] عبد السلام أو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2002، ص 140.

2- العوامل التنظيمية: وتتمثل في نمط التنظيم وفلسفة وتعدد مستويات الإدارية وفي قيم المدير والعاملين ومصالحهم ومدى توافقها أو تعارضها كذالك يؤثر حجم وحدات العمل وتوزيعها الجغرافي الضغوط الخارجية والداخلية التي يتعرض لها المدير والعاملون، طبيعة الاتصالات الإدارية التي يحصل المدير من خلالها على المعلومات والبيانات المطلوبة لاتخاذ القرار. [1]

3- العوامل الداخلية: وهي العوامل التي تأثر على القرار بشكل مباشر وهي:[2]

- حجم المنظمة.
- القوانين واللوائح في هذه المنظمة.
- العلاقة ما بين مدراء الأقسام والأدوات.
- ضغوط الرؤساء ونقص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

4- العوامل الخارجية: وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة والتي لا تخضع لسيطرة المنظمة بل إن إدارة المنظمة تخضع لضغوطها، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:[3]

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية والتكنولوجية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل: المنافسين، الموردين والمستهلكين.
- العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات التشريعات، القوانين، الرأي العام السياسات العامة للدولة.
- دور المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

5- عوامل أخرى: هناك عوامل أخرى تدخل ضمن العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار ومنها:[4]

5-1- تأثير عنصر الزمن (TIME INFLUENCE): يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب، وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البث في القرار مما يقلل من البدائل المتاحة أمامه ، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] محمود محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] علي حسين، نظرية القرارات الإدارية ، دار زهران للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة، 2008، ص 26.

[3] كاسر نصر منصور، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[4] المرجع نفسه، ص ص 38، 39.

الشكل رقم (05): تأثير عنصر الزمن

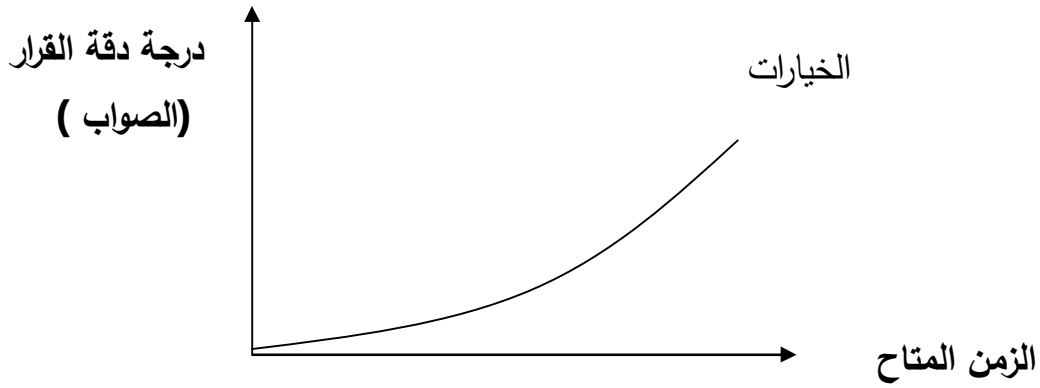

المصدر: كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، جامعة عمان الأهلية، 2006، ص38.

2-5- تأثير أهمية القرار(DECISION SIGMIFICONCE INFLUENCE): كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

– عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

– كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفع.

– الوقت اللازم لاتخاذه فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة والمؤثرة على القرار.

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية

تشكل الإدارة المالية احد أهم الإدارات داخل المؤسسة بحيث تعمل دائما على الحصول على الأموال وتوظيفها بشكل صحيح من اجل الوصول إلى هدفها المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة وفي إطارها تتخذ المؤسسة عدة قرارات تعمل على تحقيق هذا الهدف وتعد هذه القرارات من أهم وظائف الإدارة المالية وهي: قرار الاستثمار، قرار التمويل و قرار توزيع الأرباح.

المطلب الأول: قرار الاستثمار

قبل التطرق إلى تعريف القرار الاستثماري لابد من تعريف الاستثمار نظرا لأهميته والدور الذي يلعبه في نمو المؤسسات الاقتصادية و استمرارها.

1- مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم القرارات المالية في المؤسسة،حيث قدمت له عدت تعاريف نذكر منها:

- حيث عرف بأنه" اكتساب الموجودات المادية و المالية المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية أو مادية أو معنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع". [1]
- وعرف أيضا " عبارة عن تخصيص الأموال لشراء سلع إنتاجية بغية إنتاج سلع وخدمات، وهذا يفسر من الناحية المالية بالتخلي عن إيرادات مالية سائلة أملا في الحصول على إيرادات أخرى في فترات متعاقبة".[2]

مما سبق يمكن إعطاء تعريف للاستثمار على أنه" التضحية بأموال في الفترة الحالية وذلك من أجل الحصول على أموال مستقبلا أو في فترة مستقبلية".

2- أهداف الاستثمار

يهدف أي مشروع استثماري إلى زيادة العوائد، ويمكن تحقيق الهدف إذا تم تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:[3]

1- تخفيض تكلفة السلع المنتجة.

2- زيادة القدرة الإنتاجية للاستثمارات التي تم تنفيذها مسبقا.

---

[1] http// :www.startimes.com. V.. 23/02/2015 11:46 h

[2] تانيا قادر عبد الرحمان، يالجين فاتح سليمان، تقييم المشاريع الاستثمارية وأثرها في اتخاذ القرارات، جامعة كركوك، تحت موقع: http:// www.iasj- net. V..24/02/2015 10:43 h

[3] المرجع نفسه.

3- زيادة حجم المبيعات في الوحدة الاقتصادية.

3- القرار الاستثماري

يتعلق قرار الاستثمار أساسا في اختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التشكيل، وتعتبر هذه القرارات من أهم وأصعب واعقد قرارات الإدارة المالية بسبب طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها.

قدمت عدة تعاريف لقرار الاستثمار نذكر منها:

- عرف بأنه"القرار الذي يبين التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول بطريقة يتم فيها التوازن بين الاستثمار المناسب لكل بند منها دون زيادة أو نقص مما يمكن المؤسسة من تحقيق عائد ممكن مع عدم التضحية بالسيولة". [1]
- كما عرف بأنه "ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال التي تخاطر بها المؤسسة إذا هي ما قبلت اقتراحا استثماريا". [2]

4- خصائص المشروع الاستثماري

يتوفر أي مشروع استثماري على خصائص وهي: [3]

1- رأس المال المستثمر(تكاليف الاستثمار): هو مجموع النفقات التي يجب أن تتحملها المؤسسة لتنفيذ المشروع الاستثماري.

2- مدة المشروع(مدة الحياة الاقتصادية): من اجل التقييم الجيد للأرباح المنتظرة من المشروع من الضروري تحديد مدة الاستثمار و التي تقدر عادة بمدة الاهتلاك.

3- المردودية المحققة من الاستثمار(تدفقات الخزينة الصافية الناتجة عن المشروع): تتمثل في العوائد النقدية الناتجة عن الفرق بين التحصيلات المستلمة والنفقات المسددة، حيث يعرف التدفق النقدي (CASH FLOW)على أنه المدخلات النقدية السائلة للمشروع والذي يحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية= التحصيلات النقدية – النفقات النقدية

---

(1) عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص33.

(2) عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها، أكاديمية الشرق للعلوم التطبيقية، تحت موقع:

http://www. Sharqacademy.com V.. 20/02/2015 09:40 h

(3) إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 313،314.

5- أنواع القرارات الاستثمارية

تقسم الاستثمارات إلى استثمارات حقيقية، واستثمارات مالية.

1- الاستثمارات الحقيقية: تقسم قرارات الاستثمار الحقيقية في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأجل وقرارات طويلة الأجل كما يلي: [1]

1-1- قرارات استثمارية قصيرة الأجل: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمار فالموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة الذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك، فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

2-1- قرارات الاستثمار طويلة الأجل: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف عن هذا النوع من القرارات انه يعتبر من اخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمارات يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل.

2- الاستثمارات المالية: وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم،أو سند،أو شهادة إيداع...الخ.

والأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكه ولحامله المطالبة بأصل حقيقي، و يكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. [2]

6-المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ، وتتمثل فيما يلي: [3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص57، 58.

[2] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2006، ص 78.

[3] سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي تحت موقع:

http://www. Iefpedia.com V.. 18/02/2015 12:08 h

1- مبدأ الاختيار: يتمتع المستثمر بالراشدة ومنه فانه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه ومدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة، بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

2- مبدأ المقارنة: إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطر حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لا بد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانية الاستثمارية التي يتميز بها.

3- مبدأ الملائمة: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف قرار بها.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها.

4- مبدأ التنويع: تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطر والعوائد التي تدرها، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول وذلك من أجل الحد من المخاطر وزيادة العوائد.

7- معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

هناك أربع طرق رئيسية لتقييم المشروعات الرأسمالية تمهيدا لاتخاذ القرار من حيث قبولها أو رفضها وهي:

1- مبدأ استرداد قيمة الاستثمار (DR): [1]

نقصد بفترة الاسترداد الفترة اللازمة لكي تتعادل صافي التدفقات النقدية مع التكاليف الاستثمارية المبدئية للمشروع، أو هي المدة الزمنية اللازمة ليتمكن المشروع من استرجاع تكاليفه الاستثمارية، ووفقا لهذا المعيار فإن المشروع الذي يقوم باسترداد أمواله أو تكاليفه الاستثمارية في أقل مدة زمنية ممكنة يكون هو الأحسن والمرغوب فيه.

وعليه يمكن تلخيص معيار فترة الاسترداد فيما يلي:

[1] http//:cte.univ-setif.dz V..18/05/2015 11:17 h

1-1- حالة التدفقات النقدية المتساوية:في هذه الحالة يتم حساب فترة الاسترداد بالعلاقة التالية:

$$DR = \frac{Io}{CF\,n} * 360$$

حيث أن:

Io: الأموال المستثمرة في المشروع.

CF n: التدفقات النقدية السنوية الداخلة.

– إذا كانت فترة الاسترداد أقل من المدة التي أرادتها المؤسسة، فإن المشروع يكون مقبولا.

– إذا كانت فترة الاسترداد أكبر من المدة التي أرادتها المؤسسة، فإن المشروع مرفوضا.

– إذا كانت فترة الاسترداد تساوي المدة التي أرادتها المؤسسة، فإن المشروع يكون مقبولا.

2-1- حالة تدفقات نقدية غير متساوية:

إذا كان المشروع يعطي تدفقات نقدية غير متساوية ففي هذه الحالة تأخذ التدفقات النقدية غير متساوية بعين الاعتبار لأنه يتم تراكمها ابتدءا من السنة الأولى وحتى نهاية عمر المشروع.[1]

إذا كانت مدة الاسترداد المحسوبة اقل من المدة التي أرادتها الشركة فإننا نقبل المشروع، وأما إذا كانت مدة الاسترداد المحسوبة أكثر من المدة التي أرادتها الشركة فإننا نرفضه.

ونجد من مزايا هذا المبدأ قدرته على توفير معلومات حول المدة التي سيتم تخصيص الأموال خلالها للمشروع، فكلما كانت المدة اقصر زادت سيولة المشروع، كما أنها غالبا ما تستخدم كمؤشر لمستوى خطورته، وعلاوة على ذلك تتميز بسهولة فهمها وحسابها.[2]

إلا أن هذه الطريقة لا تصلح في معظم الأحيان كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين المشاريع المقترحة لأنها تتجاهل التوقيت الزمني للتدفقات النقدية وتعطي الأفضلية للمشاريع الصغيرة قصيرة الأجل التي تدير العوائد أكثر سرعة.

2- صافي القيمة الحالية (VAN):[3]

تعتبر هذه الطريقة واحدة من الطرق التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشروعات الاستثمارية المقترحة، وهي طريقة تعتمد أساسا على خصم التدفقات النقدية والتي تأخذ في الحسبان مفاهيم

---

[1] عبد الستار مصطفى الصباح، سعود حايد العامري، الإدارة المالية اطر نظرية وحالات علمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2003، ص209.

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[3] http//:cte.univ-setif.dz V.. 18/03/2015 h 12:01

القيمة الزمنية للأموال وتعمل على تحسين فعالية عمليات تقييم المشاريع.

ويمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{VAN} = \frac{CF1}{(1+i)^1} + \frac{CF2}{(1+i)^2} + \cdots . \frac{CFn}{(1+i)^n} - Io$$
$$= \sum^{n} \frac{CFn}{(1+i)^t} - Io$$

حيث أن:

$CF1$ و $CF2$: تمثل صافي التدفقات النقدية المتوقعة في كل فترة.

i: معدل الخصم المناسب(كلفة رأس مال المشروع).

n: عدد السنين المتوقعة كعمر إنتاجي للمشروع.

Io :مبلغ الاستثمار الاصلي للمشروع (تدفقات نقدية داخلة).

ومنه فإذا كان صافي القيمة الحالية موجب (+) فإننا نقبل المشروع، أما إذا كان سالب (-) فإننا نرفضه.

3- معدل العائد الداخلي (TRI) :

يعرف معدل العائد الداخلي بأنه سعر الفائدة الذي تتساوي عنده القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة (المقبوضات) في المستقبل لاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي.[1]

ويمكن إيجاد معدل العائد الداخلي باستخدام المعادلة التالية:

حيث **VAN** =0

$$\mathbf{TRI} = \frac{CF1}{(1+t)^1} + \frac{CF2}{(1+t)^2} + \cdots . \frac{CFn}{(1+t)^n} - Io$$

$$Io = \frac{CF1}{(1+t)^1} + \frac{CF2}{(1+t)^2} + \cdots . \frac{CFn}{(1+t)^n}$$

$$Io = \sum_{i=1}^{n} \frac{CFn}{(1+t)^i}$$

فإذا تساوت القيمتان يكون المعدل الذي استعملناه هو المطلوب.

أما إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات إلى الداخل اكبر من القيمة الحالية للتدفقات إلى الخارج يكون المعدل إذا استعملناه صغيرا فنجرب معدل اكبر منه، أما إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية 2008، ص178.

الداخلة اصغر من القيمة الحالية للتدفقات الخارجة يكون المعدل الذي استعملناه كبير نجرب معدل اصغر منه.[1]

4- مؤشر الربحية(IP):

يقصد بمؤشر الربحية معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لكلفة المشروع مع القيمة الحالية لتدفقاته النقدية الداخلية.كما يمكن تعريف مؤشر الربحية بأنه" المعدل الناتج عن قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة (مقسوم على أساس معدل العائد المطلوب) على التدفقات النقدية الأولية الخارجة للمشروع"، ويمكن تمثيل ما سبق بالمعادلة التالية:[2]

$$\mathbf{IP} = \sum_{t=1}^{n} \frac{CFt}{\text{Io}}$$

حيث أن:

Io: مبلغ الاستثمار الأصلي.

CFt: القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة

ومنه يمكن إعطاء حالات مؤشر الربحية كالتالي:[3]

– يكون المشروع مقبولا إذا كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد **IP**>1 .

– يرفض المشروع إذا كان مؤشر الربحية أقل من أو يساوي الواحد **IP**≤ 1 .

– إذا تعددت الخيارات الاستثمارية نختار المشروع ذو مؤشر ربحية أكبر.

8-العوامل الرئيسية التي تؤثر في تقييم المشروع الاستثماري.

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في تقييم المشروع الاستثماري واتخاذ القرار حوله ومن هذه العوامل:[4]

1- الربحية:يعد الربح من أهم الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الاقتصادية من وراء استثمارها فالقرارات الاستثمارية تبنى بشكل أساسي على مؤشرات الربحية، إذ تساعد هذه المؤشرات متخذة

---

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[2] المرجع نفسه، ص210.

[3] الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص322.

[4] تانيا قادر عبد الرحمن، يالجين فاتح سليمان، تقييم المشاريع الاستثمارية وأثرها في اتخاذ القرارات، جامعة كركوك، تحت موقع:
http://www.iasj- net V.. 14/03/2015 14:44 h

القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة وعلى أساس هذه النتيجة تقوم باتخاذ قرارها الاستثماري.

2- **التضخم:** يعد التضخم(*) احد المشاكل التي يواجه الاقتصاد، حيث أن الأسعار لا تتغير بنسبة واحدة فبعضها تتغير بنسبة أعلى من الأسعار الأخرى وهذه هي المشكلة الأساسية التي تواجه تقييم المشاريع الاستثمارية، إذ يجب أن يعكس تقييم المشاريع الاستثمارية توقعات التغير بالأسعار في المستقبل.

3- **السوق:** يتناول السوق دراسة كل من الطلب الكلي(المحلي والأجنبي) على منتجات الوحدة الاقتصادية مع تقدير حجم الإنتاج المتوقع، وطاقته الإنتاجية التصميمية ودراسة وتحليل هيكل الأسعار للمنتج المحلي المماثل والمستورد، ومن ثم تسعير المنتج الجديد في ضوء الأسعار وتكلفة الإنتاج المتوقعة، وكذلك المنافسة المحلية مع تحديد قنوات البيع والتوزيع، كل هذه النقاط يتم أخدها في الحسبان عند تقييم المشروع الاستثماري.

4- **التمويل:**ويتمثل في الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحجم هذه الأموال ومصادرها، والإدارة هدفها تحديد تشكيلة تمويل هذه الاستثمارات من قروض أو أموال ذاتية أو طرح الأسهم والسندات، وعليه فان أي وحدة اقتصادية تكون بصدد تحديد مصادر التمويل أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من النقاط منها: هيكل التمويل، المرونة ،التكلفة والزمن، إذ تشكل هذه النقاط الأبعاد المهمة للقرار المالي.

5- **الوقت:** يعد عامل الوقت من العوامل المهمة التي تؤثر في القرار الاستثماري وتقييم البدائل وكما رأينا سابقا فالاستثمارات تنقسم إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل فالقرارات الطويلة الأجل تحتاج إلى أموال ضخمة ويكون فيها عنصر المخاطرة اكبر وتحتاج إلى وقت طويل لتحقيق العائد، أما القرار قصير الأجل فيحتاج إلى أموال قليلة ويكون فيها عنصر المخاطرة اقل من القرار الاستثماري طويل الأجل، وتعود بعائدها بعد مضي مدة قصيرة.

6- **التكاليف:**يمكن تقسيم تكاليف المشروع إلى قسمين ،القسم الأول وهي كلفة المشروع الثابتة أو الاستثمارية وتتمثل في الآلات، المعدات، وسائل الإنتاج، الأراضي و المباني، أما القسم الثاني هو تكاليف المشروع الجارية أو التشغيلية وتشمل التكاليف المباشرة (تكلفة المواد الخام

(*)**التضخم** هو" انخفاض قيمة النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار، مع الزيادة في عرض النقود، مما يعني أن الدينار الذي يدفع اليوم من الاستثمار"لا يعود غدا بنفس القيمة التي هي عليه الآن".

وأجور العمال) والتكاليف الإنتاجية غير المباشرة(المواد المساعدة، المياه، الطاقة، صيانة الآلات والمعدات).

7- **المخاطرة:** لا يقتصر اهتمام المستثمر بالعائد فقط وإنما يمتد اهتمامه أيضا بدراسة مدى المخاطرة التي يتعرض لها، والمخاطرة هي احتمالات الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وهذه الاحتمالات يمكن تقسيمها عن طريق دراسة مدى التغير في الدخول المتوقعة فزيادة التغير في الدخول المتوقعة يعني أن هناك درجة كبيرة من المخاطرة الأخرى هي الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد فكلما كانت التقلبات السياسية في البلد كثيرة كلما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار وبالتالي زيادة عنصر المخاطرة في القرارات الاستثمارية.

المطلب الثالث: قرار التمويل

نظر للارتباط الكبير بين مختلف القرارات المالية يعتبر قرار التمويل القرار الثاني الذي تلجأ إليه المؤسسات الاقتصادية لتغطية قرارها الاستثماري عن طريق مصادرها الداخلية أو عن طريق مصادرها الخارجية.

1- تعريف قرار التمويل

يعتبر التمويل من القرارات المالية المهمة في الإدارة المالية حيث يتوجه اهتمام المدير المالي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية إلى المزيج الأمثل للتمويل(أي تكوين هيكل رأس مال).[1]

باعتبار أن قرار التمويل مرتبط ارتباطا وثيقا بقرار الاستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله.

لذلك يجب على المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي التأكد من الأموال المطلوبة ممكن: [2]

- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة.
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.
- استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

2- مصادر التمويل: تختلف الطرق التي تتبعها المؤسسة في تمويل مشاريعها حسب حجم المنشأة شكلها القانوني، نوع النشاط، وعموما تعتمد المؤسسة في التمويل على مصدرين هما:[3]

---

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2008 ص22.

1- مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي).

2- مصادر التمويل الخارجية.

1- مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي)

إن التمويل الذاتي أهم مصدر من مصادر التمويل في المؤسسة لما له من خصائص ومميزات، تساعد في تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون.

1-1- تعريف التمويل الذاتي: للتمويل الذاتي عدة تعاريف نذكر منها:

- حيث عرفت بأنه "هو تلك الموارد المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية". [1]
- كما عرف بأنه "إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة".[2]

وبصفة عامة يعتبر التمويل الذاتي جزء من قدرة التمويل الذاتي[*] الذي يبقى تحت تصرف المؤسسة بعد إجراء توزيعات الأرباح على المساهمين وذلك من اجل إعادة استثماره.

ويحسب التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة خلال السنة

1-2- مكونات التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي أساسا من:

- **الأرباح المحتجزة:** وهي عبارة عن ذلك الجزء الفائض من الربح القابل للتوزيع والذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة.[3]
- **المؤونات:** وهي مخصصات (اعتمادات مالية) تحتفظ بها المؤسسة لمواجهة تدهور الأصول سواء كانت مؤونات تدني الأصول الثابتة أو مؤونات الأخطار والتكاليف.[4]

من التعريف السابق للمؤونات نجد أن هناك نوعين من المؤونات هما:

---

[1] إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره ،ص 240.

[2] محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين شمس للنشر، مصر، 1995، ص 96.

[*] قدرة التمويل الذاتي تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها، فهي تعبر عن تدفق محتمل للخزينة وليس حقيقي، وتصبح قدرة التمويل الذاتي حقيقة عندما يتم تحصيل كل الإيرادات و تسديد كل المصاريف.

[3] سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية 1986، ص 180.

[4] إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

1- مؤونة تدني الأصول (المخزونات- الزبائن- السندات).

2- مؤونة الخسائر والأعباء (مؤونة الأخطار، مؤونات المنازعات أمام المحاكم، مؤونات الغرامات، مؤونات صرف العملات...).

- **الاهتلاكات:** يطلق عليها أيضا بالتمويل الذاتي للبقاء، لأنها تضمن بقاء واستمرار نشاط المؤسسة بواسطة مخصصات الاهتلاك التي تغطي التآكل المادي والمعنوي للاستثمارات وبالتالي ضمان الموارد الضرورية للاستثمارات في النشاط الأساسي.

يشير الاهتلاك إلى قيمة ما تتحمله المدة المحاسبية (الدورة المالية) من النفقات الناجمة عن حيازة الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة أو النفقات الرأسمالية) بهدف عدالة قياس الدخل (الربح) الدوري والمحافظة على رأس المال سليماً.[1]

و يمكن تعريف الاهتلاك بأنه طريقة لتوزيع التكاليف حيث توزع تكلفة الاستثمار القابل للاهتلاك على دورات مدة حياته.[2]

2- مصادر التمويل الخارجية

يعتبر التمويل الخارجي النوع الثاني من المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة في حالة استحالة تغطية الاحتياجات المالية من المصادر الداخلية كالتمويل الذاتي، وقد تعددت التصنيفات التي تصنف على أساسها مصادر التمويل الخارجي.

وعلى العموم يمكن تقسيمها حسب عنصر الزمن (مدة استحقاقها) إلى: [3]

2-1- التمويل قصير الأجل: ويقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بإرجاعها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة، و تتمثل هذه المصادر عادة في الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

2-1-1- الائتمان التجاري: يحتل الائتمان التجاري المرتبة الأولى من حيث الأهمية في المزيج التمويلي قصير الأجل وتزداد أهمية هذا النوع من التمويل خاصة في الشركات الصغيرة والحديثة التكوين نظرًا لصعوبة حصولها على قروض أو تسهيلات مصرفية، وينشأ هذا المصدر التمويلي عن سياسة الشراء بالآجل التي تمكن المشتري من الحصول على البضائع من البائع مباشرة مقابل وعد بسداد قيمتها في وقت لاحق في المستقبل، ويتخذ هذا

---

(1) http://www.arab-ency.com

(2) http:www.najah.ed/sites/default/part 3 financie pdf V.. 25/02/2015 15:30 h

(3) منير إبراهيم هندي،الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر" ،الطبعة الرابعة،المكتب العربي الحديث للنشر و التوزيع ، الإسكندرية 2006،ص531.

المصدر التمويلي شكلين رئيسيين إما على شكل حساب جاري دائن(ذمم دائنة) أو على شكل وعد مكتوب بكمبيالة أو سند أذني (أوراق دفع).[1]

2-1-2- الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثاني بعد الائتمان التجاري و ذلك من حيث درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر للتمويل قصير الأجل،ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة في الاستفادة من الخصم ،كما يعتبر مصدر لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل.[2]

2-2- التمويل متوسط الأجل:وتتمثل عادة في القروض المصرفية متوسطة الأجل حيث أن للبنوك والمصارف دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية متوسطة الأجل و التي تستحق أكثر من سنة إلى غاية خمس سنوات أو أكثر أحيانا و[3] يتم سدادها في الغالب على أقساط دورية متساوية قد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب الاتفاق، ويكون التسديد لهذه القروض بحسب جداول خاصة تعدها البنوك لهذا الغرض، وتعد هذه الجداول بالاعتماد على قيمة القرض، مدة استحقاق القرض، معدل الفائدة وعدد الدفعات، وذلك بالاعتماد على مفهوم القيمة الحالية للنقود.[4]

2-3- التمويل طويل الأجل: تتمثل مصادر التمويل طويل الأجل في:

2-3-1- الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية صكوك متساوية القيمة تشكل جزء من رأس مال الشركة وهي بذلك تعد بمثابة سند ملكية في الشركات المساهمة و التوصية بالأسهم وتعتبر الأسهم من مصادر التمويل طويلة الأجل، فهي ليس لها تاريخ استحقاق محدد طالما كانت الشركة المصدرة لها قائمة و مستمرة.[5]

2-3-2- الأسهم الممتازة: يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية و السندات من حيث أنها تأتي في مرتبة سابقة للأسهم العادية و إذا كانت تلي السندات عند الحصول على العائد الدوري و استيفاء حقوق حملتها

---

(1) http://www.najah.edu/sites/default/files/Part3_Finance.pdf 2015/02/25 h15:30

(2) منير إبراهيم هندي،مرجع سبق ذكره ، ص533.

(3) نور الدين خبابه، الإدارة المالية، الطبعة الأولى ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1997،ص480.

(4) http://www.najah.edu/sites/default/files/Part3_Finance.pdf h 15:30 25\02\2015

(5) عاطف وليم اندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية،2007، ص245.

عند تصفية الشركة، ويمكن للأسهم الممتازة كالسندات أن تصدر بشروط تكفل استدعائها أو تحويلها إلى أسهم عادية بشروط معينة،ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية من حيث أنها تعتبر أيضا سند ملكية له قيمة اسمية و قيمة سوقية و يرتبط أجلها بوجود و استمرار الشركة.[1]

2-3-3- السندات: يمثل السند مستند مديونية طويل الأجل تصدرها المؤسسات و يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسندات في تاريخ الاستحقاق،كما يعطيه أيضا الحق في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية، وللسند قيمة سوقية قد تزيد أو تقل أو تساوي القيمة الاسمية،وهذا يعني أن هناك فرصة لأن يحقق حامل السند أرباح رأسمالية كما قد يتحمل خسائر رأسمالية.[2]

2-3-4- القروض طويلة الأجل: يعد هذا النوع من التمويل المقترض بمثابة عقد بين المؤسسات المالية و الشركة طالبة القرض، فهذا النوع من التمويل لا تقل مدته عن خمس سنوات وقد تصل إلى 20 سنة، ويتم تحديد بنود وشروط العقد على أساس التفاوض بين الطرفين وتشمل بنود العقد قيمة القرض، مدة القرض،ميعاد استحقاق القرض، معدل الفوائد وكيفية تسديد الفوائد. [3]

2-4- الاستئجار:هو عقد يتفق بموجبه طرفان هما المؤجر والمستأجر بأن يقوم الأول بتقديم أصل معين للطرف الثاني للانتفاع به (استخدامه) لمدة معينة على أن يقوم الطرف الثاني بدفع مبالغ محددة بتواريخ محددة للطرف الأول.[4]

3-أسس اختيار وسائل التمويل:

قبل اعتماد أي معيار من المعايير المستخدمة في المفاضلة بين وسائل التمويل لابد أن نقوم بتحديد الأموال اللازمة، فقد تكون الاحتياجات التمويلية موسمية مؤقتة، كما قد تكون هذه الاحتياجات كبيرة ولمدة طويلة، وحتى يتم المفاضلة بين مصادر التمويل يتم الاعتماد على العديد من المؤشرات من بينها:

---

[1] المرجع نفسه، ص246.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 549،550.

[3] نور الدين خبابه ، مرجع سبق ذكره، ص 501.

[4] عبد الحكيم كراجة ولآخرون ،الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، 2006، ص 100.

1- الملائمة: تبين الملائمة طبيعة المصدر ووظيفة الاستخدام والقاعدة المعمول بها هي أن التمويل طويل الأجل يستخدم لتمويل الموجودات الثابتة لأنها طويلة ومصادر التمويل قصيرة الأجل ملائمة للاستخدامات قصيرة الأجل.

2- الدخل: يمكن للمؤسسة الاستعانة بالأموال المقترضة لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل فهو ما يعرف بالمتاجرة بالملكية.[1]

3- الربحية:كلما كانت معدلات العائد مرتفعة كان استخدام الديون أقل للاعتماد على الأرباح المحتجزة.

4- المرونة المالية: قدرة المؤسسة على تعديل الخطة التمويلية وفقا للتغير الذي قد يحصل في احتياجات الأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة ومصادر التمويل وبالتالي فإن الديون توفر المرونة أكثر حيث أنه متوفر بآجال مختلفة ومعايير تتناسب مع حاجة المؤسسة.

5-المخاطرة: حيث أن الاعتماد على الديون يرفع من درجة المخاطرة المالية على نشاط المؤسسة.

6- التوقيت: بمعنى استخدام المزيج المناسب في الوقت المناسب مما يجعل المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة من خلال متابعة الظروف المالية وأثرها على تكلفة الأموال.

7- هيكل الأصول: تعتبر الأصول الجهة المقابلة للهيكل المالي، بحيث كلما كان هيكل الأصول الثابتة كبيرا كلما كانت القدرة في الحصول على القروض أعلى، أي مدى ملائمة مصادر التمويل مع طبيعة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق هذه المصادر.

8- حجم المؤسسة: إن اختلاف حجم المؤسسات سيغير من مقدرة البعض منها من الاقتراض من عدمه، فالمؤسسات ذات الأحجام الكبيرة التي عادة ما يتسم نشاطها بقدر من التنوع تتعرض لمخاطر الإخفاق بدرجة أقل هذا يدفعها لزيادة نسبة الأموال المقترضة على العكس من ذلك فالمؤسسات صغيرة الحجم والتي عادة ما يرتكز نشاطها على منتج أو منتجين مما يحرمها من عملية الاقتراض خوفا من التعرض إلى مخاطر العجز المالي وخروجها من السوق.[2]

---

[1] فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان 2000، ص 91.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 408.

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

يعتبر قرار توزيع الأرباح من أصعب القرارات التي يتم اتخاذها من طرف المؤسسات الاقتصادية نظرا للتعارض الموجود بين إدارة المؤسسة والمستثمرين حول توزيع الأرباح من عدمه وذلك نتيجة العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار.

1- تعريف قرار توزيع الأرباح

تعد القرارات المتعلقة بالأرباح من بين أكثر الموضوعات أهمية في الإدارة المالية المعاصرة كما هو الحال مع بقية القرارات المالية، فقد وجدت الإدارة المالية نفسها بين وجهتين وجهة تقوم بتوزيع الأرباح، وأخرى تفضل احتجاز هذه الأرباح واستثمارها.

ويعرف قرار توزيع الأرباح توزيع جزء أو كل الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة،وتعتبر من القرارات المهمة لأن توزيع جميع الأرباح المتحققة للمؤسسة سوف يزيد ويرفع سعر السهم السوقي للمؤسسة في الأمد القصير، لكن سوف يؤثر على قدرة المنشأة على النمو بالمستقبل وهذا لا يرضي حملة الأسهم العادية (المالكين) في الأمد القصير".[1]

2-الإجراءات الواجب إتباعها قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح:

يجب على المدير المالي قبل اتخاذه لقرار توزيع الأرباح من عدمه أن يأخذ في الحسبان ما يلي:[2]

– تجنب توزيع الأرباح في حال حققت المؤسسة أرباحا غير كافية.

– على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال الحفاظ على سيولة نقدية

– على المؤسسة أن تعرف كل احتياجاتها المالية الخاصة باستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل.

– أن يعمل على تخفيض من أثر الضريبة على الاحتياجات المالية وكذلك على السيولة النقدية.

3-أنواع سياسات توزيع الأرباح

عند تشكيل سياسة توزيع الأرباح فإنه يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار هدفين رئيسيين هما توفير أموال كافية لتوزيع الأرباح و تعظيم ثروة المساهمين في المؤسسة، وهناك شكلان من توزيعات الأرباح هي: التوزيعات النقدية والتوزيعات في شكل أسهم.

1- التوزيعات النقدية: وتنقسم هذه التوزيعات إلى ثلاثة أنواع:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشرو التوزيع، عمان ،2004، ص48.

[2] علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 282.

1-1- توزيعات الأرباح الثابتة: تعتمد هذه السياسة على توزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح كعائد نقدي على المساهمين، وطبقا لتذبذب الأرباح من عام لآخر فإن العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين سوف يتذبذب أيضا وفقا لهذه السياسة،ولتجنب الآثار السلبية الخاصة بتذبذب مستويات العائد النقدي على أسعار الأسهم فإن نسبة التوزيع التي يتم اختيارها عند تطبيق تلك السياسة تمثل متوسط النسبة المستهدفة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها في الأجل الطويل وليست النسبة التي يتم الالتزام بها بصورة قاطعة كل عام، ويعني ذلك إمكانية تجاوز تلك النسبة من عام لآخر تبعا للظروف التي تمر بها الشركة.[1]

2-1- توزيعات أرباح منتظمة: هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات (أرباح) بالدينار في كل فترة زمنية، حيث يعتبر المساهمين هذه السياسة إيجابية تخفض من درجة عدم التأكد لديهم فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية.[2]

3-1- توزيعات الأرباح منخفضة ومتزايدة: تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة لكن بمبالغ منخفضة، وتقوم الشركة بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه السياسة بشكل كبير في الشركات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها.[3]

2- التوزيعات في شكل أسهم: وينقسم هذا النوع من التوزيعات إلى ثلاثة أنواع:[4]

1-2- التوزيعات على شكل أسهم مجانية: يقصد بها إعطاء المستثمر عدد من الأسهم بدلا من إعطائه توزيعات نقدية، ويتحدد نصيب كل مستثمر من هذه التوزيعات بنسبة ما يمتلكه من أسهم الشركة،ومن بين الآثار الجوهرية لهذه السياسة هو انخفاض القيمة السوقية للسهم لذا تلجأ إليها المنشأة عندما ترتفع القيمة السوقية للسهم بدرجة يخشى معها تناقص عدد المستثمرين الراغبين في شراء أسهمها.

2-2- تخفيض القيمة الاسمية للسهم: قد تلجأ الشركة إلى تخفيض القيمة الاسمية للسهم مما يضاعف من عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال وهو ما يطلق عليه بتجزئة الأسهم

---

(1) http : //www.icn.com. V.. 26/02/2015 10:30 h

(2) فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 19.

(3) منير إبراهيم هندي، "مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 716- 720.

(4) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص-ص 240- 242.

وتتفق هذه السياسة مع سياسة التوزيعات المجانية على أنها تهدف في النهاية إلى تخفيض القيمة السوقية للسهم، بما يسمح بزيادة الطلب على أسهم الشركة.

2-3- إعادة شراء الأسهم: إذا كانت الموارد المالية المتاحة للشركة تفوق احتياجاتها فقد يكون من الأفضل توزيع الفائض على الملاك، وقد يأخذ التوزيع صيغة جديدة تتمثل في إعادة شراء جزء من الأسهم التي يتكون منها رأس مال الشركة ذاتها، ونظرا لأن هذه السياسة لا تؤثر من قريب أو من بعيد على القوة الإيرادية للشركة ، فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض عدد الأسهم إلى ارتفاع ربحية السهم.

4-العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح

يجب على المدير المالي أن يأخذ في الحسبان مختلف العوامل المؤثرة عندما يشكل أو يرسم مستوى التوزيعات الحالية أو يخطط سياسة التوزيعات المستقبلية ومن أهم هذه العوامل ما يلي:[1]

1- الربحية أو عائد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركة: من الواضح أنه إذا لم ترغب الشركة في استثمار أرباحها في أصول إنتاجية (سواء في استثمارات رأسمالية أو زيادة أصولها المتداولة) أو أنها لا ترغب في استهلاك ديونها فإنها يمكن توزيع هذه الأرباح نقدا، ومن ناحية أخرى إذا ما توفر لدى الشركة فرصة استثمارية مربحة فإنها يمكن أن تستخدم هذه الأرباح في تمويلها.

2- الضريبة الشخصية على دخل المساهم: يلاحظ أن المساهم يخضع لضريبة شخصية على الدخل الذي يحصل عليه سواء في شكل توزيعات للأرباح أو من الأرباح والمكاسب الرأسمالية التي تتحقق من بيع أصول يحتفظ بها لفترة أطول من الزمن،حيث نجد أن الضريبة على الأرباح والمكاسب أقل بصفة عامة من تلك التي تفرض على التوزيعات، وبذلك فإن الملاك يفضلون أن تقوم الشركة بتمويل الاستثمارات من التمويل الداخلي أي من الأرباح وتخفيض التوزيعات إلى أقل مستوى ممكن.

3- الضريبة على دخل الشركة: يلاحظ أن الميزة الضريبية للقروض الناتجة عن خصم الفوائد من الوعاء الضريبي مما يشجع استخدام القروض للتمويل مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية (أسهم جديدة، حجز الأرباح) فتطبيق مثل هذا الأسلوب يعني المزيد من التدفق الخارج من الشركة في شكل فوائد بينما يبقى الجزء في الأقل لمقابلة التوزيعات النقدية.

---

[1] المرجع السابق، ص- ص240-242.

4- الشروط والاعتبارات التعاقدية: قد تتضمن الاتفاقيات والعقود المبرمة بين الشركة والدائنين أو بينها وبين أصحاب الأسهم الممتازة بعض الشروط تحد من حرية تصرف الشركة حماية للدائنين أو أصحاب الأسهم الممتازة – حيث قد يشترط الدائنون أن لا يتم إجراء أي توزيعات نقدية على أصحاب الأسهم العادية إلا بعد الوفاء بشروط الاتفاقية- حيث قد يشترط الحفاظ على مستوى ملائم من رأس المال العامل أو قيود على الاستثمارات.

5- القيود القانونية الخاصة بالحفاظ على مستوى رأس المال: قد ينص على أن التوزيعات لا يجب أن تتجاوز الأرباح المحتجزة (الأرباح المرحلة إضافة إلى الفائض المرحل)، ويعني أن الشركة لا يمكن أن تدفع توزيعات نقدية إذا كانت حقوق الملكية (أصول، خصوم) لا تساوي القيمة الإجمالية لأسهم الشركة المتداولة،و الهدف من هذا الشرط هو ضمان أن أصول الشركة تزيد على خصومها بهامش معين كحد أدنى كضمان للدائنين.

6- متطلبات السيولة والتزامات الشركة: تحتفظ المنظمة بصفة عامة ببعض الأصول في شكل نقدي أو شبه سائل (كالأوراق المالية المتداولة بالبورصة) وتعتبر هذه الأصول مصدر للأموال لمواجهة الاحتياجات النقدية غير المتوقعة أو لتمويل الاستثمارات المخططة.

7- تكلفة التمويل الخارجي وتكلفة التوزيعات النقدية: يمكن للشركات المحافظة على معدل توزيع منخفض بحيث يمكنها من تجنب اللجوء إلى التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات، فكلما كانت تكلفة التمويل الخارجي مرتفعة كلما زاد الاتجاه إلى استخدام التمويل الذاتي من الأرباح.

المبحث الثالث: مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية

توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الأساس الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتها المالية ويكون ذلك عن طريق الإفصاح الجيد لهذه المعلومات من أجل تعزيز نتائج النسب المالية باعتبار أن هذه الأخيرة الأداة المستخدمة في ترشيد القرارات المالية.

المطلب الأول:أهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية

يعتبر الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار لجميع المعلومات الضرورية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الاقتصادية في المستقبل، حيث أن الإفصاح هو أحد المبادئ التي يرتكز عليها العمل المحاسبي.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

تعددت التعاريف المقدمة للإفصاح المحاسبي ونذكر منها:

- حيث عرف بأنه" الإفصاح هو إظهار كل المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية،وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل". [1]
- كما عرف بأنه" هو إيصال و نقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها و يوظفها ويحتاجها سواء داخل المؤسسة أو خارجها بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيها الإفصاح و بأي وسيلة".[2]

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن"الإفصاح المحاسبي يرتكز أساسا على توصيل المعلومات إلى الأطراف المستفيدة وذلك بهدف إظهار المركز المالي للمؤسسة دون حجب أو تظليل بشكلٍ يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة".

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تقسيم أنواع الإفصاحتبعاً للأهداف من خلال ما يلي:[3]

1- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

---

[1] رولا كاسر لايقة،القياس المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار،مذكرة ماجستير،جامعة تشرين سوريا،2007، ص94.

[2] مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي -التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود -ملتقى دولي تحث عنوان :النظام ا لمحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية- المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010 ،ص3.

[3] ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013،ص ص 96،97.

3- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار،بالإضافة إلى أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5- الإفصاح التثقيفي(الإعلامي):هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية اشرح في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6- الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة للأطراف المستفيدة منها،والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي(المستثمر العادي) ذوي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات،لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية،فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

7- الإفصاح التفاضلي: ويقصد به الإفصاح في المضمون حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات.

أي أن مؤيدي هذا النوع من الإفصاح يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة،ولكن بصورة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموما في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

3-المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية :يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :[1]

1- تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية:تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ولقد تطرقنا سابقا لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي وهو ما يعرف بخاصية الملائمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتعتبر الملائمة (RELEVANCE) المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى .

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية وهي: الميزانية،جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية، لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية (الملاحق) التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:إن القدرة على قراءة القوائم المالية ومضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة وعليه يجب أن يراعي عند إعداد القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الوصول إليه،ومدى قابليتها للقراءة والفهم ومستخدمو البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بوضوح وسهولة،وعموماً يتم الإفصاح عن المعلومات التي تكون لها اثر على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الملاحق المرفقة

[1] لعيبي هاتو خلف،الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، مذكرة ماجستير بغداد،2009، ص31.

بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية .

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، ورغم انه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم بعد انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لان مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة وبالتالي يستطيع اتخاذ القرار في الوقت المناسب لتقديم المعلومات على أساس ربع سنوية فمن الضروري في الغالب إصدار القوائم المالية قبل معرفة كل جوانب المعاملة أو الحدث،مما يضر بخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية،ولتحقيق التوازن بين خاصيتي الملائمة وإمكانية الاعتماد،فلاعتبار السائد هو كيفية الوفاء بصورة أفضل باحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

4-الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية[1]

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

والشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة.

فالشفافية وفق ما نص عليه (SCF) تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

---

[1] صبايحي نوال، اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،الملتقى الدولي الثالث حول:آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية و تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية،جامعة البويرة الجزائر، تحت موقع:

http//www.univ-bouira.dz V.. 16/04/2015 09:36 h

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات فقد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

5- دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية

تهدف الملائمة إلى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على فهم محتويات القوائم المالية وفق ما نص عليه (SCF) ما يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من فهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد،وتزداد قدرة المستخدم على فهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل القوائم المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها ، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها.

وتعبر المصداقية وفق ما نص عليه (SCF) عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي

الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية[1]

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويكون الهدف من هذا التحليل هو الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و المركز النقدي و الأداء، وتقييم قرارات الاستثمار و قرارات التمويل.

1-تعريف النسب المالية:

تعرف على أنها علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج أو واحد من كليهما.[2]

2-تحليل الميزانية لترشيد القرارات المالية

إن تحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على: السيولة، النشاط والهيكل المالي للمؤسسة والتي تساعدها بدورها في اتخاذ قرارات الاستثمار من جهة واختيار مصادر التمويل المناسبة من جهة أخرى ، وهذا راجع إلى أن للميزانية جانبين جانب الأصول الذي يرتب على أساس درجة السيولة وهو يمثل النشاط الاستثماري للمؤسسة وجانب الخصوم الذي يرتب على أساس درجة الاستحقاق وهو يمثل النشاط التمويلي التي تستخدمه المؤسسة لتمويل استثماراتها.

ويتم التحليل المالي للميزانية باستخدام النسب التالية:

1- نسب الهيكل المالي: تمكننا هذه النسبة من معرفة مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول غير الجارية بصفة خاصة، حيث تساعد هذه النسبة إدارة المؤسسة على دراسة الهيكل المالي، ويتضح ذلك في النقاط التالية: [3]

– التوازن بين مصادر التمويل الداخلية الخارجية.

– كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم.

---

[1] صبايحي نوال، اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،الملتقى الدولي الثالث حول:آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية و تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية،جامعة البويرة الجزائر، تحت موقع:

http//www.univ-bouira.dz V.. 16/04/2015 09:36 h

[2] محمود صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى ،الإدارة المالية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر،2005،ص45.

[3] منير شاكر محمد و آخرون ،التحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2005 ، ص54،55.

1-1- نسب التمويل الخارجي:وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي لتمويل مختلف أصولها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي= (الديون قصيرة الاجل + الديون طويلة الاجل/اجمالي الأصول)*100

يترتب عن انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها الملاك و المقرضون إذ من المتوقع ألا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها،أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى عدم توفر معلومات ملائمة حول مصادر التمويل الخارجي التي قد تؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى صعوبات أهمها:[1]

–صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية (قرارا التمويل) و بالتالي عدم التوجه إلى قرار استثماري.

– صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك والمقرضون.

وعليه فالحصول على المعلومات في الوقت المناسب حول مصادر التمويل الخارجي يجنب المؤسسة التعرض إلى الأخطار المالية (المديونية) وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.

2-1- نسب الاستقلالية المالية(نسبة الديون إلى حقوق الملكية)[2]: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة،إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية،فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين،أما إذا كانت هذه النسبة ضعيفة فهي تعني أنها مثقلة بالديون و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية(القروض) التي تحتاجها من أجل استثماراتها إضافة إلى تقديم ضمانات، و تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية= (مجموع الديون /الأموال الخاصة)*100

3-1- نسبة التمويل الدائم(نسبة التمويل الداخلي للأصول): تحسب هذه النسبة كما يلي: [3]

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة /مجموع الأصول)*100

---

[1] سعادة اليمين،استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، الجزائر ،2008- 2009، ص54.

[2] المرجع نفسه،ص54.

[3] منير شاكر محمد و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص55،56.

الأموال الدائمة =رأس المال +الاحتياطات +الأرباح المرحلة (محتجزة)

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر ايجابي على وضع المؤسسة المالي،إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد لا يكون من مصلحة المؤسسة دائما وخاصة إذا كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض وهو الوضع الطبيعي للاستثمار الاقتصادي، بمعنى لابد من وجود تمويل خارجي لأنه سوف يساعد على ربحية الأموال الخاصة و بالتالي زيادة نسبة توزيع الأرباح للسهم الواحد و لكن في حدود لا يؤثر فيها على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

2- نسبة السيولة:ويقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل،أي أن المؤسسة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر السيولة،لذلك فان ملائمة المؤسسة من عدمه يعد مقياسا مناسبا و حقيقيا لمخاطر السيولة.[1]

2-1- نسبة التداول(العامة): تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التداول = (الأصول الجارية /الخصوم الجارية)*100

تبين هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، فهي تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر تساعد المؤسسة على تحديد قدرتها المالية من اجل مواجهة التزاماتها المالية .

ومن الأحسن للمؤسسة أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، أما إذا كانت أقل من1 فإن ذلك يعني أن المؤسسة ستجد صعوبة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.

2-2- نسبة السيولة السريعة: توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية الأكثر سيولة ماعدا المخزون، وتسمى هذه النسبة الجديدة نسبة السيولة السريعة، و تحسب كما يلي:

[1] المرجع السابق ، ص77.

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية – المخزونات/الخصوم الجارية)*100

تم استبعاد المخزونات في هذه النسبة لأن المؤسسة في بعض الحالات تحتاج لفترات حتى تتمكن من بيعها،وهناك احتمال بيعها بخسارة ،بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعها على الإطلاق وهذا يصعب على المؤسسة تغطية خصومها الجارية بأصولها الجارية بعد تحويلها إلى سيولة.

2-3- نسبة السيولة الجاهزة: تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها دون اللجوء إلى قيم غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة،كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (حقوق) إلى سيولة،وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة /الخصوم الجارية)*100

كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر ايجابي عن سيولة المؤسسة وعن وضعها المالي لأن ذلك دليل على انخفاض مخزونها السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه و التزامات سياسة البيع النقدي و لذلك يكون عنصر الحقوق (المدينين) منخفض أيضا.

3- نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءة استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات لتحقيق أكبر حجم من المبيعات و بالتالي أعلى ربح ممكن.

1-3- معدل دوران إجمالي الأصول: ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:[1]

معدل دوران إجمالي الأصول = (صافي المبيعات(رقم الأعمال)/إجمالي الاصول)*100

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على استغلال أصولها على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات، ويمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة أو القطاع التي تنتمي إليها المؤسسة، فإذا وجدنا أن معدل المؤسسة أعلى معدل القطاع فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول،و في حال انخفاض معدل المؤسسة عن معدل القطاع فإن ذلك يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أو هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

[1] عبد الحليم كراجة و آخرون ،الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن ،2006، ص195.

2-3- معدل دوران الأصول الثابتة: يحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:[1]

معدل دوران الاصول الثابتة = (صافي المبيعات/صافي الاصول الثابتة)*100

تقيس هذه النسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة،وتستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة مقارنة مع حجم مبيعاتها،وارتفاع المعدل يعني أن المؤسسة تستخدم أصولها بفعالية لتحقيق مبيعاتها، وانخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة.

3-3- معدل دوران المخزون: يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي بالنسبة لصافي المبيعات ويمثل بالعلاقة التالية:[2]

معدل دوران المخزون = (رقم الاعمال / متوسط المخزون)*100

متوسط المخزون=(مخزون أول المدة+مخزون آخر المدة)/2

تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المؤسسة.

4-3- معدل دوران المدينين (الزبائن):يقيس هذا المعدل ملائمة حجم الاستثمار في الذمم من خلال مدة التحصيل وسياسة الائتمان المتبعة من قبل المحلل المالي و تحسب بالعلاقة التالية:[3]

معدل دوران المدينين = المبيعات الأجلة/ متوسط المدينين

متوسط المدينين=(المدينين أول المدة+ المدينين آخر المدة)/2

كلما ارتفع هذا المعدل انخفضت فترة الائتمان مما يدل عل كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمؤسسة بحيث يدل على أن المؤسسة تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المؤسسة و يقلل من حاجتها إلى التمويل وبالأخص التمويل الخارجي.

5-3- معدل دوران الدائنين(الموردين): تحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الدائنين = المشتريات الاجمالية/متوسط المخزونات

---

[1] المرجع السابق، ص196.

[2] منير شاكر محمد و آخرون ،التحليل المالي ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2005 ، ص77.

[3] المرجع السابق، ص78.

إن هذه النسبة تفيد بالدرجة الأولى قياس نجاعة السياسات المطبقة في المؤسسة والمتعلقة أساسا بقرارات الاستثمار في مجال الموجودات وكذلك الاستثمار في المخزونات كما تفيد هذه النسب أيضا حملة الأسهم في معرفة درجة الخطر المحيط برأس مالهم المستثمر.[1]

3- تحليل جدول حسابات النتائج

يسمح لنا تحليل جدول حسابات النتائج بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الاستثمار حاليا وكذلك التنبؤ بهذه القدرة مستقبلا وذلك بالاعتماد على مؤشرات وهي:قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية والرافعة المالية.

1- قدرة التمويل الذاتي: تمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة في فترة زمنية معينة ويقصد به قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية،ويعتبر هذا التمويل دليل على قدرة المؤسسة ماليا في حال نقص موارد المصادر الخارجية خلال نشاطها كما تعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل مردودية وملاءة المؤسسة،وبصفة عامة تمثل قدرة التمويل الذاتي الفرق بين مجموع الإيرادات المحصلة فعلا ومجموع التكاليف التي تم تسديدها.

ويمكن حساب قدرة التمويل الذاتي بطرقتين:طريقة الجمع وطريقة الطرح.[2]

1-1- طريقة الجمع =النتيجة الصافية **+**المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة (ح /68) - الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات (ح/78) + نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية(ح /652) - فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية(ح/752) - أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية (ح /754).

2-1- طريقة الطرح= الفائض الخام للاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى(ح/ 75)ما عدا (ح/752) - الأعباء العملياتية الأخرى (ح /65) ما عدا(ح /652)+ المنتجات المالية (ح /76) - الأعباء المالية (ح /66)+المنتجات غير العادية(ح /77)+الأعباء غير العادية(ح /67) - الضريبة على الأرباح (ح /695).

2- نسب الربحية:ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها لذا فإن التحليل المالي بالنسب الأخرى (عدا نسبة الربحية) يوفر معلومات معبرة عن

---

(1) محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ،2000، ص50.

(2) لزعر محمد سامي،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم التسيير، تخصص إدارة ومالية، جامعية منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011-2012، ص75.

الطريقة التي تدار بها المؤسسة،أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين، لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام الإدارة والمستثمرين والمقرضين فالإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياستها،والمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا يحققها.[1]

ويمكن دراسة الربحية من خلال نقطتين:[2]

– دراسة ربحية الأموال المستثمرة.

– دراسة ربحية المبيعات.

2-1- دراسة ربحية الأموال المستثمرة: وتتم دراستها من خلال:

2-1-1-معدل العائد على الأموال المستثمرة(المرد ودية الاقتصادية): وتحسب هذه النسبة كما يلي:

معدل العائد على الاموال المستثمرة = (صافي الأرباح بعد الضرائب/رأس المال المستثمر) * 100

كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا ايجابيا ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل،لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال(المؤسسات المالية) والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

2-1-2- معدل العائد على الأموال الخاصة(المردودية المالية):وتحسب هذه النسبة كما يلي:

معدل العائد على الأموال الخاصة = (صافي الأرباح بعد الضرائب/ الأموال الخاصة) * 100

يقصد بالأموال الخاصة حقوق الملكية

تبين هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة،فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابيا ويهتم بهذه النسبة مالكي المؤسسة (المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم من النتيجة والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي،الطبعة الأولى، دار اجنادين للنشر والتوزيع ، عمان ،2006،ص327.

[2] منير شاكر محمد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 62-66.

رأس المال المستثمر، وإذا كانت هذين المعدلين متساويين فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون.

2-2-دراسة ربحية المبيعات:

تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات وذلك من خلال النسب التالية:

2-2-1-نسبة هامش الربح الصافي(نسبة ربحية المبيعات):وتحسب كما يلي:

نسبة هامش ربح الصافي = (صافي الأرباح بعد الضرائب/ صافي المبيعات) * **100**

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الأرباح ،وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا ايجابيا للمؤسسة.

2-2-2- نسبة هامش الربح الإجمالي(حافة مجمل الربح):وتحسب كما يلي:

نسبة هامش ربح الإجمالي = (النتيجة الإجمالية / صافي المبيعات) * **100**

تظهر هذه النسبة قدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق إجمالي الأرباح، فكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشر ايجابي للمؤسسة،وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل لتقييم أداء المؤسسة.

3- نسبة الرافعة المالية: تستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن حسابها بالمعادلة التالية:[1]

نسبة الرافعة المالية = (إجمالي الديون الأجل / مجموع الأصول) * 100

تعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى توجه المؤسسة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل وارتفاعها يعتبر مؤشرا سلبيا، أما انخفاضها فإنه يوضح إمكانية المؤسسة المالية في تمويل استثماراتها و الوفاء بالتزاماتها.

المطلب الثالث: العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية.

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومة المحاسبية هو زيادة المعرفة أو تحويل المجهول إلى معلوم أو تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2005، ص59.

القرارات المناسبة والرشيدة، لكن في بعض الأحيان تكون هذه المعلومات المحاسبية ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة شرط ملائمتها للقرار المتخذ وتوفرها في الوقت المناسب، ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة وأهمها القرارات المالية، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيارات التي يتم المفاضلة بينها عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية والذي يسمح بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها.

ولكي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من متطلبات نظام المعلومات المحاسبي أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها وتتمثل في:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستمد منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين خاصيتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ويقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من نسب مالية و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.[1]

وفي حال اتبع المحلل المالي تنفيذ عملية التحليل المالي للقوائم المالية بطريقة سليمة فإن نتائجه تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها المالية بطريقة فعالة.

كما أن جودة ونوعية الإفصاح المحاسبي تؤثر على جودة قرارات الاستثمار، فالإفصاح الجيد يضمن طاقة المستثمر كما أن الإفصاح الكافي يزيد من ثقته وعليه فان زيادة ثقة المستثمر بالمعلومة المحاسبية التي تقدمها المؤسسات تعني سهولة حصولها على التمويل اللازم لأنشطتها من هؤلاء المستثمرين بأقل تكلفة و هذا بدوره يزيد من قدرة المؤسسة على رفع نسبة الأرباح الموزعة، كما أن توفر معلومات محاسبية جيدة تتميز بالصدق في محتواها و الملائمة للقرار

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص75.

المالي المراد اتخاذه يجعل التمويل الخارجي أكثر سهولة واقل تكلفة،[1] حيث يعتمد نجاح أي مشروع استثماري على توفر الموارد المالية المتاحة لها ،كما يقوم هذا المشروع على مبادئ حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وكذلك مختلف المعايير التي تقوم عليها هذه المشاريع، ويكون هذا التقييم قبل الشروع في الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى نجاح واستمرار العملية الاستثمارية .

ويتوقف نجاح اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفير المعلومة الملائمة لهذا القرار ومن تم على قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات.

يعتبر الهدف الأساسي الذي جاء به SCF المستمد من معايير المحاسبة الدولية هو تقديم الخصائص الواجب توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات جودة لحماية المدخرين من أي تلاعبات قد تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية لتظليلهم عن طريق مثلا رفع نسبة توزيع الأرباح أو عدم الإفصاح عن المعلومات التي تعبر بصدق عن الوضع المالي لها.

[1] أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص288.

خلاصة

من خلال ما سبق نستخلص أن عملية اتخاذ القرار هي عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين أو أكثر مرورا بمجموعة من المراحل بهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة.

تعتبر القرارات المالية و المتمثلة في قرار الاستثمار التمويل وقرار توزيع الأرباح من أهم القرارات الإستراتيجية التي يتم اتخاذها من طرف المؤسسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير للمفاضلة بينها من أجل تحقيق أهدافها و المتمثلة في تعظيم الأرباح، وحتى يتم تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون المعلومات ذات جودة من جهة، ومن جهة أخرى أن تفصح عنها المؤسسة في الوقت المناسب بالشكل الذي يسمح لها بمواجهة المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة وتعتبر النسب المالية أداة أساسية للتنبؤ بهذه المخاطر.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

بعد أن تناولنا في الجانب النظري من هذه الدراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال القيام بدراسة استبيانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- خصائص عينة الدراسة.
- تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

سنقوم في هذا المبحث بتحديد مجتمع و عينة الدراسة وكذلك التعريف بالأداة المستخدمة في هذه الدراسة واختبار مدى صدقها و ثباتها إضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

المطلب الأول: مجتمع وحدود الدراسة

1- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تختلف في طبيعة نشاطها و صفتها القانونية، وذلك حتى تكون نتائج الدراسة ذات مصداقية ومن خلالها يمكن الحكم على موضوع الدراسة.

2- عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (50) استمارة ولم يتم استرجاع سوى (40) استمارة، واستبعدت (05) استمارات، وبذلك تشكلت عينة الدراسة من(35) فرد في المؤسسات الاقتصادية أي بنسبة 70%.

ثالثا - حدود الدراسة: حددت هذه الدراسة بحدود زمانية ومكانية

- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة(من 2015/04/15 إلى 2015/05/10).
- **الحدود المكانية:**تمت الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في كل من ولايات جيجل،ميلة والجزائر العاصمة.

المطلب الثاني:أداة الدراسة

بعد تطرقنا لموضوع الدراسة من جانبه النظري تم الاستعانة بالاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية **انظر الملحق رقم(06)** ،حيث تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين كالتالي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة و يشمل: الجنس، المستوى التعليمي الخبرة، الوظيفة، طبيعة نشاط الشركة و الصفة القانونية لها.

الجزء الثاني: يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، و تم تقسيمه إلى أربعة محاور كالتالي:

- **المحور الأول:** يهدف إلى معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة و يتكون من 08 فقرات.
- **المحور الثاني:** يهدف إلى معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية و يتكون من 14 فقرة.
- **المحور الثالث:** يهدف إلى معرفة مختلف القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية من جهة ومدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية من جهة أخرى و يتكون هدا المحور من 14 فقرة.
- **المحور الرابع:** يهدف إلى معرفة مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية و يتكون من 8 فقرات.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس" ليكارت" (LIKERT) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(03):درجات مقياس ليكرت" (LIKERT)

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة المقياس	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثم نقوم بحساب المتوسط الحاسبي لكل عبارة بعد ذلك نقوم بحساب المدى وهو عبارة عن الفرق بين اكبر قيمة في الجدول و اصغر قيمة ، وحسب تحليل "ليكارت" يحسب المدى كما يلي:

5–1=4، ثم نحسب طول المدى وهو عبارة عن حاصل قسمة 5/4 (حيث تمثل 5 عدد الاختيارات)، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول المدى (0.8) الذي يضاف إليه اقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح ،حيث يصبح التوزيع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): إجابات الأسئلة ودلالتها

المستوى	المتوسط	درجة الموافقة
غير موافق بشدة	[1،1.8]	منخفضة جدا
غير موافق	[1.8 ، 2.6]	منخفضة
محايد	[2.6، 3.4]	متوسطة
موافق	[3.4، 4.2]	عالية
موافق بشدة	[4.2، 5]	عالية جدا

المصدر:من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على الدراسة البالغة (35) مفردة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كالتالي:

1-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول_ معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة_ يبين الجدول رقم (05) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول و المعدل الكلي لفقراته،و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم(05):الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول_ معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة_

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	اعتماد المؤسسة على دورة مستندية يسمح لها بزيادة الموثوقية في نوعية المعلومات المقدمة.	0.848	0.05
2	يتم الاعتماد على أجهزة و برمجيات محاسبية حديثة لتسهيل عملية معالجة المعلومات المحاسبية .	0.893	0.000
3	تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب.	0.871	0.000
4	تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.	0.865	0.000
5	المعلومات المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي تسمح بالقيام بعمليات التخطيط الرقابة و التقييم.	0.873	0.000
6	اعتماد المؤسسة على الإجراءات المعتمدة منSCF في إعداد القوائم المالية يزيد من سرعة إعدادها و فعاليتها.	0.911	0.000
7	الملاحق المعتمدة من طرفSCF تساعد في شرح مختلف التفاصيل مما يسهل من فهم المعلومات المحاسبية.	0.769	0.000
8	يستطيع مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم قدرة معقولة من الفهم المحاسبي على التعامل مع القوائم المالية والاستفادة منها.	0.767	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05،عدا الفقرة الأولى فان مستوى الدلالة لها يساوي 0.05، وبذلك تصبح فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

2-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني_معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية_ يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني و المعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 .

الجدول رقم(06):الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني_ معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية_

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تقدم القوائم المالية المعتمدة وفقSCF معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة.	0.743	0.000
2	تعبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.	0.165	0.172
3	إن الثبات في الطرق المحاسبية المعتمدة في المؤسسة تزيد في الاتساق وكذا مصداقية المعلومات المقدمة.	0.611	0.000
4	إن تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية.	0.125	0.237
5	تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم على الموازنة بين المخاطر و المزايا المتوقعة لكل بديل من اجل اختيار البديل الأفضل.	0.202	0.115
6	يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية.	0.817	0.000
7	تكون منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية اكبر من تكلفة الحصول عليها.	0.862	0.000
8	تسعى الإدارة المالية بشكل مستمر إلى إنتاج معلومات محاسبية جيدة بهدف اتخاذ قراراتها المالية.	0.756	0.000
9	تزيد فعالية القرار المالي كلما كانت المعلومات المحاسبية ملائمة له.	0.093	0.298
10	تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار.	0.897	0.000
11	عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار.	0.907	0.000
12	كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها.	0.748	0.000

13	كلما تطابقت نوعية المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية لاتخاذ القرار.	0.806	0.000
14	دقة و نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية تؤثر إيجابا على حجم الاستثمارات المستقطبة.	0.806	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لأغلب الفقرات أقل من 0.05 ، وبذلك تصبح فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

3-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث_ مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية _ يبين الجدول رقم (07) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث و المعدل الكلي لفقراته،و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم(07):_ الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث_ مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية_

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات الإستراتيجية	0.760	0.000
2	يتم الاعتماد بشكل كبير على المعلومات الواردة في القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية	0.631	0.000
3	يتم جمع بيانات ومعلومات كافية عن طبيعة المشكلة لاتخاذ قرار صائب	0.715	0.000
4	يتم إشراك إطارات ممن لديهم كفاءات ومهارات مميزة في اتخاذ القرارات المالية	0.801	0.000
5	مصادر التمويل المختلفة تعطي للمؤسسة مجال لاتخاذ قرارات تتناسب مع إمكانيتها.	0.677	0.000
6	يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة توزيع الأرباح المتبعة.	0.809	0.000
7	يتم اختيار مصادر التمويل بناء على أسعار الفائدة المقترحة من البنوك.	0.871	0.000
8	يتم اختيار مصادر التمويل بناء على المنتجات البنكية (قرض إيجاري).	0.451	0.003
9	تعد جودة القوائم المالية الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة.	0.622	0.000
10	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة الاستخدام.	0.250	0.073
11	يتم الإفصاح عن المعلومات التي من شانها أن تؤثر في مختلف القرارات المالية.	0.293	0.044
12	الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.	0.539	0.000

13	التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية	0.835	0.000
14	تهتم المؤسسة بالحصول على المعلومات التي من شأنها التأثير على القرارات المالية	0.726	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 ، عدا الفقرة العاشرة فان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05، وبذلك تصبح فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

4-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع_ مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية_ يبين الجدول رقم (08) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و المعدل الكلي لفقراته،و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم(08):الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع_ مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية_

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	فعالية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية يعتمد على تحليل قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج.	0.841	0.000
2	يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي.	0.885	0.000
3	النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية.	0.614	0.000
4	من أهم النسب المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية: نسب الهيكلية و الربحية.	0.866	0.000
5	يمكن تحليل القوائم المالية عن طريق النسب المالية من اختيار مصادر التمويل تتناسب مع القدرة المالية للمؤسسة.	0.854	0.000
6	يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات.	0.873	0.000
7	تمكن نسب الاستقلالية المالية المؤسسة على التعامل بمرونة مع دائنيها.	0.826	0.000
8	يمكن عن طريق نسب السيولة معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها عن طريق مواردها المتاحة	0.803	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وبذلك تصبح فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

1-5- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

الجدول رقم(09): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة	0.899	0.000
الثاني	معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية	0.893	0.000
الثالث	مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية	0.903	0.000
الرابع	مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية	0.957	0.000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0.05 و بذلك فإن لمحتوى كل محور من المحاور الأربعة علاقة قوية بقياس الهدف العام للدراسة.

2- ثبات فقرات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذه الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الاستبيان هو الاستقرار في نتائجه وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة،و قد تم إجراء خطوات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، فعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لألفا كرونباخ إلا أنه من الناحية التطبيقية يعد ألفا أكبر أو يساوي **0.6** معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية.

لقد قمنا باستخدام طريقة ألفا كرونباخ **(CRONBACH'S ALPHA)** لقياس ثبات الاستبيان، والجدول رقم (10) يبين معاملات الثبات لمحاور الاستبيان.

الجدول رقم (10):ثبات الاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
الأول	معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة.	8	0.942
الثاني	معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.	14	0.882
الثالث	مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية.	14	0.886
الرابع	مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية.	8	0.925
	جميع المحاور	**44**	**0.966**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6 و بهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان وأنه قابل للتوزيع في صورته النهائية.

المطلب الرابع:الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

لتحقيق أهداف الدراسة وتحميل البيانات التي تم تجميعيا، فقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل :التكرارات، المتوسطات، الانحرافات المعيارية...الخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط.

ومن بين الأدوات الإحصائية التي تم استخدامها ما يلي:

- حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية للاستبيان؛
- المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية؛
- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي؛
- معامل ارتباط" بيرسون "لقياس صدق الفقرات؛

- اختبار" ألفا كورنباخ "لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي(3)؛
- اختبار t لتحليل الفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

المبحث الثاني:خصائص عينة الدراسة

بعد تعريف كل من مجتمع وعينة الدراسة قمنا بتحليل البيانات المكونة من (35) فرد في المؤسسات الاقتصادية والتي تم توزيعها حسب الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة، طبيعة نشاط الشركة والصفة القانونية لها،حيث استعملنا في ذلك أساليب التحليل الإحصائي الممثلة في التكرار والنسب المئوية باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) وتمثيلها بيانيا وفقا لبرنامج (EXCEL).

المطلب الأول:توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين الجدول رقم (11) والشكل رقم(06) توزيع أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الأفراد	التكرار	النسب المئوية%
ذكر	22	62.9
أنثى	13	37.1
المجموع	**35**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

الشكل رقم(06):التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الجنس

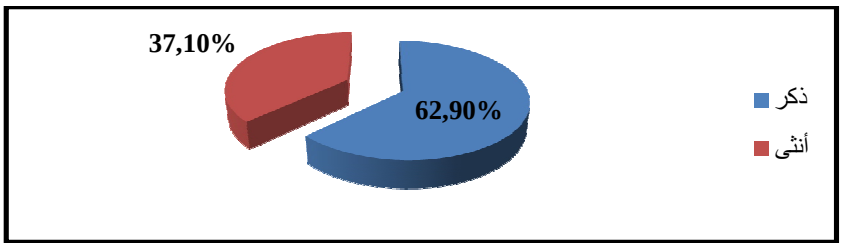

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال برنامج EXCEL.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن اغلب أفراد عينة الدراسة هم ذكور (22) فردا وهو ما يعادل نسبة (62.9%)،أما نسبة الإناث فتمثل (13) فردا أي ما يعادل (37.1%) ، وهذا يدل على أن اهتمام الذكور بمهنة المحاسبة أكثر من اهتمام الإناث، وهذا راجع لطبيعة المهنة وما تتطلبه من كثرة التنقلات بين المؤسسات، خصوصا إذا كانت لها وحدات عبر ولايات متباعدة.

المطلب الثاني:توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

يبين الجدول رقم(12) والشكل رقم (07) توزيع أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(12):توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
شهادة مهنية	10	28.60
ليسانس	19	54.30
ماجستير	06	17.10
المجموع	**35**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

الشكل رقم(07):التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

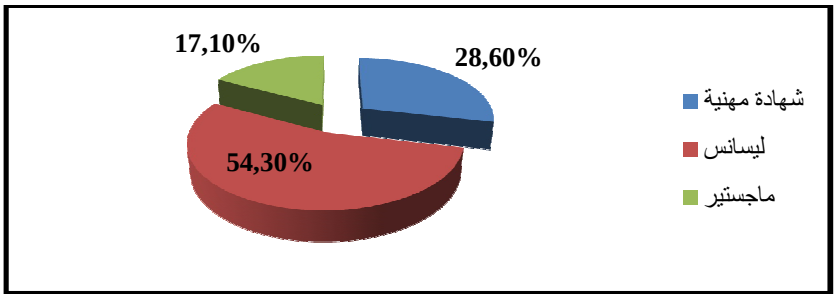

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال برنامجEXCEL.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أغلب أفراد العينة حائزين على شهادة ليسانس، حيث بلغ عددهم (19) فردا أي ما يعادل(54.3%)، تليها نسبة الحائزين على شهادة مهنية ب (28.6%) حيث بلغ عددهم(10) أفراد، في حين بلغت نسبة الحائزين على شهادة ماجستير (17.1%) حيث بلغ عددهم (06) أفراد.

من خلال عرض المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة نلاحظ أن أغلبهم متحصلون على شهادة جامعية ومهنية تؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان وتعزز من ثقة ومصداقية النتائج التي سوف تستنتج من هذه الدراسة.

المطلب الثالث: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

يبين الجدول رقم(13) والشكل رقم (08) توزيع أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(13):توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 5 سنوات	18	51.4
من6الى10سنوات	07	20
من 11الى15سنة	03	8.6
أكثر من15 سنة	07	20
المجموع	**35**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمالSPSS .

الشكل رقم(08):التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الخبرة

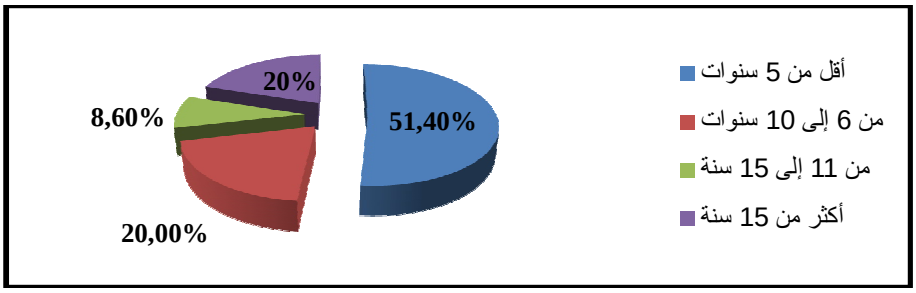

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال برنامج EXCEL.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن (51.4%) من أفراد العينة لم تتجاوز سنوات الخبرة لديهم 5 سنوات، وتساوت الخبرة ب(20%) مابين الفئتين من 6 إلى 10 سنوات و أكثر من 15 سنة بمعنى (40%) من أفراد العينة تراوحت سنوات الخبرة لديهم ما بين6 إلى 10 سنوات وأكثر من 15 سنة، فيما بلغت نسبة الخبرة ما بين 11الى15سنة (8.6%) من أفراد العينة.

المطلب الرابع: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية.

يبين الجدول رقم(14) و الشكل رقم (09) توزيع أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(14):توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية%
مسير شركة	1	2.9
مراجع داخلي	7	20
محاسب	18	51.4
رئيس مصلحة	9	25.7
المجموع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

الشكل رقم(09):التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة الحالية.

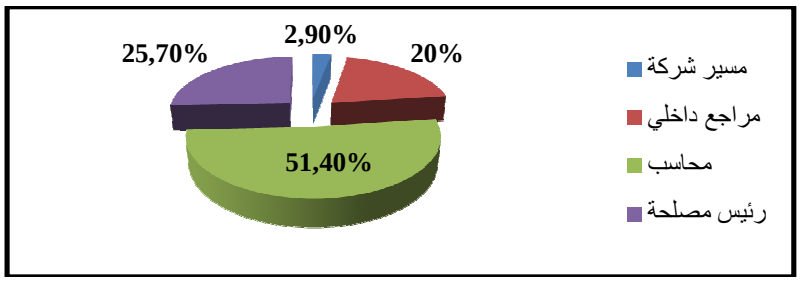

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال برنامج EXCEL.

من الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن اغلب أفراد عينة الدراسة هم محاسبين حيث بلغ عددهم 18 فردا وهو ما يعادل 51.4% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالوظائف الأخرى ،تليهم نسبة رئيس مصلحة ب 25.7% و البالغ عددهم 9 أفراد، في حين بلغت نسبة مراجع داخلي 20% والبالغ عددهم 7 أفراد ، في آخر مرتبة نجد مسير شركة بتكرار فرد واحد أي ما يعادل 2.9%.

المطلب الخامس: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط الشركة و الصفة القانونية لها

1- توزيع أفراد العينة حسب نشاط الشركة

يبين الجدول(15) و الشكل رقم (10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة نشاط الشركة كما يلي:

الجدول رقم(15): توزيع عينة الدراسة حسب نشاط الشركة

طبيعة نشاط الشركة	التكرار	النسب المئوية%
تجارية	13	37.1
صناعية	20	57.1
مقاولات	2	5.7
المجموع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

الشكل رقم(10): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط الشركة

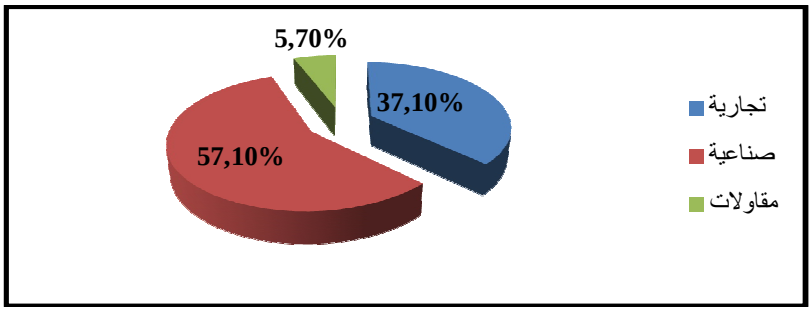

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال برنامج EXCEL.

من الجدول و الشكل السابق نلاحظ أن اغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى مؤسسات صناعية إذ بلغ عدد الأفراد في هذه المؤسسة 20 فردا أي ما يعادل 57.1%، تليها المؤسسات التجارية بنسبة 37.1% البالغ عدد الأفراد فيهم 13 فردا ، في حين أن مؤسسات المقاولات فتكونت من فردين(2) وهو ما يعادل 5.7 %.

2- توزيع أفراد العينة حسب الصفة القانونية الشركة

يبين الجدول(16) و الشكل رقم (11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الصفة القانونية للشركة كما يلي:

الجدول رقم(16): توزيع عينة الدراسة حسب الصفة القانونية الشركة

الصفة القانونية الشركة	التكرار	النسب المئوية%
SPA	17	48.6
SARL	9	26
EURL	7	20
SNC	2	5.7
المجموع	**35**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS

الشكل رقم(11): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الصفة القانونية للشركة

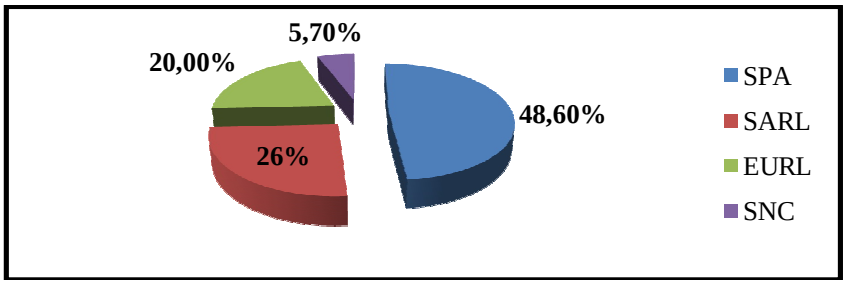

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال برنامج EXCEL.

من الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الشركات ذات صفة قانونية "SPA" بنسبة 48.6% وهو ما يمثل 17 فردا، تليها "SARL" بنسبة 25.7% وهي تمثل 9 أفراد، في حين أن "EURL" تمثل 7 أفراد ما يعادل 20%، وفي المرتبة الأخيرة "SNC" بنسبة 5.7% وهي تمثل فردين(2) من عينة الدراسة .

المبحث الثالث: تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: تحليل فقرات الاستبيان

1- تحليل فقرات المحور الأول _معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة_:تم استخدام اختبار**T** للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (17) والذي يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الأول كما يلي:

الجدول رقم(17):نتائج اختبارT لتحليل فقرات المحور الأول _ معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة_

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	اعتماد المؤسسة على دورة مستندية يسمح لها بزيادة الموثوقية في نوعية المعلومات المقدمة.	3.86	1.115	4.547	0.000	عالية
2	يتم الاعتماد على أجهزة و برمجيات محاسبية حديثة لتسهيل عملية معالجة المعلومات المحاسبية .	4.11	1.078	6.113	0.000	عالية
3	تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب.	4.11	0.832	7.922	0.000	عالية
4	تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.	4.26	0.886	8.395	0.000	عالية جدا
5	المعلومات المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي تسمح بالقيام بعمليات التخطيط، الرقابة و التقييم.	4.03	0.785	7.748	0.000	عالية
6	اعتماد المؤسسة على الإجراءات المعتمدة من SCF في إعداد القوائم المالية يزيد من سرعة إعدادها و فعاليتها.	3.97	1.043	5.511	0.000	عالية
	الملاحق المعتمدة من طرفSCF تساعد في شرح مختلف التفاصيل مما يسهل من فهم	3.91	0.742	7.285	0.000	عالية

7	المعلومات المحاسبية .					
8	يستطيع مستخدمي القوائم المالية الدين لديهم قدرة معقولة من الفهم المحاسبي على التعامل مع القوائم المالية والاستفادة منها.	4.00	0.728	8.131	0.000	عالية
	جميع الفقرات	**4.0321**	**0.77076**	**7.922**	**0.000**	**عالية**

قيمة **t** الجدولية عند مستوى الدلالة **0.05** ودرجة الحرية **34** تساوي **1.697.**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول السابق إلى إجابات أفراد الدراسة عن الفقرات المتعلقة **بجودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية** إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.86 و 4.26)، فقد تحصلت فقرة " **تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية** " على أعلى متوسط حسابي 4.26 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 3.9937، وانحراف معياري 0.886، فيما تحصلت الفقرة " **اعتماد المؤسسة على دورة مستندية يسمح لها بزيادة الموثوقية في نوعية المعلومات المقدمة**" على أدنى متوسط حسابي 3.86 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ 3.9937 وانحراف معياري 1.115، وبشكل عام يتبين أن **مستوى جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر أفراد الدراسة كانت عالية.**

2- تحليل فقرات المحور الثاني الثانية _ معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية_: تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (18) والذي يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم(18):نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الثاني_ معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية_

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	تقدم القوائم المالية المعتمدة وفقSCFمعلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة.	4.03	0.664	9.170	0.000	عالية
2	تعبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم	4.37	0.490	16.550	0.000	عالية جدا

	المالية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.					
3	إن الثبات في الطرق المحاسبية المعتمدة في المؤسسة تزيد في الاتساق وكدا مصداقية المعلومات المقدمة.	3.94	0.802	6.952	0.000	عالية
4	إن تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية.	4. 20	0.632	11.225	0.000	عالية
5	تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم على الموازنة بين المخاطر و المزايا المتوقعة لكل بديل من اجل اختيار البديل الأفضل.	4.26	0.561	13.266	0.000	عالية جدا
6	يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية.	3.97	0.785	7.318	0.000	عالية
7	تكون منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية اكبر من تكلفة الحصول عليها.	3.86	0.772	6.565	0.000	عالية
8	تسعى الإدارة المالية بشكل مستمر إلى إنتاج معلومات محاسبية جيدة بهدف اتخاذ قراراتها المالية.	4.00	0.874	6.765	0.000	عالية
9	تزيد فعالية القرار المالي كلما كانت المعلومات المحاسبية ملائمة له.	4.00	0.939	6.298	0.000	عالية
10	تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار.	3.97	0.707	8.184	0.000	عالية
11	عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار.	3.97	1.014	5.667	0.000	عالية
12	كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها.	3.94	0.838	6.655	0.000	عالية
13	كلما تطابقت نوعية المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية لاتخاذ القرار.	4.06	0.873	7.168	0.000	عالية

14	دقة و نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية تؤثر إيجابا على حجم الاستثمارات المستقطبة.	3.86	1.089	4.629	0.000	عالية
جميع الفقرات		**4.0306**	**0.50546**	**12.063**	**0.000**	**عالية**

قيمة **t** الجدولية عند مستوى الدلالة **0.05** ودرجة الحرية **34** تساوي **1.697.**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول السابق إلى إجابات أفراد الدراسة عن الفقرات المتعلقة **بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات المالية** إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.86 و4.37) ، فقد تحصلت فقرة " **تعبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة** " على أعلى متوسط حسابي4.37 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 4.0307، وانحراف معياري 0.886، فيما حصلت الفقرتين " **تكون منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية اكبر من تكلفة الحصول عليها**"و" **دقة و نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية تؤثر إيجابا على حجم الاستثمارات المستقطبة** " على أدنى متوسط حسابي 3.86 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ 4.0307 وانحراف معياري للفقرتين على التوالي:0.772 و 1.089، وبشكل عام يتبين أن **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر أفراد الدراسة كانت عالية.**

3- تحليل فقرات المحور الثالث مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية تم استخدام اختبار**T** للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (19) والذي يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث كما يلي:

الجدول رقم(19):نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الثالث_ مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية_

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات الإستراتيجية	4.03	0.919	6.986	0.000	عالية
2	يتم الاعتماد بشكل كبير على المعلومات الواردة	4.86	1.004	5.050	0.000	عالية جدا

	في القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية					
3	يتم جمع بيانات ومعلومات كافية عن طبيعة المشكلة لاتخاذ قرار صائب	4.06	0.938	6.671	0.000	عالية
4	يتم إشراك إطارات ممن لديهم كفاءات ومهارات مميزة في اتخاذ القرارات المالية	3.97	1.043	5.511	0.000	عالية
5	مصادر التمويل المختلفة تعطي للمؤسسة مجال لاتخاذ قرارات تتناسب مع إمكانيتها.	3.89	0.832	6.297	0.000	عالية
6	يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة توزيع الأرباح المتبعة.	3.77	0.877	5.202	0.000	عالية
7	يتم اختيار مصادر التمويل بناء على أسعار الفائدة المقترحة من البنوك.	3.60	1.241	2.859	0.007	عالية
8	يتم اختيار مصادر التمويل بناء على المنتجات البنكية (قرض إيجاري).	3.97	0.891	6.453	0.000	عالية
9	تعد جودة القوائم المالية الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة.	3.56	1.020	2.772	0.000	عالية
10	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة الاستخدام.	4.00	1.111	5.323	0.000	عالية
11	يتم الإفصاح عن المعلومات التي من شانها أن تؤثر في مختلف القرارات المالية.	4.06	1.056	5.925	0.000	عالية
12	الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.	3.69	1.207	3.361	0.002	عالية
13	التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية	3.86	1.261	4.797	0.000	عالية
14	تهتم المؤسسة بالحصول على المعلومات التي من شأنها التأثير على القرارات المالية	3.69	1.132	3.585	0.001	عالية
	جميع الفقرات	**3.8612**	**0.66420**	**7.671**	**0.000**	**عالية**

قيمة **t** الجدولية عند مستوى الدلالة **0.05** ودرجة الحرية **34** تساوي **1.697.**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول السابق إلى إجابات أفراد الدراسة عن الفقرات المتعلقة **بالتزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية** إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.56 و 4.06)، فقد تحصلت الفقرتين " **يتم جمع بيانات ومعلومات كافية عن طبيعة المشكلة لاتخاذ قرار صائب** " و "**يتم الإفصاح عن المعلومات التي من شانها أن تؤثر في مختلف القرارات المالية**" على أعلى متوسط حسابي 4.06 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 3.8578، والانحراف المعياري للفقرتين على التوالي:0.938 و1.056 فيما تحصلت الفقرة " **تعد جودة القوائم المالية الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة**" على أدنى متوسط حسابي 3.56 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ 3.8578 وانحراف معياري 1.020، ومنه يتبين أن المؤسسات الاقتصادية **تلتزم بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية من وجهة نظر أفراد الدراسة كانت عالية.**

4- تحليل فقرات المحور الرابع _ مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية_تم استخدام اختبار **T** للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم (20) والذي يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع كما يلي:

الجدول رقم(20): نتائج اختبار T لتحليل فقرات المحور الرابع_ مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية_

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1	فعالية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية يعتمد على تحليل قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج.	4.03	0.985	6.179	0.000	عالية
2	يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي.	4.09	0.853	7.529	0.000	عالية
3	النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية.	3.96	1.033	4.909	0.000	عالية
4	من أهم النسب المالية التي تساعد على اتخاذ	4.11	1.105	5.964	0.000	عالية

	القرارات المالية: نسب الهيكلية و الربحية					
5	يمكن تحليل القوائم المالية عن طريق النسب المالية من اختيار مصادر التمويل تتناسب مع القدرة المالية للمؤسسة.	4.00	0.907	6.519	0.000	عالية
6	يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات	4.14	0.912	7.413	0.000	عالية
7	تمكن نسب الاستقلالية المالية المؤسسة على التعامل بمرونة مع دائنيها	4.00	0.686	8.624	0.000	عالية
8	يمكن عن طريق نسب السيولة معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها عن طريق مواردها المتاحة	4.11	0.758	8.695	0.000	عالية
	جميع الفقرات	**4.0429**	**0.74010**	**8.336**	**0.000**	**عالية**

قيمة **t** الجدولية عند مستوى الدلالة **0.05** ودرجة الحرية **34** تساوي **1.697**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول السابق إلى إجابات أفراد الدراسة عن الفقرات المتعلقة **باعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية** إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.96 و 4.14)، فقد تحصلت الفقرة " **يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات** "على أعلى متوسط حسابي 4.14 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 4.055، وانحراف معياري 0.912، فيما تحصلت الفقرة " **النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية**" على أدنى متوسط حسابي3.96 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ 4.055 وانحراف معياري 1.033 وبشكل عام يتبين أن المؤسسة الاقتصادية **تعتمد في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية من وجهة نظر أفراد الدراسة كانت عالية.**

5- تحليل فقرات جميع محاور الاستبيان

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول رقم(21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مجتمعة كما يلي:

الجدول رقم(21):نتائج اختبار لتحليل فقرات محاور الدراسة

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
الأول	معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة	**4.0321**	**0.77076**	**7.922**	**0.000**	**عالية**
الثاني	معرفة مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية	**4.0306**	**0.50546**	**12.063**	**0.000**	**عالية**
الثالث	مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية	**3.8612**	**0.66420**	**7.671**	**0.000**	**عالية**
الرابع	مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية	**4.0429**	**0.74010**	**8.336**	**0.000**	**عالية**
	جميع الفقرات	**3.9917**	**0.61318**	**9.568**	**0.000**	**عالية**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول السابق إلى المتوسط الحسابي لجميع محاور الاستبيان(جميع الفقرات) المتعلقة بدور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية تساوي 3.9917 وقيمة t المحسوبة تساوي 9.568 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.697 ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على أن لجودة المعلومات المحاسبية دور في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني :اختبار فرضيات الدراسة وفق معطيات SPSS

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار**t** للعينة الواحدة **(T-TEST)** وهذا بالاعتماد على القاعدة العامة في قبول أو رفض الفرضية كالآتي:

- إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 1.697 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05) فإنه يتم رفض الفرضية العدمية **H0** وقبول الفرضية البديلة **H1**.

- أما إذا كانت قيمة **t** المحسوبة أقل من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 1.697 (أو مستوى الدلالة أكبر من 0.05) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية **H0** ورفض الفرضية البديلة**H1**.

1- اختبار الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على أن لنظام المعلومات المحاسبي قدرة على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة.

H0: نظام المعلومات المحاسبي غير قادر على إنتاج معلومات محاسبيةذات جودة.

H1: نظام المعلومات المحاسبي قادر على إنتاج معلومات محاسبيةذات جودة.

من الجدول السابق (21) وبالاعتماد على القاعدة العامة لاختبار الفرضيات نستخلص أن الفرضية الأولى مقبولة**H1** (قيمة **t** المحسوبة تساوي7.922) .

2- اختبار الفرضية الثانية : تنص هذه الفرضية على أن للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دور في تفعيل القرارات المالية.

H0: ليس للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دور في تفعيل القرارات المالية.

H1:للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دور في تفعيل القرارات المالية.

من الجدول السابق (21) وبالاعتماد على القاعدة العامة لاختبار الفرضيات نستخلص أن الفرضية الثانية مقبولة**H1** (قيمة **t** المحسوبة تساوي12.063) .

3- اختبار الفرضية الثالثة : تنص هذه الفرضية على أن المؤسسة الاقتصادية تلتزم بالإفصاح عن المعلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية.

H0: المؤسسة الاقتصادية لا تلتزم بالإفصاح عن المعلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية.

H1:المؤسسة الاقتصادية تلتزم بالإفصاح عن المعلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية.

من الجدول السابق (21) وبالاعتماد على القاعدة العامة لاختبار الفرضيات نستخلص أن الفرضية الثالثة مقبولة**H1** (قيمة **t** المحسوبة تساوي 7.671) .

4- اختبار الفرضية الرابعة : تنص هذه الفرضية على أن المؤسسة الاقتصادية تعتمد في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية.

H0: المؤسسة الاقتصادية لا تعتمد في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية.

H1:المؤسسة الاقتصادية تعتمد في تحليل قوائمها المالية على المؤشرات المالية كأساس لترشيد القرارات المالية.

من الجدول السابق (21) وبالاعتماد على القاعدة العامة لاختبار الفرضيات نستخلص أن الفرضية الثانية مقبولة**H1** (قيمة **t** المحسوبة تساوي8.336).

المطلب الثالث: اختبار العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

لاختبار العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية قمنا باستخدام معامل الارتباط **T (T-test)** بين فقرات المحاور و مستوى الدلالة عند مستوى دلالة 0.05 وذلك باختيار عينة من فقرات المحاور التي تخدم موضوع الدراسة وهي كالتالي:

1- اختبار العلاقة بين الفقرة "يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية " و الفقرة "يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات"

يبين الجدول رقم (22) معاملات الارتباط بين الفقرة (06) من المحور الثاني"يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية" مع الفقرة (06) من المحور الرابع "يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات".

الجدول رقم(22): معامل الارتباط بين الفقرتين "يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية " و "يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات"

البيان	الفقرة (06) من المحور الثاني		الفقرة (06) من المحور الرابع	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة (06) من المحور الثاني	1	-	0.663	0.000
الفقرة (06) من المحور الرابع	0.663	0.000	1	-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول أعلاه أن هناك ارتباط كبير(0.663) بين الفقرتين "يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية" **و** "يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات" عند مستوى الدلالة (0.000) وهذا يعني أن كلا الفقرتين تؤثران على بعضهما البعض فكلما كان هناك معلومات محاسبية تتصف

بالجودة (خاصية القدرة تنبؤية) كلما ساعد ذلك متخذ القرار على اختيار الاستثمارات التي تحقق له اكبر العوائد.

2- اختبار العلاقة بين الفقرة "التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية من المحور الثالث" و الفقرة "النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية".

يبين الجدول رقم (23) معاملات الارتباط بين الفقرة (13) من المحور الثالث (التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية) مع الفقرة (03) من المحور الرابع (النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية).

الجدول رقم (23): معامل الارتباط بين الفقرتين "التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية من المحور الثالث" و "النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية"

البيان	الفقرة (13) من المحور الثالث		الفقرة (03) من المحور الرابع	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة (13) من المحور الثالث	1	-	0.544	0.001
الفقرة ا (03) من المحور الرابع	0.544	0.001	1	-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول أعلاه أن هناك ارتباط كبير(0.544) بين الفقرتين "التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية" **و** "النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية" عند مستوى الدلالة (0.001) وهذا يعني أن كلا الفقرتين تؤثران على بعضهما البعض فكلما كان هناك إفصاح جيد عن المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كلما عزز ذلك من مصداقية النتائج المتحصل عليها من النسب المالية وهذا بدوره يساعد المؤسسة على تخفيض المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية.

3- اختبار العلاقة بين الفقرة" تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق SCF معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة" و الفقرة "**يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي"**

يبين الجدول رقم (24) معاملات الارتباط بين الفقرة (01) من المحور الثاني"تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق SCF معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة" مع الفقرة (02) من المحور الرابع "يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي".

الجدول رقم(24): معامل الارتباط بين الفقرتين"تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق SCF معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة" و "يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي"

البيان	الفقرة (01) من المحور الثاني		الفقرة (02) من المحور الرابع	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة (01) من المحور الثاني	1	-	0.619	0.000
الفقرة (02) من المحور الرابع	0.619	0.000	1	-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول أعلاه أن هناك ارتباط كبير(0.619) بين الفقرتين "تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق SCF معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة"و "يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي" عند مستوى الدلالة (0.000) وهذا يعني أن كلا الفقرتين تؤثران على بعضهما البعض فكلما كانت المعلومات الموجودة في القوائم المالية واضحة وبسيطة كلما كانت النتائج المتحصل عليها عن طريق النسب المالية تعبر بصدق عن الأداء المالي للمؤسسة وهذا بدوره يساعد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

4- اختبار العلاقة بين الفقرة "عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار" و الفقرة "يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة الأرباح المتبعة".

يبين الجدول رقم (25) معاملات الارتباط بين الفقرة (11) من المحور الثاني (عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار) مع الفقرة (06) من المحور الثالث (يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة الأرباح المتبعة).

الجدول رقم(25):معامل الارتباط بين الفقرتين"عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار" و الفقرة "يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة الأرباح المتبعة".

البيان	الفقرة (11) من المحور الثاني		الفقرة (06) من المحور الثالث	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة (11) من المحور الثاني	1	-	0.620	0.000
الفقرة (06) من المحور الثالث	0.620	0.000	1	-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول أعلاه أن هناك ارتباط كبير(0.620) بين الفقرتين " عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار" و "يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة الأرباح المتبعة"عند مستوى الدلالة (0.000) وهذا يعني أن كلا الفقرتين تؤثران على بعضهما البعض، فكلما توفرت المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب كلما ساعد ذلك متخذ القرار على اختيار مصادر التمويل المناسبة.

5- اختبار العلاقة بين الفقرة "تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب"

و الفقرة **"كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها"**

يبين الجدول رقم (26) معاملات الارتباط بين الفقرة (03) من المحور الأول (تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب) مع الفقرة (12) من المحور الثاني (كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها).

الجدول رقم(26):معامل الارتباط بين الفقرتين "تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب" و "كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها"

البيان	الفقرة (03) من المحور الأول		الفقرة (12) من المحور الثاني	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة (03) من المحور الأول	1	-	0.642	0.000
الفقرة (12) من المحور الثاني	0.642	0.000	1	-

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستعمال SPSS.

يشير الجدول أعلاه أن هناك ارتباط كبير(0.642) بين الفقرتين "تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها

للمستفيدين منها في الوقت المناسب" و "كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها" عند مستوى الدلالة (0.000) وهذا يعني أن كلا الفقرتين تؤثران على بعضهما البعض فكلما كانت هناك معالجة جيدة للمعلومات المحاسبية كلما ساعد ذلك على إيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب ،وهذا بدوره يساعد على تقليل البدائل المتاحة.

من الدراسة السابقة لمعاملات الارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية والتي تم الاعتماد فيها على عينة من الفقرات نستنتج أن المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية التي تتوفر على الخصائص النوعية يجب الإفصاح عنها بالشكل الذي يضمن وصولها إلى الأطراف المستفيدة منها لتكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، كما أن للنسب المالية دور هام في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وضمان الشفافية فيها وهذا بدوره يساعد في ترشيد مختلف القرارات المالية.

خلاصة

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا،حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع الاستبيان المتمثل في أداة الدراسة التطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية وذلك في إطار معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، ومن خلال إجاباتهم تم التطرق في هذا الفصل إلى وصف مجتمع وعينة الدراسة وكذا تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** من خلال صدق وثبات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة واختبار العلاقة الموجودة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات المالية" الذي تطرقنا فيه إلى الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبية والمفاهيم الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي و القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي و الوسيلة المستخدمة في توصيل المعلومات المحاسبية إلى جميع الأطراف، ونظرا لارتباط موضوع دراستنا باتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ، فقد تناولنا فيه تأثير نوعية المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المالية من خلال التطرق إلى عملية اتخاذ القرارات المالية وكذا توضيح كيفية الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية و الدور الذي تلعبه في تحسين مصداقية النتائج المتوصل إليها عن طريق استخدام النسب المالية.

وقد تم تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية وذلك بتوزيع استمارات عليهم، وبعد الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و الخروج بمجموعة من التوصيات دون أن ننسى وضع بعض الآفاق البحثية التي تكمل الموضوع المدروس.

نتائج الدراسة

في إطار الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

1- النتائج النظرية:

في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يمر نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية على ثلاثة مراحل :مدخلات معالجة البيانات والمخرجات،حيث تساعد المؤسسة في إنتاج معلومات تكون ذات جودة.
- ✓ تعتبر القوائم المالية (مخرجات النظام) الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسات الاقتصادية عند اتخاذ مختلف القرارات المالية.
- ✓ للتحقق من أن المعلومات المحاسبية تكون ذات جودة يجب أن تتوفر على معايير تحكمها وهي:منفعة المعلومة، درجة الرضا عن المعلومة و الأخطاء والتحيز.
- ✓ المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة لمستخدميها في مجال ترشيد القرارات، ويتحقق ذلك من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومات.
- ✓ توفر المعلومات المحاسبية على الخصائص النوعية يزيد من فعاليتها و يعزز من مصداقية القوائم المالية.

✓ تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة اقتصادية بعوامل متعلقة بالبيئة المحاسبية، عوامل متعلقة بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، وكذلك التقارير التي يقوم المراجع الخارجي بإصدارها.

✓ لنظام المعلومات المحاسبي دور هام وبارز في معالجة وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتلبي احتياجات مستخدمي عند اتخاذ القرارات المالية.

✓ يتوقف نجاح أي مؤسسة اقتصادية على مدى سلامة قراراتها المالية والإستراتيجية.

✓ لمتخذ القرار دور هام في اتخاذ القرارات المالية عندما يكون له القدرة على فهم واستخدام المعلومات المحاسبية بالشكل الصحيح.

✓ يلعب الإفصاح المحاسبي دور كبير في تحسين نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية عن طريق تحقيق عنصري الملائمة والموثوقية.

✓ اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية يعتمد على النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية و هذا من شانه أن يعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية.

2- النتائج التطبيقية

في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الاقتصادية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية قدرة على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة:

✓ تعتمد المؤسسات الاقتصادية على أجهزة وبرمجيات محاسبية حديثة لتسهيل عملية معالجة المعلومات المحاسبية.

✓ يتم تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فاعلية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.

✓ إعداد القوائم المالية وفق SCF يزيد من سرعة تقديم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.

✓ يستطيع مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم قدرة معقولة من الفهم المحاسبي على التعامل مع القوائم المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية:

- ✓ تعمل المؤسسات الاقتصادية بصفة مستمرة على تقديم قوائم مالية في الوقت المناسب مما يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية لاتخاذ مختلف القرارات المالية.
- ✓ إن الثبات في الطرق المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسات الاقتصادية يزيد في اتساق وكذا مصداقية المعلومات المقدمة عند اتخاذ القرارات.
- ✓ إن دقة ونوعية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية تساعد على الموازنة بين المخاطر والمزايا المتوقعة لكل بديل من اجل اختيار البديل الأفضل.
- ✓ عدم توفر بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تلتزم المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية:

- ✓ يعتبر قرار توزيع الأرباح من الأمور المعقدة الذي يصعب على المؤسسات الاقتصادية تحديده نتيجة الترابط الكبير الموجود بين مختلف قراراتها المالية.
- ✓ يعتبر الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية الهدف الذي تسعى إليه المؤسسات الاقتصادية من اجل ترشيد القرارات المالية.
- ✓ الإفصاح عن الملاحق التفصيلية للقوائم المالية من شأنه تفسير الغموض الذي قد يواجه مستخدمو القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ عدم الإفصاح عن المعلومات المهمة لاتخاذ القرارات المالية يضلل مستخدمي القوائم المالية ويعرض المؤسسات الاقتصادية إلى مخاطر مالية تضر بمستقبلها الحالي أو المستقبلي.
- ✓ تعمل المؤسسات الاقتصادية على أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية لها قدرة تنبؤية عن الأحداث المتوقع حدوثها مستقبلا .
- ✓ لا تعمل المؤسسات الاقتصادية على تقديم القوائم المالية إلى الأطراف الخارجية (المستثمرون الجدد) مما يقلل الشفافية في القوائم المالية المستخدمة عند اتخاذ القرارات المالية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- تعتمد المؤسسات الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية:

- ✓ تعتمد اغلب المؤسسات الاقتصادية على النسب المالية عند اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ اعتماد المؤسسات الاقتصادية على النسب المالية عند تحليل قوائمها المالية يساعدها على معرفة مختلف الظروف التي قد تواجه المؤسسة في حالة اتخاذ لأي قرار مالي.
- ✓ تحليل القوائم المالية باستخدام نسب المديونية يجنب المؤسسة الوقوع في التبعية المالية و الذي بدوره يؤثر على اتخاذ قراراتها المالية.
- ✓ تساعد نسب الربحية المؤسسة على التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيق من الاستثمارات مما يقلل البدائل المتاحة.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة توفر المصداقية في القوائم المالية مع إرفاق هذه القوائم بالبنود التفصيلية لها(ملاحق).
- ✓ ضرورة توفير المعلومات الملائمة للقرار المالي في الوقت المناسب.
- ✓ ضرورة التكوين المستمر للعاملين في مجال المحاسبة من اجل زيادة فعالية المعلومات المحاسبية.
- ✓ ضرورة الاعتماد على أجهزة وبرمجيات حديثة تسمح بإيصال المعلومات في الوقت المناسب.
- ✓ ضرورة الالتزام بمعايير العرض والإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية بالشكل الذي يساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات مالية سليمة.
- ✓ ضرورة استخدام نسب التحليل المالي من اجل تعزيز مصداقية النتائج المالية لترشيد مختلف القرارات المالية.
- ✓ العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية مما يساهم في وصول المعلومات إلى الأطراف المستفيدة في الوقت المناسب.
- ✓ ضرورة التأكد من مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية قبل الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المالية.

- ✓ توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية البحث العلمي ووضع مؤطرين داخل المؤسسات الاقتصادية لمساعدة الطلبة.

آفاق الدراسة

يمكن اعتبار هذه الدراسة انطلاقا لبحوث ودراسات أخرى سواء في مجال جودة المعلومات المحاسبية أو اتخاذ القرارات المالية لذا نقترح المواضيع التالية:

- ✓دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في إطار جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية.
- ✓مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا- الكتب

1- أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

2- أحمد ماهر ، الإدارة، المبادئ والأهداف، الدار الجامعية، 2006.

3- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2006.

4- أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

5- أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية مصر، 2005.

6- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الطبعة الأولى الجزائر، 2010.

7- حسين القاضي ، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان،2008.

8- حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

9- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

10- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر التوزيع، عمان ،2004.

11- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

12- ربحي مصطفى عليان، أسس الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007.

13- رضوان حلوه حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

14- رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، حلب، 2005.

15- سليمان مصطفى، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

16- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية، 1986.

17- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس 2002.

18- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2004، ص111.

19- طلال الججاوي، ريان نعمون، المحاسبة المالية 1، مناهج الجامعات العالمية، الطبعة الأولى، جهينة للنشر والتوزيع ،عمان، 2007.

20- عاطف وليم اندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي للنشر الإسكندرية،2007.

21- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

22- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

23- عبد الرحمان الصباح،نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر،الأردن 1989.

24- عبد الستار مصطفى الصباح، سعود حايد العامري، الإدارة المالية اطر نظرية وحالات علمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

25- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2003 .

26- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

27- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2007.

28- علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية،(د،س،ن).

29- علي الشرقاوي، العملية الإدارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.

30- علي حسين، نظرية القرارات الإدارية دار زهران للنشر والتوزيع، جامعة الزيتونة، 2008.

31- علي خلف مجاحجة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

32- علي عباس، الإدارة المالية في المنظمات الإعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية للنشر، عمان، 2002.

33- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

34- فيصل جميل السعايدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

35- قاسم إبراهيم الحبيطي، زايد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

36- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

37- كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة، المكتبة الجامعية الحديث، الإسكندرية مصر،2007.

38- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1997.

39- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2002.

40- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2004.

41- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2008.

42- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2008.

43- محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين شمس للنشر مصر، 1995.

44- محمد مطر ،التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع

عمان، الأردن ،2000.

45- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الرابعة دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن 2006.

46- محمود صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية،الدار الجامعية، الإسكندرية مصر ،2005.

47- مسعود محمود الشرقاوي ،مبادئ المحاسبة المالية،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر ،2007.

48- مفلح محمد عقل،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي،الطبعة الأولى، دار اجنادين للنشر والتوزيع ،عمان ،2006.

49- منير إبراهيم هندي،الإدارة المالية ،الطبعة الرابعة،المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع الإسكندرية ،2006.

50- منير شاكر محمد و آخرون ،التحليل المالي ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن،2005.

51- مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2009.

52- مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، أثر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

53- ناصر محمد العذيلي، إدارة السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2003.

54- نور الدين خبابه ،الإدارة المالية، الطبعة الأولى ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت ،1997.

55- هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، طبع- نشر- توزيع، الإسكندرية، 2000.

56- ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007.

ثانيا - المذكرات

✓ **مذكرات الدكتوراه**

57- آيت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، (أطروحة الدكتوره) ، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2013_2014.

58- محمود محمد الزيود، دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006- 2007.

59- مفيد عبد اللاوي ، آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و تقارير محافظ الحسابات،(أطروحة دكتوراه)،كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر3 الجزائر،2013-2014.

✓ **مذكرات الماجستير**

60- أحمد عبد الهادي بشير، دار المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية،(رسالة ماجستير) ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

61- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

62- رولا كاسر لايقة ،القياس المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار،(رسالة ماجستير)،جامعة تشرين، سوريا،2007.

63- سعادة اليمين،استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها،(رسالة ماجستير)،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر،2008 - 2009 .

64- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، (رسالة ماجستير) كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2011- 2012.

65- لزعر محمد سامي،التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ،(رسالة ماجستير ،كلية علوم التسيير ،تخصص ادارة ومالية،جامعية منتوري، قسنطينة،الجزائر،2011-2012.

66- لعيبي هاتو خلف،الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية،(رسالة ماجيستر)،بغداد،2009.

67-ناجي بن يحي،دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الافصاح المحاسبي،(رسالة ماجيستر)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013.

68- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثارها في اتخاذ القرارات (رسالة ماجستير)، تخصص محاسبة، كلية التسيير، جامعة الحاج الخضر باتنة، الجزائر 2008-2009.

ثالثا -المجلات والملتقيات

✓ **المجلات**

69-أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول منشورات بسكرة، الجزائر، 2001.

70-كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90 الجامعة المستنصرية، 2011.

71-نوي الحاج، مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، الجزائر، 2013.

✓ **الملتقيات الدولية**

72-مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي -التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود -ملتقى دولي تحث عنوان :النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية- المركز الجامعي بالوادي، جانفي2010 .

73- هواري سويسي، بدر الزمان حمقاني، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي، جامعة ورقلة الجزائر، 29-30 نوفمبر، 2011.

✓ **الملتقيات الوطنية**

74-محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي ، دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق scf في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر،5- 6 ماي 2013.

رابعا - الوثائق الرسمية

75- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة 25 نوفمبر 2007 المتضمنة النظام المحاسبي المالي، العدد74.

76- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 مارس2009 المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكدا مدونات الحسابات و قواعد سيرها، العدد 19.

خامسا - المواقع الالكترونية

77- http// www.univ-bouira.dz
78- http:// www.iasj- net.
79- http://www. Sharqacademy.com
80- http://www. Iefpedia.com
81- http:www.startimes.com.
82- http:// cte.univ-setif.dz
83- http://www.arab-ency.com
84- http:www.najah.ed
85- http : //www.icn.com

المراجع باللغة الأجنبية

86- Michel Lamarche, Système la comptabilité, Edition D'organisation Paris 1998.

الملاحق

العدد 19

السّنة السّادسة والأربعون

الأربعاء 28 ربيع الأوّل عام 1430 هـ

الموافق 25 مارس سنة 2009 م

الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشعبيّة

الجريدة الرسميّة

اتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 320050 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007 68 KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حسـاب النتـائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم 06

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

في إطار تحضير مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص" دراسات محاسبية وجبائية معمقة " **بعنوان** "**دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية**" التي تهدف إلى معرفة أهمية توفر معلومات محاسبية ذات جودة في القوائم المالية كأساس لترشيد القرارات المالية للمؤسسة، فنأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هدا الاستبيان من فقرات والإجابة عما جاء فيه بموضوعية وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم.

إن تعاونكم معنا سيكون سببًا في نجاح هذا البحث، ونحيطكم علما أن إجاباتكم ستعامل بكل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الطالبتان:

- بسمة فنيط
- ربيعة لعدادرة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس:	ذكر	☐	أنثى	☐
المستوى التعليمي:	شهادة مهنية	☐	ليسانس	☐
	ماجستير	☐	دكتوراه	☐
الخبرة:	أقل من 5 سنوات	☐	من 6 إلى 10 سنوات	☐
	من 11 إلى 15 سنة	☐	أكثر من 15 سنوات	☐
الوظيفة:	مسير شركة	☐	مراجع داخلي	☐
	محاسب	☐	رئيس مصلحة	☐
طبيعة نشاط الشركة:	تجارية	☐	خدمية	☐
	صناعية	☐	مقاولات	☐
الصفة القانونية للشركة:	SPA	☐	SARL	☐
	EURL	☐	SNC	☐

الجزء الثاني : البيانات الموضوعية

المحور الأول: معرفة مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية على إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة.

رقم الفقرة	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اعتماد المؤسسة على دورة مستندية يسمح لها بزيادة الموثوقية في نوعية المعلومات المقدمة.					
2	يتم الاعتماد على أجهزة و برمجيات محاسبية حديثة لتسهيل عملية معالجة المعلومات المحاسبية .					
3	تتناسب الأجهزة و البرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب.					
4	تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.					
5	المعلومات المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي تسمح بالقيام بعمليات التخطيط، الرقابة و التقييم.					
6	اعتماد المؤسسة على الإجراءات المعتمدة منSCF في إعداد القوائم المالية يزيد من سرعة إعدادها و فعاليتها.					
7	الملاحق المعتمدة من طرفSCF تساعد في شرح مختلف التفاصيل مما يسهل من فهم المعلومات المحاسبية.					
8	يستطيع مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم قدرة معقولة من الفهم المحاسبي على التعامل مع القوائم المالية والاستفادة منها.					

المحور الثاني: مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تفعيل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

رقم الفقرة	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقدم القوائم المالية المعتمدة وفقSCFمعلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة.					

2	تعبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.					
3	إن الثبات في الطرق المحاسبية المعتمدة في المؤسسة تزيد في الاتساق وكذا مصداقية المعلومات المقدمة.					
4	إن تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية.					
5	تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم على الموازنة بين المخاطر و المزايا المتوقعة لكل بديل من اجل اختيار البديل الأفضل.					
6	يمكن لمتخذ القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة أو المستقبلية.					
7	تكون منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية اكبر من تكلفة الحصول عليها.					
8	تسعى الإدارة المالية بشكل مستمر إلى إنتاج معلومات محاسبية جيدة بهدف اتخاذ قراراتها المالية.					
9	تزيد فعالية القرار المالي كلما كانت المعلومات المحاسبية ملائمة له.					
10	تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار.					
11	عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على عملية اتخاذ القرار.					
12	كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها.					
13	كلما تطابقت نوعية المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية لاتخاذ القرار.					
14	دقة و نوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية تؤثر إيجابا على حجم الاستثمارات المستقطبة.					

المحور الثالث :مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن معلومات كافية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم المالية.

عدد الفقرة	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات الإستراتيجية.					
2	يتم الاعتماد بشكل كبير على المعلومات الواردة في القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية.					
3	يتم جمع بيانات ومعلومات كافية عن طبيعة المشكلة لاتخاذ قرار صائب.					
4	يتم إشراك إطارات ممن لديهم كفاءات ومهارات مميزة في اتخاذ القرارات المالية.					
5	مصادر التمويل المختلفة تعطي للمؤسسة مجال لاتخاذ قرارات تتناسب مع إمكانيتها.					
6	يتم اتخاذ قرار التمويل بناء على نسبة توزيع الأرباح المتبعة.					
7	يتم اختيار مصادر التمويل بناء على أسعار الفائدة المقترحة من البنوك.					
8	يتم اختيار مصادر التمويل بناء على المنتجات البنكية (قرض إيجاري).					
9	تعد جودة القوائم المالية الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة.					
10	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة الاستخدام.					
11	يتم الإفصاح عن المعلومات التي من شانها أن تؤثر في مختلف القرارات المالية.					
12	الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.					
13	التوسع في الإفصاح يخفض من حالة عدم التأكد و بالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية.					
14	تهتم المؤسسة بالحصول على المعلومات التي من شأنها التأثير على القرارات المالية.					

المحور الرابع:مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية في تحليل قوائمها المالية على النسب المالية كأساس لترشيد القرارات المالية

عدد الفقرة	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	فعالية القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية يعتمد على تحليل قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج.					
2	يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة و مركزها المالي.					
3	النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية.					
4	من أهم النسب المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية:نسب الهيكلية و الربحية.					
5	يمكن تحليل القوائم المالية عن طريق النسب المالية اختيار مصادر التمويل تتناسب مع القدرة المالية للمؤسسة.					
6	يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات.					
7	تمكن نسب الاستقلالية المالية المؤسسة على التعامل بمرونة مع دائنيها.					
8	يمكن عن طريق نسب السيولة معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها عن طريق مواردها المتاحة.					

الملحق رقم(07):نتائج الاستبيان باستعمال SPSS

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول(معامل الارتباط و مستوى الدلالة)

MA	Pearson Correlation	,848**	,893**	,871**	,865**	,873**	,911**	,769**	,767**
	Sig. (2-tailed	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معامل الارتباط و مستوى الدلالة)

MB	Pearson Correlation	,743**	,165	,611	,125**	,209	,817	,862**	,756	,093	,897**
	Sig. (2-tailed	,000	,344	,000	,475	,229	,000	,000	,000	,595	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

,907	,748	,806**	,806
,000	,000	,000	,000
35	35	35	35

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (معامل الارتباط و مستوى الدلالة)

MC	Pearson Correlation	,760	,631	,715	,801	,677	,809	,871	,451	,622	,250
	Sig. (2-tailed	,000**	,000**	,000	,000**	,000**	,000	,000**	,007**	,000	,147**
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

,293	,539	,835	,726
,087**	,001	,000**	,000**
35	35	35	35

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (معامل الارتباط و مستوى الدلالة)

MD	Pearson Correlation	,841**	,885**	,614**	,866**	,854**	,873**	,826**	,803**
	Sig. (2-tailed	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35

****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

		MA	MB	MC	MD	MTOTAL
MA	Pearson Correlation	1	,759**	,681**	,809**	,899**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35
MB	Pearson Correlation	,759**	1	,758**	,806**	,893**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	35	35	35	35	35
MC	Pearson Correlation	,681**	,758**	1	,868**	,903**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	35	35	35	35	35
MD	Pearson Correlation	,809**	,806**	,868**	1	,957**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	35	35	35	35	35
MTOTAL	Pearson Correlation	,899**	,893**	,903**	,957**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	35	35	35	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,942	8

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,882	14

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,886	14

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الرابع

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,925	8

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,966	44

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	22	62,9	62,9	62,9
	أنثى	13	37,1	37,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شهادة مهنية	10	28,6	28,6	28,6
	ليسانس	19	54,3	54,3	82,9
	ماجستير	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	18	51,4	51,4	51,4
	من 6 إلى 10 سنوات	7	20,0	20,0	71,4
	من 11 إلى 15 سنة	3	8,6	8,6	80,0
	أكثر من 15 سنة	7	20,0	20,0	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مسير شركة	1	2,9	2,9	2,9
	مراجع ذاخلي	7	20,0	20,0	22,9
	محاسب	18	51,4	51,4	74,3
	رئيس مصلحة	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

طبيعة نشاط الشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تجارية	13	37,1	37,1	37,1
	صناعية	20	57,1	57,1	94,3
	مقاولات	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الصفة القانونية للشركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	SPA	17	48,6	48,6	48,6
	SARL	9	25,7	25,7	74,3
	EURL	7	20,0	20,0	94,3
	SNC	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
اعتماد المؤسسة على دورة مستندية يسمح لها بزيادة الموثوقية في نوعية المعلومات المقدمة	**35**	**3,86**	**1,115**	**,189**
يتم الاعتماد على أجهزة وبرمجيات محاسبية حديثة لتسهيل عملية معالجة المعلومات المحاسبية	**35**	**4,11**	**1,078**	**,182**
تتناسب الأجهزة والبرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب	**35**	**4,11**	**,832**	**,141**
تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فاعلية المعلومات المقدمة في إطارها	**35**	**4,26**	**,886**	**,150**
المعلومات المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي تسمح بالقيام بعمليات التخطيط الرقابة والتقييم	**35**	**4,03**	**,785**	**,133**
في اعداد القوائم المالية يزيد في سرعة اعدادها SCF اعتماد المؤسسة على الاجراءات المعتمدة من وفاعليتها	**35**	**3,97**	**1,043**	**,176**
تساعد في شرح مختلف التفاصيل مما يسهل من فهم المعلومات المحاسبية SCF الملاحق المعتمدة من طرف	**35**	**3,91**	**,742**	**,126**
يستطيع مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم قدرة معقولة من الفهم المحاسبي على التعامل مع القوائم المالية والاستفادة منها	**35**	**4,00**	**,728**	**,123**
MA	**35**	**4,0321**	**,77076**	**,13028**

One-Sample Test

Test Value = 3						
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Diffnce	Lower	Upper
اعتماد المؤسسة على دورة مستندية يسمح لها بزيادة الموثوقية في نوعية المعلومات المقدمة	**4,547**	**34**	**,05**	**,857**	**,47**	**1,24**
يتم الاعتماد على أجهزة وبرمجيات محاسبية حديثة لتسهيل عملية معالجة المعلومات المحاسبية	**6,113**	**34**	**,000**	**1,114**	**,74**	**1,48**
تتناسب الأجهزة والبرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب	**7,922**	**34**	**,000**	**1,114**	**,83**	**1,40**
تكوين العاملين في مجال المحاسبة يزيد من فاعلية المعلومات المقدمة في إطارها	**8,395**	**34**	**,000**	**1,257**	**,95**	**1,56**
المعلومات المقدمة من طرف نظام المعلومات المحاسبي تسمح بالقيام بعمليات التخطيط الرقابة والتقييم	**7,748**	**34**	**,000**	**1,029**	**,76**	**1,30**
في SCF اعتماد المؤسسة على الاجراءات المعتمدة من اعداد القوائم المالية يزيد في سرعة اعدادها وفاعليتها	**5,511**	**34**	**,000**	**,971**	**,61**	**1,33**
تساعد في شرح مختلف SCF الملاحق المعتمدة من طرف التفاصيل مما يسهل من فهم المعلومات المحاسبية	**7,285**	**34**	**,000**	**,914**	**,66**	**1,17**
يستطيع مستخدمي القوائم المالية الذين لديهم قدرة معقولة من الفهم المحاسبي على التعامل مع القوائم المالية والاستفادة منها	**8,131**	**34**	**,000**	**1,000**	**,75**	**1,25**
MA	**7,922**	**34**	**,000**	**1,0321 4**	**,7674**	**1,2969**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق scf معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة	35	4,03	,664	,112
تعبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة	35	4,37	,490	,083
إن الثبات في الطرق المحاسبية المعتمدة في المؤسسة تزيد من الاتساق و كذلك مصداقية المعلومات المقدمة	35	3,94	,802	,136
إن تقديم القوائم المالية فى الوقت المناسب يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية	35	4,20	,632	,107
تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على الموازنة بين المخاطر والمزايا المتوقعة لكل بديل من أجل اختيار البديل الأفضل	35	4,26	,561	,095
يمكن لمتخد القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية فى تعديل توقعاته السابقة او المستقبلية	35	3,97	,785	,133
تكون منفعة استخدام المعلومات المعبر عنها في القوائم المالية أكبر من تكلفة الحصول عليها	35	3,86	,772	,131
تسعى الإدارة بشكل مستمر إلى إنتاج معلومات محاسبية جيدة بهدف اتخاذ قراراتها المالية	35	4,00	,874	,148
تزيد فعالية القرار المالى كلما كانت المعلومة المحاسبية ملائمة له	35	4,00	,939	,159
تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على تخفيض حالة عدم التأكد عند متخد القرار	35	3,97	,707	,119
عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على عملية اتخاذ القرار	35	3,97	1,014	,171
كلما توفرت المعلومات فى الوقت المناسب كلما قلت البدائل التى يتم المفاضلة بينها	35	3,94	,838	,142
كلما تطابقت نوعية المعلومات مع متطلبات متخد القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية لاتخاذ القرار	35	4,06	,873	,147
دقة ونوعية المعلومات المعروضة في القوائم المالية تؤثر إيجابا على حجم الاستثمارات المستقطبة	35	3,86	1,089	,184
MB	35	4,0306	,50546	,08544

One-Sample Test

Test Value = 3						
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Diffnce	Lower	Upper
تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق scf معلومات واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة	9,170	34	,000	1,029	,80	1,26
تعبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة	16,550	34	,000	1,371	1,20	1,54
إن الثبات في الطرق المحاسبية المعتمدة في المؤسسة تزيد من الاتساق و كذلك مصداقية المعلومات المقدمة	6,952	34	,000	,943	,67	1,22
إن تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية	11,225	34	,000	1,200	,98	1,42
تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على الموازنة بين المخاطر والمزايا المتوقعة لكل بديل من أجل اختيار البديل الأفضل	13,266	34	,000	1,257	1,06	1,45
يمكن لمتخد القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة او المستقبلية	7,318	34	,000	,971	,70	1,24
تكون منفعة استخدام المعلومات المعبر عنها في القوائم المالية أكبر من تكلفة الحصول عليها	6,565	34	,000	,857	,59	1,12
تسعى الإدارة بشكل مستمر إلى إنتاج معلومات محاسبية جيدة بهدف اتخاذ قراراتها المالية	6,765	34	,000	1,000	,70	1,30

تزيد فعالية القرار المالي كلما كانت المعلومة المحاسبية ملائمة له	6,298	34	,000	1,000	,68	1,32
تساعد المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على تخفيض حالة عدم التأكد عند متخذ القرار	8,134	34	,000	,971	,73	1,21
عرض القوائم المالية فى الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على عملية اتخاذ القرار	5,667	34	,000	,971	,62	1,32
كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها	6,655	34	,000	,943	,65	1,23
كلما تطابقت نوعية المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية لاتخاذ القرار	7,168	34	,000	1,057	,76	1,36
دقة ونوعية المعلومات المعروضة فى القوائم المالية تؤثر إيجابا على حجم الاستثمارات المستقطبة	4,659	34	,000	,857	,48	1,23
MB	12,063	34	,000	1,03061	,8570	1,2042

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات الاستراتيجية	35	4,09	,919	,155
يتم الاعتماد بشكل كبير على المعلومات الواردة في القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية	35	3,86	1,004	,170
يتم جمع البيانات والمعلومات الكافية عن طبيعة المشكلة لاتخاذ قرار صائب	35	4,06	,938	,158
يتم اشراك إطارات ممن لهم كفاءات ومهارات مميزة في اتخاذ القرارات المالية	35	3,97	1,043	,176
مصادر التمويل المختلفة تعطي للمؤسسة مجال لاتخاذ قرارات تتناسب مع امكانياتها	35	3,89	,832	,141
يتم اتخاذ قرار التمويل بناءا على نسبة توزيع الارباح المتبعة	35	3,77	,877	,148
يتم اختيار مصادر التمويل بناءا على اسعار الفائدة المقترحة من البنوك	35	3,60	1,241	,210
يتم اختيار مصادر التمويل بناءا على المنتجات البنكية(قرض إيجاري(	35	3,97	,891	,151
تعد جودة القوائم المالية الهدف التي تسعى إليه المؤسسة	35	3,57	1,220	,206
الافصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة يمكن ان يجعل القوائم المالية صعبة الاستخدام	35	4,00	1,111	,188
يتم الافصاح عن المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في مختلف القرارات المالية	35	4,06	1,056	,178
الافصاح عن جميع المعلومات المحاسبية قد يؤدي إلى تظليل مستخدمي القوائم المالية	35	3,69	1,207	,204
التوسع في الافصاح يخفض من حالة عدم التاكد وبالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية	35	3,86	1,061	,179
تهتم المؤسسة بالحصول على المعلومات التي من شأنها التأثير على القرارات المالية	35	3,69	1,132	,191
MC	35	3,8612	,66420	,11227

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Diffnce	Lower	Upper
تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات الاستراتيجية	**6,986**	**34**	**,000**	**1,086**	**,77**	**1,40**
يتم الاعتماد بشكل كبير على المعلومات الواردة في القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية	**5,050**	**34**	**,000**	**,857**	**,51**	**1,20**
يتم جمع البيانات والمعلومات الكافية عن طبيعة المشكلة لاتخاد قرار صائب	**6,671**	**34**	**,000**	**1,057**	**,74**	**1,38**
يتم اشراك إطارات ممن لهم كفاءات ومهارات مميزة في اتخاذ القرارات المالية	**5,511**	**34**	**,000**	**,971**	**,61**	**1,33**
مصادر التمويل المختلفة تعطي للمؤسسة مجال لاتخاذ قرارات تتناسب مع امكانياتها	**6,297**	**34**	**,000**	**,886**	**,60**	**1,17**
يتم اتخاذ قرار التمويل بناءا على نسبة توزيع الارباح المتبعة	**5,202**	**34**	**,000**	**,771**	**,47**	**1,07**
يتم اختيار مصادر التمويل بناءا على اسعار الفائدة المقترحة من البنوك	**2,859**	**34**	**,007**	**,600**	**,17**	**1,03**
يتم اختيار مصادر التمويل بناءا على المنتجات البنكية(قرض إيجاري(	**6,453**	**34**	**,000**	**,971**	**,67**	**1,28**
تعد جودة القوائم المالية الهدف التي تسعى إليه المؤسسة	**2,772**	**34**	**,009**	**,571**	**,15**	**,99**
الافصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة يمكن ان يجعل القوائم المالية صعبة الاستخدام	**5,323**	**34**	**,000**	**1,000**	**,62**	**1,38**
يتم الافصاح عن المعلومات التي من شأنها أن تؤثر في مختلف القرارات المالية	**5,925**	**34**	**,000**	**1,057**	**,69**	**1,42**
الافصاح عن جميع المعلومات المحاسبية قد يؤدي إلى تظليل مستخدمي القوائم المالية	**3,361**	**34**	**,002**	**,686**	**,27**	**1,10**
التوسع فى الافصاح يخفض من حالة عدم التاكد وبالتالى تخفيض درجة المخاطر عند اتخاد القرارات المالية	**4,779**	**34**	**,000**	**,857**	**,49**	**1,22**
تهتم المؤسسة بالحصول على المعلومات التي من شأنها التأثير على القرارات المالية	**3,585**	**34**	**,001**	**,686**	**,30**	**1,07**
MC	**7,671**	**34**	**,000**	**,86122**	**,6331**	**1,0894**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فعالية القرارات المالية في المؤسسة يعتمد على تحليل قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج	**35**	**4,03**	**,985**	**,166**
يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة ومركزها المالي	**35**	**4,09**	**,853**	**,144**
النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية	**35**	**3,86**	**1,033**	**,175**

من اهم النسب المالية التي تساعد على اتخاد القرارات المالية :نسب الهيكلية والربحية	35	4,11	1,105	,187
يمكن تحليل القوائم المالية عن طريق النسب المالية المفاضلة بين القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية	35	4,00	,907	,153
يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات	35	4,14	,912	,154
تمكن نسب الاستقلالية المالية المؤسسة على التعامل بمرونة مع دائنيها	35	4,00	,686	,116
يمكن عن طريق نسب السيولة معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها عن طريق مواردها المتاحة	35	4,11	,758	,128
MD	35	4,0429	,74010	,12510

One-Sample Test

Test Value = 3						
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Diffnce	Lower	Upper
فعالية القرارات المالية في المؤسسة يعتمد على تحليل قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج	6,179	34	,000	1,029	,69	1.37
يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة ومركزها المالي	7,529	34	,000	1,086	,79	1.38
النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية	4,909	34	,000	,857	,50	1.21
من اهم النسب المالية التي تساعد على اتخاد القرارات المالية :نسب الهيكلية والربحية	5,964	34	,000	1,114	,73	1.49
يمكن تحليل القوائم المالية عن طريق النسب المالية المفاضلة بين القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية	6,519	34	,000	1,000	,69	1.31
يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات	7,413	34	,000	1,143	,83	1,46
تمكن نسب الاستقلالية المالية المؤسسة على التعامل بمرونة مع دائنيها	8,624	34	,000	1,000	,76	1,24
يمكن عن طريق نسب السيولة معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها عن طريق مواردها المتاحة	8,695	34	,000	1,114	,85	1,37
MD	8,336	34	,000	1,04286	,7886	1,2971

تحليل نتائج tالمحاور الدراسة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MA	35	4,0321	,77076	,13028
MB	35	4,0306	,50546	,08544
MC	35	3,8612	,66420	,11227
MD	35	4,0429	,74010	,12510
MTOTAL	35	3,9917	,61318	,10365

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
MA	7,922	34	,000	1,03214	,7674	1,2969
MB	12,063	34	,000	1,03061	,8570	1,2042
MC	7,671	34	,000	,86122	,6331	1,0894
MD	8,336	34	,000	1,04286	,7886	1,2971
MTOTAL	9,568	34	,000	,99171	,7811	1,2023

العلاقة بين فقرات المحاور باستخدام معامل الارتباط

Correlations

		يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات	يمكن لمتخد القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة او المستقبلية
يمكن عن طريق نسب الربحية التنبؤ بالعوائد الممكن تحقيقها من الاستثمارات	Pearson Correlation	1	,663**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	35	35
يمكن لمتخد القرار الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تعديل توقعاته السابقة او المستقبلية	Pearson Correlation	,663**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		التوسع في الافصاح يخفض من حالة عدم التاكد وبالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية	النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية
التوسع في الافصاح يخفض من حالة عدم التاكد وبالتالي تخفيض درجة المخاطر عند اتخاذ القرارات المالية	Pearson Correlation	1	,544**
	Sig. (2-tailed)		,001
	N	35	35
النسب المالية المعتمدة في المؤسسة تكون مناسبة لاتخاذ القرارات المالية	Pearson Correlation	,544**	1
	Sig. (2-tailed)	,001	
	N	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		تقدم القوائم المالية المعتمدة معلومات واضحة scf وفق وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة	يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة ومركزها المالي
معلومات scf تقدم القوائم المالية المعتمدة وفق واضحة وبسيطة تساعد في اتخاذ قرارات مالية سليمة	Pearson Correlation	1	,619**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	35	35
يسمح تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية بتقديم معلومات حول أداء المؤسسة ومركزها المالي	Pearson Correlation	,619**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على عملية اتخاذ القرار	يتم اتخاذ قرار التمويل بناءا على نسبة توزيع الارباح المتبعة
عرض القوائم المالية في الوقت المناسب يزيد من قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على عملية اتخاذ القرار	Pearson Correlation	1	,620**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	35	35
يتم اتخاذ قرار التمويل بناءا على نسبة توزيع الارباح المتبعة	Pearson Correlation	,620**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	35	35

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		تتناسب الأجهزة والبرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب	كلما توفرت المعلومات في الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها
تتناسب الأجهزة والبرمجيات المتوفرة لدى المؤسسة لمعالجة المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يسمح بإيصالها للمستفيدين منها في الوقت المناسب	Pearson Correlation	**1**	**,642****
	Sig. (2-tailed)		**,000**
	N	**35**	**35**
كلما توفرت المعلومات فى الوقت المناسب كلما قلت البدائل التي يتم المفاضلة بينها	Pearson Correlation	**,642****	**1**
	Sig. (2-tailed)	**,000**	
	N	**35**	**35**

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).